دراسات اقتصادية إسلامية

المجلد السادس والعشرون **العدد الأول** **(٢٠٢٠م) ١٤٤١هـ**

المحتويات

البحوث:

- قياس أثر الزكاة في تحقيق التنمية الاقتصادية: دراسة حالة السودان خلال الفترة من ١٩٩٦ -٢٠١٦
  د. عقبة عبد اللاوي، د. لطفي مخزومي، د. فوزي محيريق
- الصكوك الإسلامية الخضراء أداة للتمويل ودعم مشاريع التنمية المستدامة
  د. محمد محمود محمد عيسى
- أثر الزكاة في تحفيز النشاط الاقتصادي: دراسة قياسية مقارنة للولايات الماليزية باستخدام نماذج بانل
  د. إدريس عبدلي

دراسات اقتصادية إسلامية

المجلد السادس والعشرون **العدد الأول** **(٢٠٢٠م) ١٤٤١هـ**

رئيس التحرير
خليفة محمد علي

نائب رئيس التحرير
عبدالرحمن الزاهي

سكرتير التحرير
إبراهيم حماد بابكر

هيئة التحرير
عبدالله محمد
حاتم غومة
التحرير اللغوي
وجدان كنالي

المحتويات

البحوث:

- قياس أثر الزكاة في تحقيق التنمية الاقتصادية: دراسة حالة السودان خلال الفترة ١٩٩٦ -٢٠١٦
  د. عقبة عبد اللاوي، د. لطفي مخزومي، د. فوزي محيريق
- الصكوك الإسلامية الخضراء أداة للتمويل ودعم مشاريع التنمية المستدامة
  د. محمد محمود محمد عيسى
- أثر الزكاة في تحفيز النشاط الاقتصادي: دراسة قياسية مقارنة للولايات الماليزية باستخدام نماذج بانل
  د. إدريس عبدلي

قياس أثر الزكاة في تحقيق التنمية الاقتصادية

"دراسة حالة السودان خلال الفترة ١٩٩٦-٢٠١٦"

د. عقبة عبد اللاوي[١]، د. لطفي مخزومي[٢]، د. فوزي محيريق[٣]

ملخص

تهدف الدراسة إلى تحديد مساهمة الزكاة في تحقيق التنمية الاقتصادية في السودان للفترة ١٩٩٦-٢٠١٦، وتتركز حول قياس هذا الأثر وتحديد مساهمته في تحسين أهم المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية والهيكلية الدالة على مستويات التنمية الاقتصادية، وتم التركيز في هذا القياس على متغير نصيب الفرد من الناتج المحلي ومتغيرات الاستهلاك العائلي والتضخم والبطالة، لتحديد أثر الزكاة على التنمية في شقها الاقتصادي. كما سنتطرق من خلال القياس إلى تحديد أثر الزكاة على القيمة المضافة للصناعة من أجل تحليل الأثر الذي تحدثه الزكاة على التغيرات في هيكل الإنتاج. ولتحقيق الأهداف الخاصة بالدراسة تم استخدام مجموعة من مقاربات وطرائق واختبارات وأدوات القياس الاقتصادي؛ من ذلك اختبارات جذر الوحدة للسلاسل الزمنية، اختبار جرانجر للسببية Granger's causality test، واختبارات التكامل المشترك، ومنهجية Toda-Yamamato لاختبار السببية في الأجل

[١] أستاذ محاضر بكلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير جامعة الوادي . الجزائر. okbabde@gmail.com

[٢] أستاذ محاضر بكلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير جامعة الوادي . الجزائر . lotfimekhzoumi39@gmail.com

[٣] أستاذ محاضر بكلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير جامعة الوادي . الجزائر . faouzihidaya@gmail.com

الطويل، ونموذج VAR لسببية (Toda-Yamamato)، بالإضافة إلى دراسة حركية نماذج VAR باستخدام دوال الاستجابة النبضية للأجل الطويل. وقد تم اعتماد المتغيرات التي أثبت اختبار جرانجر وجود علاقة سببية بينهاK وهي البطالة والتضخم والاستهلاك العائلي والزكاة. وقد خلصت الدراسة إلى أن الارتباط بين الزكاة ومؤشرات الدراسة يصنف ضمن نمط العلاقة غير السببية بما يعني أن البطالة والتضخم والاستهلاك العائلي لا يُؤدي إلى زيادة حصيلة الزكاة، وعلى العكس من ذلك فإن الزكاة تُؤثر في التضخم والاستهلاك العائلي والبطالة إلا أن اتجاه الأثر يختلف بحسب الفترات. وتوضّح نتائج اختبار دوال الاستجابة النبضية (IRF) أيضاً أن الصدمات التي تحدث في عائدات الزكاة في السودان سيكون لها تأثير في البطالة والتضخم والاستهلاك العائلي، مع تأثير مختلف القيمة بحسب الفترات.

الكلمات المفتاحية: زكاة، تنمية اقتصادية، تضخم، استهلاك عائلي، بطالة، نموذج VAR gلسببية (Toda-Yamamato)، دوال الاستجابة النبضية.

مقدمة:

تتميز الزكاة بكونها نشاطا ماليا واجتماعيا مهما؛ لما لها من أبعاد تنموية في مجالات عدة وخاصة في المجال الاقتصادي؛ ويزداد أثر الزكاة جلاء إذا حَسُنت إدارة الزكاة جباية وتوزيعا. فكيفية إدارة الزكاة ومعرفة مكانتها في النظام المالي والسياسة الاقتصادية برمتها وبيان أثرها الاقتصادي والاجتماعي؛ يعدّ مسألة ملحة ومهمة في الفكر الاقتصادي، لطالما احتاج إلى بحثٍ وتفصيلٍ أكثر، وخاصة في الفكر الاقتصادي الإسلامي المعاصر.

وتنطوي الزكاة على حِكم وفوائد عّدة، على المستوى الاقتصادي، ولعلّ من أهمها، تحقيق الأهداف الاقتصادية والتنموية والقضاء على العديد من المشاكل والاختلالات الاقتصادية كالبطالة والفقر. وتعمل الزكاة على إعادة توزيع الثروات والدخول بشكل عادل، ودفع

الدورة الإنتاجية نحوالنمو، من خلال تشجيع وإنشاء المؤسسات الإنتاجية، وكذا تنشيط الاستثمار والإنفاق الاستهلاكي، وتوفير السيولة النقدية اللازمة، والعمل على منح فرص العمل للمستحقين بهدف إغنائهم عن المسألة.

ويتعزّز بالزكاة مفهوم التكافل الاجتماعي من خلال أبعادها الرامية إلى إعطاء جزء معين من المال إلى الفقراء من طرف الأغنياء؛ ما يجعل من الزكاة وسيلة فعالة تعمّق التكافل الاجتماعي وتساعد في تحقيق الاستقرار والتوازن الاقتصادي، من خلال المساهمة في القضاء على مثالب الاقتصاد كالفقر والبطالة والاكتناز، ومن ثمّ الإسهام في التنمية الاقتصادية الشاملة في الاقتصاد الوطني.

إن الزكاة لا يقتصر دورها على كونها وسيلة مالية تسهم في دوران النقود وتداولها، من فئة إلى أخرى؛ والتأثير في بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية كالناتج الوطني، والاستهلاك العائلي وتنشيط الطلب الفعال، وزيادة الاستثمار؛ بل يمكن أن تؤدي الزكاة أدوارا أساسية، بوصفها أداة ضمن أدوات السياسة الاقتصادية الكلية، على غرار السياستين المالية والنقدية؛ فتكون الزكاة بذلك بمؤسستها الزكوية رافدا أساسيا من روافد السياسة الاقتصادية الهادفة إلى تحقيق التنمية الاقتصادية المنشودة.

إن توضيح الأثر التطبيقي للزكاة في التنمية الاقتصادية من خلال تتبع مؤشرات التنمية الاقتصادية المرتبطة بمتغيرات اقتصادية كلية؛ يعزز لا محالة من الأدوار الاقتصادية لفريضة الزكاة؛ ويخرجها من كونها عبادة مالية لها أثر جزئي على المزكي ومستحق الزكاة؛ إلى أداة اقتصادية كلية تُسهم بفعالية في تحقيق التنمية الاقتصادية.

١. إشكالية الدراسة:

على اعتبار أن الزكاة أحد أهم موضوعات الاقتصاد الإسلامي، فهي تزال بحاجة أكثر للبحث والتطوير والتنظير والقياس، لبيان علاقتها بالاقتصاد ومتغيراته، ولا سيما على المستوى الاقتصادي الكلي، فالزكاة بما تمتلكه من خصائص نقديةٍ وماليةٍ مؤهلة لأن تلعب أدواراً أساسية في الاقتصاد الكلّي. ويتأكد دور الزكاة أكثر، كأداة اقتصادية ومالية، في اقتصاد إسلامي لا ربوي، بنموذج قياسي يوضح العلائق الدقيقة بين متغيراته التابعة والمستقلة على غرار النماذج القياسية الأخرى.

والبحث في موضوع الزكاة ومحاولة نمذجة سلوكها المالي والنقدي، والتعرف عن الأدوار الاقتصادية للزكاة في توازن الأسواق النقدية والمالية، وصولا إلى تحقيق الاستقرار الاقتصادي الكلي وتحقيق التنمية الاقتصادية، يقع من الأهمية بمكان في الفكر الاقتصادي، وخاصة الاقتصاد الإسلامي الذي يعتبر الزكاة دعامة أساسية فيه.

وما سنحاول علاجه في دراستنا هوقياس أثر الزكاة على التنمية الاقتصادية؛ وقد اخترنا مؤشر نمونصيب الفرد من الناتج الحقيقي، المرتبط بحجم الدخل وعدد السكان معا؛ وكذا كلّا من مؤشر الاستهلاك العائلي ونسب البطالة وتتبع أثر الزكاة في التضخم وتفسير العلاقة السببية بينهما.

وفي طرح كلي لإشكالية الدراسة فإننا نجملها في التساؤل الكلي الآتي:

إلى أي مدى تُساهم الزكاة في تحقيق التنمية الاقتصادية في السودان؟

وتبسيطا للإشكالية السابقة يمكن تجزئتها إلى الأسئلة الفرعية الآتية:

٢. الإشكاليات:

* إلى أي مدى تُساهم الزكاة في رفع مستوى نصيب الفرد من الناتج في السودان؟
* إلى أي مدى تُساهم الزكاة في رفع مستوى الاستهلاك العائلي في السودان؟

* إلى أي مدى تُساهم الزكاة في ضبط التضخم في السودان؟
* إلى أي مدى تُساهم الزكاة في خفض البطالة في السودان؟
* إلى أي مدى تُساهم الزكاة في تعظيم القيمة المضافة للصناعة في السودان؟

٣. فرضيات الدراسة:

* ترتبط الزكاة بعلاقة طردية معنوية مع نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في السودان.
* يُؤدي التوزيع النقدي والعيني للزكاة إلى تلبية الحاجات الاستهلاكية للأفراد وتُساهم في رفع مستوى الاستهلاك للقطاع العائلي في السودان.
* تُعتبر الزكاة أداة اقتصادية لها من الآليات الفاعلة التي تُسهم في ضبط التضخم في السودان.
* تُساهم الزكاة في زيادة تيار الطلب الكلي، وهوما يُساهم في علاج حالات الانكماش وزيادة التوظيف وتكون المحصلة لذلك خفض معدلات البطالة.
* تُساهم الزكاة في تكوين رأس المال الثابت بما يُساعد في رفع القيمة المضافة للقطاع الصناعي في السودان.

٤. أهمية الدراسة: تكمن أهمية الدراسة في تسليطها الضوء على أداة اقتصادية تقوم بأدوار نقدية ومالية مختلفة، ولها تأثير متعدد على متغيرات الدورة الاقتصادية. ومن هذا المنطلق فإن قياس تأثير الزكاة في متغيرات الاقتصاد الكلي وتحديد ماديات الأثر يُسهم في الاستخدام الأمثل لهذه الأداة من أجل تحقيق التوازن والاستقرار والتنمية الاقتصادية.

٥. أهداف الدراسة: تهدف الدراسة إلى قياس مساهمة الزكاة في تحقيق التنمية الاقتصادية في جمهورية السودان للفترة ١٩٩٦-٢٠١٦، وتركّز الدراسة حول قياس هذا الأثر وتحديد مساهمته في تحسين أهم المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية والهيكلية التي تُعبّر على مستويات التنمية الاقتصادية، بالتركيز على متغير نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي ومؤشر

الاستهلاك العائلي والتضخم والبطالة، وهذه المتغيرات تُدلل على مستويات التنمية في شقها الاقتصادي. كما سيتم التطرق من خلال القياس إلى تحديد أثر الزكاة في تغيير هيكل الإنتاج من خلال قياس الأثر على القيمة المضافة للصناعة.

٦. حدود الدراسة: زمانيا تشمل الدراسة الميدانية الفترة الممتدة من العام ١٩٩٦ إلى ٢٠١٦، أمّا مكانيا فقد تم اختيار السودان باعتبار أنها تُعدّ نموذجا للدول التي طبّقت الاقتصاد الإسلامي واعتبرته نظاما شاملا في الاقتصاد.

٧. منهجية الدراسة والأدوات المستخدمة: تم الاعتماد على المنهج الوصفي المعتمد على وصف الظاهرة وتحليل عناصرها، كما تم الاعتماد على المنهج التحليلي أوما يُصطلح عليه بالمنهج المتكامل في البحوث التطبيقية، وذلك من خلال الاعتماد على الدراسة الميدانية بهدف تحديد وقياس العلاقة بين متغيرات الدراسة؛ باستخدام أدوات التحليل الإحصائي والعددي والبياني، والقياس الاقتصادي؛ عبر نماذج الانحدار المتعدد والاختبارات المرتبطة من أجل خدمة الأهداف العامة للدراسة، وربط الإطار النظري للدراسة بالواقع التطبيقي لها.

أولا. الإطار النظري للدراسة:

١. الزكاة والتنمية الاقتصادية:

١,١. التنمية الاقتصادية:

١,١,١. التنظير للتنمية من زوايا الاقتصاديات:

من زاوية منظور الاقتصاديات الكلاسيكية والنيوكلاسيكية تعدّ الكفاءة وتخصيص الموارد النادرة صلب العملية التنموية، وقد ركزت هذه الاقتصاديات في فهمها للتنمية على أنها توفير الكفاءة وتخصيص الموارد الإنتاجية النادرة، بحيث يصل التخصيص الأمثل للموارد باستغلالها

استغلالا أمثلا وبأقل التكاليف؛ مع استهداف تحقيق تعظيم النمولهذه الموارد وزيادتها عبر الزمن؛ حتى تضمن الاستمرار في إنتاج المزيد من السلع والخدمات اللازمة للمجتمع.

وتفترض الاقتصاديات النيوكلاسيكية، أن العالم الرأسمالي المتقدم فيه من الأسواق كاملة المنافسة ما يضمن آلية التوازن الذي يجب أن يحدث في كل من أسواق السلع والخدمات وأسواق عناصر الإنتاج. ويؤمن الاقتصاد النيوكلاسيكي بما يسمى بالرشادة الاقتصادية والمادية البحتة للأفراد والقرار الاقتصادي الموجه أوالمدار بدافع المصلحة الذاتية.[1] وبالإضافة للاهتمام بالتخصيص الكفء للموارد الإنتاجية: الموجودة والنادرة، والمعطلة؛ والسعي نحوتحقيق النموالمتواصل، يجب أن تركز وتغطي التنمية كلا من المتطلبات الاقتصادية والسياسية والثقافية اللازمة لتحقيق التحولات المؤسسية والهيكلية السريعة للمجتمعات التي تعاني من المشاكل التنموية.

ولقد كان التنظير في مجال التنمية من عام ١٩٥٠م، وحتى أواخر عام ١٩٦٠م، يرى أن عملية التنمية عبارة عن: "سلسلة من مراحل النموالاقتصادي المتتابعة التي يجب أن تمر من خلالها كل دولة، بحيث تركّز النظرية الاقتصادية في التنمية على أن الأصل في التنمية هوالكمية والمزيج بين الادخار والاستثمار، وكذا المساعدات الأجنبية الضرورية حتى تستطيع دول العالم الثالث أن تسير نحوالطريق الطويل للنموالاقتصادي الذي اتبعته الدول المتقدمة، حتى غدت التنمية مرادفة تماما للنموالاقتصادي الكلي السريع."إن الفارق بين نظريات النموالتنمية هوأن نظريات النموتركز على التوازن بين الادخار والاستثمار، أما نظريات

١ – ميشيل تودارو(٢٠٠٩)، التنمية الاقتصادية، تعريب ومراجعة: محمود حسن حسني، محمود حامد محمود، دار المريخ، الرياض، ص ٣٩.

التنمية فإنها تركز على التوازن بين التراكم الرأسمالي وزيادة عدد السكان وتكيفهما مع الواقع الاقتصادي للدولة. [١]

وتعرف التنمية الاقتصادية بأنها: "هي عملية تستخدم فيها الدولة الموارد المتاحة لتحقيق معدل سريع للتوسع الاقتصادي، يؤدي بالضرورة إلى زيادة مطردة في دخلها القومي، لكن لن يحدث هذا إلا إذا تم التغلب على المعوقات الاقتصادية وتوفر رأس المال والخبرة الفنية والتكنولوجية "[٢].

والتنمية الاقتصادية من منظور الاقتصاد الإسلامي هي: "مجموعة الأنشطة التي تستهدف تحقيق قدر من الرخاء المادي المناسب لتفتح جوانب الشخصية الإنسانية بما يؤهلها للقيام بحق الاستخلاف في الأرض".[٣]

والتنمية بشكل عام هي عملية متعددة الأبعاد تتضمن تغيرات رئيسة في الهياكل الاقتصادية والاجتماعية لدفع عجلة النموالاقتصادي في أجزاء الاقتصاد الكلي من ناتج وطني واستثمار وادخار، وإتاحة فرص العمل لتخفيض نسب البطالة وصولا للتقليل من عدم المساواة ومظاهر الفقر والحرمان؛ حتى تحقق التنمية تنمية مستدامة تضمن العيش الكريم.

٢,١,١. الأهداف الجوهرية للتنمية:

- إتاحة وزيادة توزيع السلع المقومة للحياة مثل الغذاء والسكن والحماية.

---

١ – عبلة عبد الحميد بخاري (٢٠١١)، التنمية والتخطيط الاقتصادي، نظريات النمو والتنمية، ج ٣، ص ٢٩.

٢ – أحمد جابر بدران (٢٠١٤)، التنمية الاقتصادية والتنمية المستدامة، مركز الدراسات الفقهية والاقتصادية، سلسلة كتب اقتصادية جامعية، القاهرة، ص٢٣.

٣ – عبد الكريم بكار (١٩٩٩)، مدخل التنمية المتكاملة رؤية إسلامية، دار القلم، دمشق، ص ٢٨٩.

- رفع مستوى المعيشة متضمنا توفير فرص عمل أكبر وتعليم أفضل واهتمام أكبر بالقيم الإنسانية، المؤدية للرفاهية المادية وكذا الروحية.
- توسيع نطاق الاختيارات الاقتصادية والاجتماعية المتاحة للأمم وتخليصهم من التبعية وتحريرهم من الجهل والعبودية.

٣,١,١. مؤشرات قياس التنمية:

- **مؤشر الزيادة في الناتج الإجمالي:** ويعد هذا المقياس مقياسا اقتصاديا تقليديا، خاصة مع ظهور نماذج التنمية الاقتصادية؛ مع بداية الخمسينات من القرن الماضي، فتحقيق التنمية وفقا لذلك يعني قدرة الاقتصاد القومي، التي ظلت ظروفه الاقتصادية الأولية ساكنة أوشبه ساكنة لفترة طويلة، على تحقيق زيادة معتبرة في الناتج القومي الإجمالي GNP، وعادة ما تتراوح هذه الزيادة أوالنموما بين ٥ و٧ % سنويا[١]، وكذاك يمكن اعتماد هذا المقياس مع الناتج الداخلي الإجمالي[٢] GDP.
- **مؤشر معدلات نمومتوسط دخل الفرد:** ويعد هذا المؤشر أيضا مؤشرا اقتصاديا عاما للتنمية، ويحسب هذا المعدل بقسمة إجمالي الناتج الوطني على عدد السكان، لنحصل على نصيب الفرد من إجمالي الناتج الوطني.

---

١ – ميشيل تودارو، مرجع سابق، ص ٥٠– ٥١ (بتصرف).

٢ – GDP يعني قيمة السلع المنتجة في الدول من طرف مواطنيها والأجانب، وهوأشمل من GNP الذي يمثل قيمة السلع المنتجة في الدول من طرف مواطنيها يضاف إليها ما ينتجه مواطنوالدولة في الخارج، مع إنقاص ما ينتجه الأجانب في تلك الدولة.

ويوضح هذا المؤشر بجلاء، التوازن في نسبة التوسع في الإنتاج إلى الزيادة في عدد السكان، والأصل أن تكون وتيرة الإنتاج والقدرة على التوسع فيه أكبر من نسب زيادة عدد السكان.

وحتى يكون متوسط دخل الفرد أكثر دقة فإنه يحسب من إجمالي الناتج الوطني الحقيقي، أي بإنقاص معدل التضخم في الاقتصاد، وذلك لقياس الرفاهية الاقتصادية العامة التي يتمتع بها السكان، أي مقدار السلع والخدمات التي يمكن أن يقتنيها المواطن من دخله الحقيقي المتاح من أجل الاستهلاك أوالادخار أوالاستثمار.

وهنا تواجهنا مشكل ما يسمى بفجوة الدخل[1]، وهي الفارق الصارخ بين الأغنياء في القمة والفقراء في الحضيض، فتركّز رؤوس الأموال والممتلكات في يد فئة قليلة تتزايد دخولهم واستثماراتهم يوما بعد آخر، تجعل من فجوة الدخل عائقا أمام دقة هذا المقياس.

وعليه يمكن القول إنه كلما كانت هذه الفجوة أقل بين دخول الأغنياء والفقراء كان مؤشر قياس معدل متوسط نصيب الفرد من إجمالي الناتج الوطني أدق.

- **مؤشر نموالإنتاج والعمالة:** إن القدرة على تحقيق التنمية الاقتصادية، مرادفة تماما لتحقيق التصنيع، وإستراتيجيات التنمية تعني إستراتيجيات التصنيع. وهذا ما يعني تغليب القطاع الصناعي على القطاع الزراعي.

ووفقا لذلك فإن مؤشر نموالإنتاج والعمالة يركز على نسب الزيادة في الإنتاج بين القطاعين الزراعي والصناعي، والإيجابية في هذا المؤشر تعني انحسار العمالة والإنتاج في القطاع الزراعي وتحولها للقطاع الصناعي؛ على افتراض أن تقوية القطاع الصناعي

[1] - Income Gap.

سينعكس بصورة غير مباشرة على القطاع الزراعي الذي سيستفيد من ميكنة القطاع الزراعي والقدرة على الحد من الواردات الزراعية الصناعية من آلات وأسمدة وغيرها.

- **المؤشرات غير الاقتصادية للتنمية:** وهذه المؤشرات وإن كانت اجتماعية وغير اقتصادية بحتة، فإنها ترتبط بمدى التقدم والتنمية الحاصلة في اقتصاد الدولة. ومن هذه المؤشرات: درجة الأمية ومحوها، ودرجة التعلم والمهارات والتدريس، والظروف والخدمات الصحية، ووضعية المساكن وتوفير المأوى.

وحتى قبل فترة السبعينات كانت التنمية الاقتصادية تركز فقط على التصنيع وتحقيق مكاسب سريعة من خلالها في معدلات نموالناتج الوطني ونصيب كل فرد فيه، دون إيلاء مشكلات الفقر والبطالة وتوزيع الدخل أهمية بالغة.

- **مؤشرات التنمية الجديدة مع بداية السبعينات:** في فترة السبعينات أعيد النظر في تعريف التنمية، ومن ثم المؤشرات المناسبة لقياسها، فاتجهت هذه المؤشرات نحوالتقليل من الفقر أوإزالته والحد من عدم المساواة والبطالة في سياق جديد يرفع شعار " إعادة التوزيع من النمو".

وقد تكرّس الاعتماد على المؤشرات الجديدة للتنمية أكثر إذ نظر كثير من الاقتصاديون بما فيهم البنك الدولي عام ١٩٩١ حينما قال[١]:"إن التحدي في التنمية هوتحسين جودة الحياة، خاصة في دول العالم الفقيرة، لتصبح التنمية تعني تعليما أفضل، وتغذية وصحة أفضل؛ وفقرا أقل، ةبيئة أنقى، وتوازن أكثر ومساواة في الفرص، وحرية شخصية أكبر وحياة أغنى بالثقافة.

١ - ميشيل تودارو، مرجع سابق، ص ٥٤ (بتصرف).

٢,١. أدوار زكوية في التنمية الاقتصادية:

١,٢,١. الزكاة تيار مالي دائم لتمويل التنمية:

إنّ مؤسسة الزكاة جهاز مستقل، يتلقى بفيض من التمويل المستمر ما قد يصل حسب بعض التقديرات والاجتهادات الفقهية إلى ما بين ٢% إلى ٧,٥% من الناتج الوطني الإجمالي. ولقد حمّلت الشريعة هذا الجهاز مسؤولية تقديم خدمات اجتماعية كثيرة، نص عليها القرآن الكريم، وأحاطتها السنة المطهرة بعناية خاصة. ورفع الإسلام من أهمية الزكاة فجعلها الركن الثالث، وأناط بالدولة الإسلامية مهمة تطبيقها وتحقيق أغراضها.[١]

وتنبع أهمية الزكاة باعتبارها أداة لتوفير السيولة اللازمة للتنمية من جانبين على الأقل؛ الأول: ويتمثل في وفرة الحصيلة (التي قد تصل في دراسة أخرى إلى أكثر من ١٠% من الدخل الوطني)، الأمر الذي يجعلها مصدرا مهما للتمويل. أمّا الجانب الثاني، فيتمثل في الدور الاستثماري للزكاة؛ إذ إنّ لها وظيفة إنتاجية لتشكّل مصدر دخل دائم ومتجدد لمستحقيها؛ فبقدر تزايد الكفاءة التحصيلية للإيرادات الزكوية، بقدر تزداد طاقتها التمويلية في مصارفها المحددة والمتنوعة في آن واحد، الأمر الذي يضمن انسياب قدر دائم من السيولة في المجالات الأساسية، وهذا يخفف ويحدّ من اللجوء إلى الأدوات المالية التي تزيد من الاضطرابات الاقتصادية.[٢]

٢,٢,١. نسب الزكاة والحض على الاستثمار:

تفرض الزكاة على الأموال القابلة للنماء؛ ويتحدد تقديرها بالنسب: ١٠% و٥ % على الأموال الثابتة، و٢,٥% على الأصول المتداولة، وهوأدنى حد يفرض على الأموال. وهذا الحد

---

١ – منذر قحف (١٩٩٩)، السياسات المالية دورها وضوابطها في الاقتصاد الإسلامي، دار الفكر، دمشق، ص ٦٥.

٢ – صالح صالحي (٢٠٠١)، السياسة النقدية والمالية في إطار نظام المشاركة في الاقتصاد الإسلامي، دار الوفاء، الجزائر، ص ١٠٣.

يفرض حتى على الأموال غير المستثمرة أوالمكتنزة كالذهب والنقود وغيرهما، الأمر الذي يؤدي حتما إلى دفع جميع الأموال إلى مجال الاستثمار لتحقيق إيراد صاف يفوق ٢,٥%، وذلك حتى تستطيع مواجهة مقدار اقتطاع الزكاة وتحقيق فوائض. وهذا ما يجعل للزكاة إسهاماً في التنمية من مدخل زيادة الاستثمار والحض عليه؛ فدفع أموال المجتمع كلها إلى مجال الاستثمار وخصوصا العاطلة منها يحدث قطعا حركية مضاعفة في الدخل الوطني، مما يؤدي إلى زيادة النموالاقتصادي ومن ثم الإسهام في التنمية الاقتصادية للمجتمع.[١]

٣,٢,١. الزكاة وتوفير رأس المال الإنتاجي:

أن من بين أهم ما توفره الزكاة، الأدوات الإنتاجية وتمويل المشروعات، وذلك لأن الزكاة فرضت لتوفير كفاية أفراد المجتمع؛ وتوفير حد الكفاية التصدق على من يعنيهم الأمر، لُيسد جوعهم وتُكسى عورتهم في فترة من الفترات، ولكن يكون بتوفير ما تحصل به الكفاية على الدوام بتوفير الأداة الإنتاجية التي يحسن استغلالها في التكسب، وهذا ما يؤدي إلى توفير آلات الحرفة للمحترف، بحيث تساعده على الكسب الدائم مما يؤّمن له الكفاية على الدوام.

والحرف أنواع وأصناف مختلفة باختلاف البلاد والأزمنة، وبذلك تعمل الزكاة في كل زمان ومكان على توفير ما يكفيه من أدوات الإنتاج لكل ذي مهنة كالمزارع الذي يعطى ما يشتري له ضيعه أوحصة من ضيعه تكفيه غلته على الدوام.

ويتضح من ذلك كيف أن للزكاة دورا مهما في توفير الموارد الإنتاجية اللازمة لتنفيذ الاستثمارات، وخاصة من خلال السهم الأول "الفقراء والمساكين. ولقد عمل تشريع الزكاة

١ – الطيب داودي (٢٠٠٤)، مؤسسة الزكاة محركا دافعا للتنمية الاقتصادية الاجتماعية، بحث مقدم للملتقى الدولي الأول حول مؤسسات الزكاة في الوطن العربي، جامعة سعد دحلب، البليدة، الجزائر، ص ٤، ٥.

على توفير الكفاية لكل فرد في المجتمع، أيا كان سنه أوجنسه أوحتى عقيدته طالما عجز عن توفير كفايته لمرض أوكبر سن أوانشغال عن الكسب بمصالح المسلمين.[١]

ويقول الإمام النووي في« المجموع » في بيان مقدار ما يصرف إلى الفقير أوالمسكين من الزكاة نقلا عن جمهور الشافعية؛ قالوا: فإن كان عادته الاحتراف أعطى ما يشترd به حرفته، أوآلات حرفته، قل~ت قيمة ذلك أوكثرت، ويكون قدره بحيث يحصل له من ربحه ما يفي بكفايته غالبا تقريبا، ويختلف ذلك باختلاف الحرف والبلاد والأزمان والأشخاص.[٢]

ولا يقتصر دور الزكاة على توفير رأس المال الإنتاجي فقط، بل يتعداه إلى المحافظة عليه؛ فقد نهت الشريعة الإسلامية على أخذ كرائم الأموال في الزكاة صونا لأصل المال المدّر للدخل من أن يتآكل. [٣]

٤,٢,١. تنمية البنية التحتية ودور الزكاة فيها:

وللزكاة دور مباشر في تمويل التنمية من خلال تمويل مشاريع البنية الأساسية؛ بحيث تساهم الزكاة في تمويل مشاريع البنية التحتية كحفر الترع (سواقي الري الكبيرة)، وتشييد الجسور والمباني العامة؛ وهذا ما ذهب إليه كثير من العلماء. ويكون تمويل مثل هذه المشروعات من سهم "في سبيل الله"؛ لأن هذا السهم لا يعني تمويل الجهاد فحسب، ولكنه يمتد ليساهم في المنشآت العامة التي تفيد سائر أفراد المجتمع. بالإضافة إلى هذا فإن تمويل وإنشاء الطرقات وتعبيدها من الخطوات التمهيدية المهمة للتنمية الاقتصادية، إذ يساهم

---

١ – نعمت مشهور، الزكاة الأسس الشرعية والدور الإنمائي والتوزيعي (٢٠٠٥)، مركز صالح كامل للاقتصاد الإسلامي، القاهرة، ص ٧٠، ٧١.

٢ – محيي الدين أبوزكريا يحي بن شرف/النووي (١٩٧١) المجموع شرح المهذب، تحقيق وتعليق، عادل أحمد عبد الموجود وآخرين، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ١–٢٧ ج٧، ص٢٣٧.

٣– أحمد مجذوب أحمد علي (١٩٩٦)، السياسة المالية في الاقتصاد الإسلامي، دار جامعة أم درمان الإسلامية للطباعة والنشر والتوزيع، السودان، ص ١٤٦.

مصرف "ابن السبيل" في تمويل هذه المشروعات. ويلاحظ أن قيام مشاريع البنية من الضروريات التي تتطلبها التنمية الاقتصادية ووجودها يعني الانطلاقة السليمة والقاعدة الأساسية للاقتصاد، ولذلك تعتبر مساهمة الزكاة في تمويل مشاريع هذه البنية ما يشجع على بدء واستمرار التنمية الاقتصادية.[1]

ومن الوقائع التاريخية المؤكدة لدور الزكاة في المساهمة لتنمية بعض المرافق الأساسية في المجتمع، ما رواه سعد في الطبقات أنّ عمر بن الخطاب ﷺ قد اتخذ في عهده دارا خاصة أطلق عليها "دار الدقيق"، وذلك أنه جعل فيها الدقيق والسويق والتمر وما يحتاج إليه يعين به المنقطع والضيف، ووضع سيدنا عمر في طريق السبل ما بين مكة والمدينة ما يصلح من ينقطع به ويحمل من ماء إلى ماء. وهكذا يتضح أنّ الزكاة تُسهم في تشييد الطرق وتعبيدها وإعمارها بما يُمكّن المسافر من إنجاز مهمته وقضاء حاجته وكأنّه في بلده لم يغادر أهله وماله.[2]

إن هذه الأدوار الاقتصادية المتعددة للزكاة؛ يمكن أن يظهر أثرها أكثر بالقياس الاقتصادي التطبيقي، حينما تتوفر المعطيات الدقيقة للأموال المجباة والموزعة؛ وكلما زادت الإيرادات المالية ترسّخ الأثر الاقتصادي في أجزاء المتغيرات الاقتصادية الكلية.

٢. الدراسات السابقة:

تعددت الدراسات والأبحاث التي تناولت موضوعات الزكاة، كما تنوعت مجالاتها ما بين التحليل الكلي والتحليل الجزئي، وبين الجوانب الفقهية والتنظيمية والإدارية والمؤسسية وبين

---

١ – الطيب داودي، مؤسسة الزكاة محركا دافعا للتنمية الاقتصادية الاجتماعية، مرجع سابق، ص ٥–٧.

٢ – محمد حلمي الطوابي (٢٠٠٧)، أثر السياسات المالية الشرعية في تحقيق التوازن المالي العام في الدولة الحديثة، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، ص ٨٥، ٨٦.

الأبعاد والآثار الاقتصادية والاجتماعية. واهتمت مجموعة من الدراسات بآليات جباية الزكاة وطرق توزيعها، في حين ركّزت دراسات على العلاقة القائمة بين الإدارة المؤسسية للزكاة وتحقيق المقاصد الشرعية والأهداف الاقتصادية. ومن ناحية التحليل الاقتصادي الكلي، تركّز غير قليل منها ضمن فحص العلاقة القائمة بين الزكاة والنموالاقتصادي والآثار المترتبة على الدورات الاقتصادية وكذا الآثار على العمالة ومستوى الاستهلاك للقطاع العائلي والفقر وتوزيع الثروة والمساهمة في إعادة توزيعها وتحقيق العدالة الاجتماعية والتنمية الاقتصادية. وفي هذا الجزء من الدراسة سنتطرق لمجموعة من الدراسات السابقة التي تناولت جوانب من الموضوع في محاولة لربط العمل الحالي بالجهود العلمية السابقة.

١,٢ . دراسة (Adachi, M. 2018) [١]: الموسومة بـ خطابات إضفاء الطابع المؤسسي على نظام إدارة الزكاة في إندونيسيا: أثر إحياء الاقتصاد الإسلامي، تلخّص هذه الورقة القضايا والآراء العلمية والعملية حول إدارة الزكاة في إندونيسيا وآثارها الاقتصادية والاجتماعية. كما تناولت كيفية ممارسة الزكاة، التي كانت تتّسم بممارسات فردية، لتتوسّع وتتصف بالشمول المالي وتأخذ بعدا مؤسسيا يُعنى بأهداف جديدة تتعلق بالمجتمع والتنمية، دون فقدان أهميتها الروحية الأصيلة. بالإضافة إلى ذلك، توضّح الورقة كيف يساعد النهج المؤسسي لإدارة الزكاة في تطوير مجالات تَدخّل نظرية وعملية جديدة تُسهِم في تنمية المجتمع والتمكين للبرامج الأصيلة لتخفيف حدة الفقر. ويُؤكّد الباحث على ضرورة الانتقال بمفهوم الزكاة وتطبيقاتها من ممارسات بسيطة لعبادة مالية إلى أداة أساسية لتحقيق العدالة الاجتماعية والاقتصادية.

1.Adachi, M. (2018). Discourses of Institutionalization of Zakat Management System in Contemporary Indonesia: Effect of the Revitalization of Islamic Economics. International Journal of Zakat, 3(1), 25-35.
http://puskasbaznas.com/ijaz/index.php/journal/article/view/71

وتُشير الدراسة إلى خطاب المفكرين المسلمين حول إعادة النظر في مجموعة من الآراء الفقهية والتشريعات القانونية والممارسات التطبيقية لشعيرة الزكاة من أجل تحقيق مقاصد الشريعة الإسلامية، ومنها ذلك الآراء التي نادى بها Rais (١٩٨٦) وMas'udi (١٩٩١) وHafidhuddin (٢٠٠٢). وقد توسّع النقاش حول نقلة نوعية في ممارسات الزكاة في إندونيسيا، وقد قدّمت المناقشات المتعمقة أساساً قانونياً لمزيد من التطورات وألهمت الجهود الإدارية إلى تطوير نظام الزكاة في البلاد. كما يُؤكّد النهج الذي دعا إليه اثنان من الاقتصاديين المسلمين Asutay (٢٠١٢) وNagaoka (٢٠١٤) على ضرورة الاهتمام المتنامي بالجانب الأخلاقي في الاقتصاد الإسلامي والجوانب المرتبطة بالعدالة الاجتماعية وتنمية المجتمع، مما أدى إلى مناقشات حول الزكاة وفي الوقت نفسه أدى إلى "إعادة صياغة الزكاة ونقلها من الأعمال الخيرية التطوعية الفردية إلى الالتزام والعمل المؤسسي". وقد خلص الباحث إلى نتيجة مفادها أن النهج المؤسسي في إدارة الزكاة يُسهم في تطوير مجالات جديدة للتدخّل يكون لها تأثير في تحقيق التنمية المستدامة في إندونيسيا.

٢,٢. دراسة (Bayinah, A. N. 2017) [١]: تهدف هذه الورقة المعنونة بـ: دور الزكاة بصفتها محفزا للتمويل الاجتماعي في الصيرفة الإسلامية والنموالاقتصادي إلى تقييم دور الزكاة كآلية تمويل وعامل من العوامل التي تُساعد في تحقيق النموالاقتصادي. وقد تناول الباحث بالتحليل تأثير الزكاة على الأعمال المصرفية الإسلامية والنشاط الاقتصادي الإقليمي، من خلال دراسة حالة عشر مدن في مقاطعة جاوة الغربية بإندونيسيا خلال الفترة الممتدة من ٢٠١١ إلى ٢٠١٥. وللإجابة على السؤال الرئيس للدراسة استخدم الباحث تحليل التكامل

1. Bayinah, A. N. (2017). Role of Zakat as Social Finance Catalyst to Islamic Banking and Economic Growth. International Journal of Zakat, 2(2), 55-70. http://puskasbaznas.com/ijaz/index.php/journal/article/download/25/20

المشترك للبانل وكذا نماذج الانحدار الذاتي (VAR)، وتحليل التباين (VD) واختبار دوال الاستجابة النبضية (IRF) على مجموعة البيانات السنوية لفترة الدراسة.

وبناءً على مخرجات تقدير نماذج الدراسة، أثبت الباحث أن للزكاة تأثير في تعزيز التمويل في الأعمال المصرفية الإسلامية والنموالاقتصادي في جاوة الغربية. لذا فإن هذه المؤسسة ستساهم في النموالاقتصادي على المدى القصير وعلى المدى الطويل، مع تذبذب في التباين عند السنة الأولى.

كما تُؤكّد الدراسة على نمط العلاقة غير السببية بما يعني أن النموالاقتصادي لا يُؤدي إلى زيادة حصيلة الزكاة. وعلى العكس من ذلك، وبناءً على نتائج اختبار السببية لـ Granger فإن الزكاة تُمثّل أحد عوامل تحفيز التمويل في الأعمال المصرفية الإسلامية ومن محددات النموالاقتصادي (النموالذي تقوده الزكاة وفرضية التمويل). وتوضّح نتائج اختبار دوال الاستجابة النبضية (IRF) أيضاً أن الصدمات التي تحدث في عائدات الزكاة في غرب جاوة سيكون لها تأثير إيجابي على التمويل في الأعمال المصرفية الإسلامية والنموالاقتصادي الإقليمي (GDRP) مع تأثير متزايد مع مرور الوقت.

وتعزّز نتائج الدراسة وجهة النظر القائلة بأن الزكاة لا تؤدي فقط إلى منافع اجتماعية بل لها أيضاً تأثير إيجابي على الاقتصاد من خلال زيادة تمويل البنوك الإسلامية. ولذلك، فإن هذه النتيجة بمثابة دافع لصانعي القرار والهيئات التنظيمية للاعتماد على الزكاة في السياسة الإستراتيجية.

٣,٢. دراسة (Daly, S. Frikha, M, ٢٠١٥)[1]: المعنونة بـ: التمويل الإسلامي دعم التنمية والنموالاقتصادي: مبدأ الزكاة نموذجا، وتهدف الدراسة إلى تقديم ملخص موجز عن

1. Daly, S. , & Frikha, M. (2015). Islamic Finance A Support to Development and Economic Growth: the Principle of Zakat as an Example. Journal of

التمويل الإسلامي والمصارف كما تسعى إلى عرض مجموعة من المرتكزات ذات العلاقة بالزكاة من خصائص أساسية وأهداف وآثار مختلفة. وتُعدّ هذه الورقة بحثًا وصفيًا يستكشف الفوائد الاجتماعية–الاقتصادية للزكاة ودورها في الدورة الاقتصادية. وقد أكّدت الدراسة على مركزية الزكاة في الاقتصاد الإسلامي وعلى أهميتها لما تضمنته من أدوار اقتصادية واجتماعية، ومن إسهام في تنقية المال وتحقيق نمائه، وبما ينتج عنها من تقليص للفجوة بين الأغنياء والفقراء. كما تناولت أثر الزكاة في تنمية الاستثمار ورفع التوظيف وخفض البطالة ودورها بصفتها أداة لضمان الاستقرار الاجتماعي–الاقتصادي وتحقيق استقرار مراحل الدورة الاقتصادية. وقد تمت مقارنة نتائج أثر الزكاة في الدورة الاقتصادية من خلال مقارنة بين السياقين (دورة اقتصادية تطبق فيها الزكاة ودورة اقتصادية لا تطبق فيها الزكاة).

وتُلفت توصيات الورقة عناية متخذي القرار إلى ضرورة تبني رأي فقهي بشأن مسألة أخذ الزكاة من العمال وأصحاب المهن الحرة، بالإضافة إلى ضرورة ضمان صرف أموال الجباية الزكوية إلى الفئات المستهدفة بشكل صحيح، بمرتجى الحد من حالات الفقر وتحقيق مجموعة من أهداف الاقتصاد الإسلامي المتمثلة في إعادة توزيع الثروة والعدالة في توزيعها.

٤,٢. دراسة (Azam, M., Iqbal, N., & Tayyab, M. 2014) [1]: تحاول هذه الدراسة، الموسومة بـ: (الزكاة والتنمية الاقتصادية: تحليل جزئي وكلي من باكستان)، تحليل تأثير الزكاة على التنمية الاقتصادية اعتمادا على بيانات السلاسل الزمنية على المستوى الجزئي

Behavioural Economics, Finance, Entrepreneurship, Accounting and Transport, 3(1), 1-11.

1. Azam, M., Iqbal, N., & Tayyab, M. (2014). Zakat and Economic Development: Micro and Macro Level Evidence from Pakistan. Bulletin of Business and Economics (BBE), 3(2), 85-95.
https://ideas.repec.org/a/rfh/bbejor/v3y2014i2p85-95.html

والكلي لدولة باكستان. وقد اعتمدت الدراسة على حزمة من أدوات واختبارات القياس الاقتصادي، من ذلك: اختبارات جذر الوحدة باستخدام اختبار Phillips-Perron (PP) وDickey-Fuller (ADF) وبما أنّ موثوقية الاختبارات السابقة مشكوك فيها في حالة صغر حجم العينة، فقد تم التركيز على اختبار جذر الوحدة المقترح من طرف Ng-Perron، وهوالأمثل في حالة العينة الصغيرة، كما استخدم الباحثون اختبار التكامل المشترك، في حين تم تقدير النماذج باستخدام طريقة المربعات الصغرى الاعتيادية OLS.

ويُظهر التحليل العام أن الزكاة لها تأثير إيجابي على التنمية الاقتصادية في باكستان. وبشكل أكثر تحديدا، تظهر الأدلة الدقيقة أن الزكاة تُعزّز بشكل كبير رفاهية الأسر. ومن ناحية التحليل الكلي تُظهر النتائج أن الزكاة تُساهم بشكل كبير ومهم في النموالاقتصادي.

كما تُؤكّد النتائج أن الزكاة بصفتها دفعات تحويلية أداة مهمة لرفع مستوى الإنفاق الاستهلاكي للأسر المعيشية وتكون محصلة ذلك تحقيق الرفاهية الاجتماعية في المجتمع. وفي هذا السياق، يرى الباحثون أن هناك حاجة لإضفاء الطابع المؤسسي على نظام جمع الزكاة لزيادة حصيلتها؛ فالإحصائيات تُبيّن أن هناك اتجاها تنازليا في جباية الزكاة في العقد الماضي، إذ انخفضت الزكاة نسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي من ٠,٣% العام ١٩٨١ إلى ٠,٢% العام ٢٠١٢، وعلى ذلك ينبغي للحكومة تصميم سياسات لتعزيز آلية التحصيل. ومن ناحية أخرى، يجب على الحكومة أيضاً تطوير طريقة شفافة وسهلة الاستخدام لتوزيع الزكاة لفائدة المحتاجين ومستحقيها.

٥,٢. دراسة (Yusoff. M, Sorfina. D. 2012) [١]: المعنونة بـ: توزيع الزكاة والنموفي الإقليم الفدرالي لماليزيا، وتهدف إلى دراسة تأثير توزيع الزكاة على النموالاقتصادي في الولايات

1. Yusoff, M. (2012). Zakat Distribution and Growth in the Federal Territory of Malaysia. *Journal Of Economics And Behavioral Studies, 4*(8), pp. 449-456.

الماليزية. وقد اعتمدت الدراسة على مقاربات القياس الاقتصادي ارتكازاً على مجموعة من الأدوات والاختبارات، ومن ذلك: اختبارات جذر الوحدة باستخدام اختبار ADF وJohansen's، واختبار التكامل المشترك، بالإضافة إلى نموذج تصحيح الخطأ (VECM)، واختبارات السببية لـ Granger.

وتشير النتائج التجريبية لهذه الدراسة إلى أن إنفاق الزكاة له القدرة على التأثير على النشاط الاقتصادي ممثلا في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي بناء على مخرجات النموذج الذي يُؤكّد على وجود علاقة إيجابية بين نفقات الزكاة ونموالناتج المحلي الإجمالي الحقيقي (GDPR) على المدى الطويل، مما يشير إلى إمكانية استخدام الزكاة أداة مهمة لتحفيز النمو. كما أثبت اختبار السببية حسب مفهوم GRANGER بأن الإنفاق الزكوي يُؤدي إلى زيادة الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي مع عدم وجود أثر التغذية العكسية لهذه الزيادة على الإنفاق الزكوي. كما تُؤكّد الدراسة على أن الزكاة يمكن أيضاً أن تقلّل من حالات عدم المساواة في توزيع الدخل والثروة وتُسهم في تخفيض الفجوة بين الأغنياء والفقراء، مما يؤدي إلى التنمية الاقتصادية للدولة على المدى الطويل. ويوصي الباحثان من الناحية العملية بضرورة القيام بالكثير من الجهود والإجراءات لتحسين عمليات إدارة الزكاة سواء من خلال آليات تجميعها، أوطرائق ومعايير توزيعها، بما يضمن أكثر كفاءة وفعالية لهذه العملية.

*** ما تضيفه هذه الدراسة:**

Retrieved from https://ifrnd.org/journal/index.php/jebs/article/view/346

في هذا العمل الموسوم بـ: قياس أثر الزكاة في تحقيق التنمية الاقتصادية: دراسة حالة السودان خلال الفترة ١٩٩٦-٢٠١٦، سيتم قياس هذا الأثر وتحديد مساهمته في تحسين أهم المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية والهيكلية التي تُؤشّر على مستويات التنمية الاقتصادية، محاولين الإلمام بأهم المتغيرات التي تصف وضعية التنمية في السودان سواء من ناحية الأداء الاقتصادي أوالناحية الاجتماعية أومن ناحية هيكل الإنتاج، من الأخذ في الاعتبار أن الأهداف من تشريع الزكاة متعددة وتمسّ جوانب مختلفة للمجتمع المسلم، كما أن غير قليل من أهداف الزكاة تُمثل صميم مؤشرات قياس التنمية في المفهوم الاقتصادي الحديث. وهوما يتطلب فحص الأثر على مجموعة من مؤشرات الاقتصاد الكلي تُعطي دلالة أكثر وضوحا وتعبيرا عن مستويات التنمية وحقيقتها.

وقد ركّزت أغلب الدراسات السابقة جهودها حول قياس علاقة وأثر الزكاة في النموالاقتصادي، وفي هذه الدراسة سيتم توسيع تحليل الأثر ليشمل مجموعة من مؤشرات التنمية الاقتصادية. وقد تم اختيار مؤشر نمونصيب الفرد من الناتج الحقيقي، ويُعتبر هذا المقياس أفضل من نموالناتج المحلي الإجمالي نظرا لقصر GDP في قياس درجة التنمية المحققة حيث غالبا ما يصاحبه زيادة عدد السكان وارتفاع الأسعار، وعلى ذلك فإن المؤشر المختار يأخذ بعين الاعتبار حجم الدخل وعدد السكان معا وهويراعي النموالنقدي في متوسط نصيب الفرد مطروحا منه معدل التضخم. ولتفادي مشكلة تركّز الدخل في فئات قليلة من المجتمع وهوما يُعاب على مؤشر نصيب الفرد من الناتج فقد تم توسيع دراسة الأثر على مستوى الاستهلاك العائلي للتأكد ما إذا ساهمت عملية النموالاقتصادي ونمونصيب الفرد

من الناتج – المدفوع بأثر الزكاة – في تحقيق الرفاهية الاجتماعية من خلال زيادة مستويات إشباع الحاجات المختلفة خاصة الأساسية منها. كما تفحص الدراسة أثر الزكاة على البطالة مع الأخذ الاعتبار أن انخفاض معدلات البطالة يدلل على توزيع عوائد العملية الإنتاجية على أكثر عدد من السكان في السودان، وهوما يُؤكّد على أن الدخول الإضافية المتولدة ستُسهم في إشباع الرغبات المختلفة لأكبر شريحة من القطاع العائلي. وبما أن التشوهات السعرية وارتفاع مستوى الأسعار غالبا ما تُؤدي إلى تشويه حقيقة المتغيرات الاقتصادية وتضعف من أثر الأهداف الاقتصادية، فقد عُنيت الدراسة بفحص أثر الزكاة على التضخم والعلاقة السببية بينهما.

ونظرا لتشابك العلاقات بين المتغيرات الاقتصادية ووجود آثار تبادلية وآثار تغذية عكسية بين القطاعات الاقتصادية والمتغيرات الاقتصادية المتضمنة في كل قطاع، تم الاعتماد على مجموعة من مقاربات وطرائق واختبارات وأدوات القياس الاقتصادي الحديثة التي تُمكّن من تحقيق الأهداف الخاصة بهذه الدراسة وتُساعد في الوصول إلى نتائج أكثر دقة ومصداقية، ومن ذلك اختبارات جذر الوحدة للسلاسل الزمنية، واختبار جرانجر للسببية Granger's causality test، واختبارات التكامل المشترك، ومنهجية Toda-Yamamato لاختبار السببية في الأجل الطويل. ومن أجل تحليل الصدمات العشوائية الناتجة عن أثر التغير المفاجئ في متغير ما على باقي المتغيرات تم دراسة حركية نماذج VAR باستخدام دوال الاستجابة النبضية للأجل الطويل.

ثانيا. الدراسة التطبيقية:

في هذا الجزء من الدراسة سيتم تعريف المتغيرات التابعة والمستقلة للدراسة، ومن ثم يتم توضيح الطرق والأدوات المستخدمة في التقدير والاختبارات القياسية اللازمة لاختيار أسلوب التقدير، وفي نهاية الدراسة سيتم عرض النتائج وتحليلها وتفسيرها في ضوء النظرية الاقتصادية والاستنتاجات العلمية للدراسات السابقة.

١. متغيرات الدراسة ومصادر البيانات:

تكمن بيانات المتغيرات في قيمها الحقيقية، وقد تم الاعتماد على إحصاءات قاعدة بيانات البنك الدولي وقاعدة بيانات برنامج المقارنات الدولية وتقارير صندوق النقد الدولي فيما يتعلق بمؤشرات التنمية الاقتصادية، في حين تم الاعتماد على التقارير السنوية لديوان الزكاة السوداني فيما يتعلق ببيانات الزكاة، كما هومبين في الجدول الآتي.

الجدول رقم (١): متغيرات الدراسة ومصادر بياناتها

المتغير	التعريف والمصدر
نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي (بالأسعار الثابتة للعملة المحلية) GDPPC	نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي هوحاصل قسمة إجمالي الناتج المحلي على عدد السكان في منتصف العام. أما إجمالي الناتج المحلي بأسعار المشترين فهوعبارة عن مجموع إجمالي القيمة المضافة من جانب جميع المنتجين المقيمين في الاقتصاد مضافاً إليه أية ضرائب على المنتجات ومخصوماً منه أية إعانات دعم غير مشمولة في قيمة المنتجات. ويتم حسابه بدون اقتطاع قيمة إهلاك الأصول المصنعة أوإجراء أية خصوم بسبب نضوب وتدهور الموارد الطبيعية. وتكون البيانات بالسعر الثابت للعملة المحلية.

	المصدر: البنك الدولي
النفقات النهائية لاستهلاك الأسر المعيشية، وفقاً لتعادل القوة الشرائية (دولار دولي بالقيمة الحالية) C	نفقات الاستهلاك النهائي للأسر المعيشية (الاستهلاك الخاص سابقاً) هي القيمة السوقية لكافة السلع والخدمات، شاملةً المنتجات المعمرة (كالسيارات، والغسالات، وأجهزة الكمبيوتر المنزلية)، التي تشتريها الأسر المعيشية. وهي لا تتضمن مشتريات المساكن لكنها تشمل قيمة إيجارية تقديرية للمنازل التي يسكنها مالكوها، وتشمل أيضاً المدفوعات والرسوم المدفوعة للحكومة للحصول على التصاريح والرخص. وتشمل نفقات استهلاك الأسر المعيشية هنا نفقات المؤسسات غير الهادفة للربح التي تخدم الأسر المعيشية، حتى في حالة الإبلاغ عنها بصورة مستقلة من جانب البلد المعني. وقد تم تحويل البيانات إلى الدولارات الدولية الجارية باستخدام أسعار تعادل القوة الشرائية. **المصدر**: قاعدة بيانات برنامج المقارنات الدولية
التضخم، الأسعار التي يدفعها المستهلكون (%سنويا) INF	يعكس التضخم كما يقيسه مؤشر أسعار المستهلكين التغيّر السنوي للنسبة المئوية في التكلفة على المستهلك المتوسط للحصول على سلة من السلع والخدمات التي يمكن أن تثبت أوتتغير على فترات زمنية محددة، ككل سنة مثلاً وتُستخدم بوجه عام صيغة لاسبيرز. **المصدر**: صندوق النقد الدولي، الإحصاءات المالية الدولية

القيمة المضافة للصناعة (% من إجمالي الناتج المحلي) VATI	تتوافق القيمة المضافة في الصناعة مع الأقسام ١٠ إلى ٤٥ في التصنيف الصناعي الدولي الموحد، وهي تشمل الصناعة التحويلية (الأقسام ١٥ إلى ٣٧ في التصنيف الصناعي الدولي). ويشمل ذلك القيمة المضافة في التعدين والصناعة التحويلية (التي ترد أيضا في مجموعة فرعية مستقلة)، والإنشاءات، وإمدادات الكهرباء والمياه، والغاز. والقيمة المضافة هي صافي ناتج قطاع ما بعد جمع كافة المخرجات وطرح المدخلات الوسيطة. ويتم حسابها بدون إجراء أية خصومات فيما يتعلق بإهلاك الأصول المصنعة أوبنضوب أوتدهور الموارد الطبيعية. ويتقرر منشأ القيمة المضافة طبقا للتصنيف الصناعي الدولي الموحد، التنقيح الثالث. ملاحظة: بالنسبة للبلدان التي تأخذ بنظام القيمة المضافة بالأسعار الأساسية، فإن إجمالي القيمة المضافة عند تكلفة عوامل الإنتاج يكون مقام الكسر لهذا المؤشر. **المصدر**: البنك الدولي
إجمالي تكوين رأس المال (بالأسعار الجارية للدولار الأمريكي) GCF	يتكون إجمالي تكوين رأس المال (إجمالي الاستثمار المحلي سابقا) من مجمل النفقات على زيادة الأصول الثابتة للاقتصاد مضافا إليه صافي التغيرات في مستوى المخزونات. وتشمل الأصول الثابتة تحسينات الأراضي (بناء الأسوار، والخنادق، وقنوات تصريف المياه، وهلم جرا)؛ ومشتريات الآلات والماكينات والمعدات، وإنشاء الطرق، والسكك الحديدية، وما

	شابه ذلك، بما فيه المدارس، والمكاتب، والمستشفيات، والمساكن الخاصة، والمباني التجارية والصناعية. والمخزونات هي مخزون البضائع التي في حوزة الشركات لمواجهة التقلبات المؤقتة أوغير المتوقعة في الإنتاج أوالمبيعات، و"العمل الجاري تنفيذه". وطبقا لنظام الحسابات القومية لعام ١٩٩٣، فإن صافي اقتناء النفائس يندرج أيضا ضمن تكوين رأس المال. ويعبر عن البيانات بالقيمة الحالية للدولار الأمريكي. **المصدر**: البنك الدولي
القيمة المضافة في قطاع الزراعة VATAGR	تتوافق الزراعة مع الأقسام الفرعية ١-٥ من التصنيف الصناعي الدولي الموحد، وتشمل كلاً من: الحراجة، والصيد، وصيد الأسماك، فضلاً عن زراعة المحاصيل وإنتاج الثروة الحيوانية. والقيمة المضافة هي صافي ناتج قطاع ما بعد جمع كافة المخرجات وطرح المدخلات الوسيطة. ويتم حسابها بدون إجراء أية خصومات فيما يتعلق بإهلاك الأصول المصنعة أوبنضوب أوتدهور الموارد الطبيعية. ويتقرر منشأ القيمة المضافة طبقا للتصنيف الصناعي الدولي الموحد، التنقيح الثالث. البيانات ويعبّر عنها بالقيمة الثابتة للدولار الأمريكي في عام ٢٠٠٠. **المصدر**: البنك الدولي
البطالة	تشير البطالة إلى نسبة أفراد القوى العاملة الذين ليس لديهم

UNEM	عمل ولكنهم متاحين للعمل ويبحثون عن الوظائف. ويختلف تعريف القوى العاملة والبطالة تبعاً للبلد. بطالة، إجمالي (% من إجمالي القوى العاملة) **المصدر**: مؤشرات التنمية العالمية
الادخار **S**	يُحسب إجمالي الادخار على أنه إجمالي الدخل القومي مطروحاً منه إجمالي الاستهلاك، إضافة إلى صافي التحويلات. **المصدر**: بيانات الحسابات القومية للبنك الدولي
إجمالي الدخل القومي، وفقا لتعادل القوة الشرائية GNIPP	إجمالي الدخل القومي (إجمالي الناتج القومي سابقا) طبقا لتعادل القوة الشرائية هوإجمالي قيمة الدخل القومي محولا إلى الدولار الدولي باستخدام أسعار تعادل القوة الشرائية. وإجمالي الدخل القومي هوعبارة عن مجموع القيمة المضافة لكل المنتجين المقيمين مضافا إليه أية ضرائب على المنتجات (مطروحا منها إعانات الدعم) لا تكون متضمنة في تقييم الإنتاج زائدا صافي عائدات الدخل الأولي (تعويضات الموظفين والدخل العقاري) من الخارج. البيانات بالقيمة الحالية للدولار الدولي. **المصدر**: بيانات الحسابات القومية للبنك الدولي
الزكاة ZAKAT	توسيع وجوب الزكاة على الأموال بحيث يسعى الديوان للوصول إلى جميع الأموال وتتبعها في الأنشطة الاقتصادية مالم تكن مالاً حراماً أومشبوهاً"، والأخذ برأي الجمهور في تنفيذ الشروط الواجبة لتحصيل الزكاة "مثل الإسلام والنصاب

	وحولان الحول". وهوما يسري على جميع تطبيقات أحكام وشروط الزكاة، وذلك باستثناءات قليلة أخذ فيها الديوان برأي المذهب الحنفي أوالمذهب المالكي كما في زكاة الزروع. **المصدر**: تقارير ديوان الزكاة السوداني

المصدر: من إعداد الباحثين بناءً على تعريفات قواعد البيانات الدولية وديوان الزكاة السوداني

٢. الطريقة والأدوات:

لقد تم الاعتماد على مجموعة من الطرق والمقاربات والاختبارات، وذلك بمرتجى التحديد الدقيق للعلاقات بين المتغيرات الخارجية والداخلية محل الدراسة، بما يسمح بالوصول إلى نتائج أكثر دقة. ومما اعتُمد عليه ما يلي:

١,٢. اختبارات جذر الوحدة للسلاسل الزمنية:

يتم استخدام اختبار جذر الوحدة للتعرف على درجة تكامل السلسلة الزمنية للمتغيرات الاقتصادية محل الدراسة لمعرفة ما إذا كانت المتغيرات مستقرة أم لا. وسوف تعتمد هذه الدراسة على اختبار ديكي فولر الموسع (ADF)[١]، واختبار فليبس بيرون (PP)[٢]. كما تم إجراء اختبار (Dolado, Jenkinson and Sosvilla-Rivero 1990)[٣]

1. Dickey D. and Fuller W.(1981), "The likelihood Ratio Statistics for Autoregressive Time Series With a unit Root", Econometrica ,n49: pp.1057-1072

2. Phillips ,P.C.B and Perron, P., (1988) "Testing for a unit root in time series regression ", Biometrika ,Vol.75,No.2, pp. 335-346.

3. Dolado Juan, Jenkinson Tim and Sosvilla-Rivero Simon (1990), *Cointegration and Unit Roots: A Survey*. Journal of Economic Surveys, 4 (3). pp. 249-273.

لاختيار النموذج المناسب للاختبار. ويتم اختبار فرضية العدم H_0 والتي تنص على وجود جذر الوحدة وتدل على عدم استقرار السلسلة الزمنية، وفي المقابل الفرضية البديلة H1، التي تنص على استقرار السلسلة الزمنية وعدم وجود جذر الوحدة، أي $\gamma = 0$: H0 مقابل : H1 $\gamma < 0$

وبحسب هذه الاختبارات فإن السلسلة الزمنية تعد مستقرة إذا كانت قيمة t المحسوبة أكبر من الجدولية، حيث يتم رفض الفرضية الصفرية التي تشير إلى عدم استقرار المتغيرات وقبول الفرضية البديلة.

ومن المعلوم أن اختبار ADF قائم على فرضية أن السلسلة الزمنية متولدة بواسطة عملية الانحدار الذاتي (AR) ، بينما اختبار PP قائم على افتراض أكثر شمولية، وهوأن السلسلة الزمنية متولدة بواسطة عملية الانحدار الذاتي للأوساط المتحركة المتكاملة (ARIMA). ولذا يرى بعض الإحصائيين أن اختبار PP له قدرة اختبارية أفضل من اختبارADF، خاصة عندما يكون حجم العينة صغيرا أويكون هناك تضارب في نتائج الاختبارين.[١]

٢,٢. اختبار جرانجر للسببية[٢] Granger's causality test:

أدخل Granger مفهوم السببية في الاقتصاد القياسي عام 1969. وهذا المفهوم يسمح بالتمييز بين المتغيرات الداخلية والمتغيرات الخارجية، حيث نقول عن المتغير العشوائي

---

١. قادري محمد. (٢٠١٧). الابتكار التكنولوجي والاستثمار الأجنبي المباشر: مساهمات النموالاقتصادي، مجلة الدراسات المالية المحاسبية والإدارية، العدد السابع، ص ص ٤٩٤-٤٩٥.

2. Granger, C. W. J. (1969), "Investigating Causal Relations by Econometric Models and Cross-spectral Methods", Econometrica, Vol. 37, No. 3. (Aug., 1969), 424-438.

X إنه يسبب المتغير العشوائي Y إذا كانت هناك معلومات في ماضي X مفيدة في التنبؤ بـ Y، وهذه المعلومات غير موجودة في ماضي.Yولدينا هنا مسلمتان هما:[1]

- السببية لا تطبق إلا على متغيرات عشوائية.
- الماضي والحاضر يمكن أن يسبب المستقبل والعكس غير ممكن.

ويعتمد Granger على تباين خطأ التنبؤ V[e] لدراسة السببية، فهويرى أنه كلما كان هذا التباين ضعيفاً كان المتغير مفسراً تفسيراً جيداً، وبناء على ذلك فهويميّز بين أربعة أنواع من السببية:[2]

- السببية وحيدة الاتجاه: نقول إن X تسبب Y إذا تحققت المتراجحة الآتية:

$$V[e(Y_t / \tilde{Y}_{t-1}, \tilde{X}_{t-1})] < V[e(Y_t / \tilde{Y}_{t-1})]$$

$$\tilde{X}_t = \{X_t , X_{t-1},...\}$$

حيث: $\tilde{Y}_t =$

$\{Yt , Y_{t-1},...\}$

وهذا يعني أن ماضي X يحسن من تنبؤ Y في اللحظة t، وهوأفضل من الاعتماد فقط على ماضيY .

- السببية بالاتجاهين: وهي تعني أن X تسبب Yو Y تسبب X، وتكون لدينا المتراجحات الآتية محققة:

$$V[e(Y_t / \tilde{Y}_{t-1}, \tilde{X}_{t-1})] < V[e(Y_t / \tilde{Y}_{t-1})]$$

---

[1]. عثمان نقار ومنذر العواد. (٢٠١٢). استخدام نماذج VAR في التنبؤ ودراسة العلاقة السببية بين إجمالي الناتج المحلي وإجمالي التكوين الرأسمالي في سورية، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية – المجلد ٢٨_ العدد الثاني، ص ٣٤٤.

[2].GOURIEROUX C. et MONFORT A., (1990) "Séries Temporelles et Modèles Dynamiques " Ed. Economica-Paris. pp. 442-446.

$$V[e(X_t / \widetilde{X}_{t-1}, \widetilde{Y}_{t-1})] < V[e(X_t / \widetilde{X}_{t-1})]$$

وهذا يعني أن ماضي X يحسن تنبؤ Y، وأن ماضي Y يحسن تنبؤ X.

- السببية الآنية: وهي تعني أن القيمة الحالية لـ X تسبب القيمة الحالية لـ Y، وتكون المتراجحة الآتية محققة:

$$V[e(Y_t / \widetilde{Y}_{t-1}, \widetilde{X}_t)] < V[e(Y_t / \widetilde{Y}_{t-1}, \widetilde{X}_{t-1})]$$

- السببية المتباطئة (الآجلة): القيم الماضية لـ X تسبب القيمة الحاضرة لـ Y، ومن ثمّ تكون المتراجحة الآتية محققة:

$$V[e(Y_t / \widetilde{Y}_{t-1}, \widetilde{X}_{t-m})] < V[e(Y_t / \widetilde{Y}_{t-1})]$$

٣,٢. تحديد عدد فترات الإبطاء لتقدير نموذج VAR:

يعتبر"Christopher Sims" أول من اقترح نماذج الانحدار الذاتي (VAR) في عام 1980.[١] كان Sims يرى أن الطريقة التقليدية في بناء النماذج القياسية الآنية تعتمد على وجهة النظر التفسيرية إذ تتضمن مجموعة من الفرضيات غير المختبرة مثل: استبعاد بعض المتغيرات في بعض المعادلات من أجل الوصول إلى تشخيص "Identification" مقبول للنموذج، وكذلك الأمر فيما يتعلق باختيار المتغيرات الخارجية "Exogenes" وشكل توزيع فترات الإبطاء الزمني. ويشترط لتقدير نموذج متجه الانحدار الذاتي أن تكون جميع السلاسل الزمنية في النموذج ساكنة، ويعتبر نموذج متجه الانحدار الذاتي امتدادا للعلاقة السببية التي قدمها جرانجر في عام ١٩٦٩م.[٢]

---

[1].Christopher A. Sims, Macroeconomics and Reality, Econometrica, Vol. 48, No. 1. (Jan., 1980), pp. 1-48.

[2].Gujarati, D.N. (2004) Basic Econometrics. 4th Edition, McGraw-Hill Companies, p 852.

من الضروري جداً قبل تقدير نموذج متجه الانحدار الذاتي تحديد عدد فترات الإبطاء لتقدير النموذج، والتي تشير للتباطؤ الزمني للنظام ككل، وبناء على ذلك تم الاعتماد على مجموعة من المعايير أوالمؤشرات الإحصائية التي من خلالها تم تحديد عدد فترات الإبطاء لنموذج الدراسة، وهناك خمسة معايير إحصائية تمثلت في:

- LR: الاختبار الإحصائي LR التسلسلي المعدل (sequential modified LR test statistic)؛
- FPE: معيار خطأ التنبؤ النهائي (Final Predictor Error Criterion)؛
- AIC: معيار المعلومات لـ AKAIKE (AKAIKE Information Criterion)؛
- SC: معيار المعلومات لـ Schwarz (Schwarz information criterion)؛
- HQ: معيار المعلومات لـ Hannan & Quinn (Hannan & Quinn Information Criterion).

٤,٢ . منهجية Toda-Yamamato لاختبار السببية في الأجل الطويل:

اقترح (Toda and Yamamoto 1995)[1] منهجية جديدة لتقدير السلاسل الزمنية في حالة المتغيرات ذات درجات مختلفة من التكامل I(0)، I(1) أوحتىI(2)، وذلك من خلال

[1].Hiro Y. Toda and Taku Yamamoto. (١٩٩٥). Statistical inference in vector autoregressions with possibly integrated processes, Journal of Econometrics, vol. 66, issue 1-2, pp 225-250.

تقدير نموذج VAR (k+dmax) (Toda)، حيث (dmax) هوالدرجة الأكبر للتكامل بين المتغيرات. وتتبع منهجية (Toda-Yamamato) الخطوات التالية:[١]

- نجد درجة التكامل لكل سلسلة، وإذا كانت درجات التكامل مختلفة نحدد الدرجة الأكبر (dmax).
- نقوم بإنشاء نموذج VAR للسلاسل عند المستوى بغض النظر عن درجة التكامل الذي عثرنا عليه.
- نحدد درجة نموذج VAR (k) من طول التأخير بالاعتماد على معاييرLR، FPE، AIC، SC، HQ.
- نختبر إذا تم تحديد VAR (k + dmax) (نموذج VAR المعدل) بشكل صحيح.
- إذا كانت السلاسل تحتوي على درجة التكامل نفسها، فسنستمر في اختبار التكامل المشترك باستخدام منهجية Johansen ، وخلاف ذلك نستخدم منهجية Pesaran et al. (2001).
- بغض النظر عن نتيجة التكامل المشترك، نستمر في اختبار السببية.
- نحصل على نموذج VAR (k + dmax) باستخدام التأخير المناسب لكل معادلة من النظام.

[1] .Chaido Dritsaki, Toda-Yamamoto. (٢٠١٧). Causality Test between Inflation and Nominal Interest Rates: Evidence from Three Countries of Europe, International Journal of Economics and Financial Issues, 7(6), pp 120-129.

- نقوم بتطبيق اختبار السببية Granger باستخدام المعادلات الزوجية واختبار والد المعدل (MWald) لمعنوية المعلمات على المعادلات التي تم فحصها على فترات زمنية متتالية (k + dmax).
- يتبع اختبار والد المعدل (MWald) توزيع مربع كاي ($\chi 2$) بشكل تقريبي ودرجات الحرية مساوية لعدد الفترات الزمنية (k + dmax).
- رفض الفرضية الصفرية يستلزم رفض سببية Granger.
- وأخيرا، نتحقق من وجود تكامل مشترك في نموذج VAR.

وتكون صيغة نموذج VAR لسببية (Toda-Yamamato) لمتغيرين (x وy) على النحوالتالي:

$$y_t = \mu_0 + \left(\sum_{i=1}^{k} \alpha_{1t}\, y_{t-i} + \sum_{i=k+1}^{d_{max}} \alpha_{2t}\, y_{t-i}\right) + \left(\sum_{i=1}^{k} \beta_{1t}\, x_{t-i} + \sum_{i=k+1}^{d_{max}} \beta_{2t}\, x_{t-i}\right) + \varepsilon_{1t}$$

$$x_t = \phi_0 + \left(\sum_{i=1}^{k} \gamma_{1t}\, x_{t-i} + \sum_{i=k+1}^{d_{max}} \gamma_{2t}\, x_{t-i}\right) + \left(\sum_{i=1}^{k} \delta_{1t}\, y_{t-i} + \sum_{i=k+1}^{d_{max}} \delta_{2t}\, y_{t-i}\right) + \varepsilon_{2t}$$

٥,٢. اختبار التكامل المشترك باستخدام مقاربة ARDL BOUNDS TEST:

تمتاز منهجية (ARDL) للتكامل المشترك عن أساليب التكامل المشترك الأخرى، مثل:Engle and Granger (1987) ، و Johansen-Juselius (1990)وJohansen (1988)، بإمكانية تطبيق منهجية اختبار الحدود للتكامل المشترك (ARDL Bounds

(Testing Approach to Cointegration بغض النظر عما إذا كانت المتغيرات المستقلة I(0) أو I(1)، وليسّ أياً من المتغيرات التفسيرية I(2) أورتبة أعلى.[١]

ويمكن تطبيق منهجية اختبار الحدود للتكامل المشترك (ARDL Bounds Testing Approach to Cointegration) على عينات صغيرة الحجم، حيث تتم مقارنة إحصاءات F مع الحدود الحرجة (critical bounds) التي اقترحها (Pesaran et. al 2001)[٢] و(Narayan 2005)[٣] وفق التالي:[٤]

- ✓ إذا كان $F_{stat} > F_{critical}$ نرفض H_0، وبالتالي هناك تكامل مشترك.
- ✓ إذا كان $F_{stat} < F_{critical}$ لا نستطيع رفض H_0، وبالتالي ليس هناك تكامل مشترك.
- ✓ إذا كان F_{stat} محصورة بين القيمة الصغرى والكبرى لـ $F_{critical}$، يكون القرار غير محسوم.

٣. تحليل وتفسير النتائج:

١,٣ اختبار استقرارية السلاسل الزمنية محل الدراسة:

تحاول الدراسة اختبار مجموعة من النماذج الاقتصادية التي نُبرز من خلالها دور الزكاة في أهم مؤشرات التنمية الاقتصادية، وقد تم اعتماد النماذج الآتية:

---

[١] خالد محمد السواعي. (٢٠١٥). أثر تحرير التجارة والتطور المالي على النموالاقتصادي: دراسة حالة الأردن، المجلة الأردنية للعلوم الاقتصادية، المجلّد ٢، العدد١، الجامعة الأردنية، ص ٢٠.

[2].Pesaran, et. al, BOUNDS TESTING APPROACHES TO THE ANALYSIS OF LEVEL RELATIONSHIPS, JOURNAL OF APPLIED ECONOMETRIC, 16, pp 289-326.

[3].Paresh Kumar Narayan,. (٢٠٠٥). The saving and investment nexus for China: evidence from cointegration tests, Applied Economics, 37:17, 1979-1990, Routledge Taylor & Francis.

[4].Muhammad Daaniyall Abd Rahman, ARDL BOUNDS TEST APPROACH, Department of Economics, Universiti Putra Malaysia, p 6.

$$\mathrm{GDPpc_t} = \mathrm{F}(C_t, \mathrm{GFC_t}, \mathrm{VATI_t}, \mathrm{VATAGR}, \mathrm{ZAKAT_t})$$
$$C_t = \mathrm{F}(GNIPP_t, \mathrm{S_t}, \mathrm{INF_t}, \mathrm{ZAKAT_t})$$
$$INF_t = \mathrm{F}(C_t, \mathrm{GFC_t}, \mathrm{VATI_t}, \mathrm{VATAGR}, \mathrm{UNEM_t}, \mathrm{ZAKAT_t})$$
$$\mathrm{UNEM_t} = \mathrm{F}(GNIPP_t, C_t, \mathrm{GFC_t}, \mathrm{VATI_t}, INF_t, \mathrm{VATAGR}, \mathrm{ZAKAT_t})$$
$$\mathrm{VATI_t} = \mathrm{F}(GNIPP_t, S_t, \mathrm{GFC_t}, INF_t, \mathrm{ZAKAT_t})$$

في هذا الجزء من الدراسة سيتم التعرف على الشكل البياني لكل سلاسل نماذج الدراسة، حيث تم ادخال اللوغاريتم لمتغيرات الدراسة واستثناء المتغيرات $(\mathrm{UNEM_t}, \mathrm{S_t}, \mathrm{INF_t}, \mathrm{VATI_t})$ كونها تمثل نسب ومعدلات، وذلك لضمان أكبر تجانس ممكن بين المتغيرات.

الشكل رقم (١): رسم انتشار متغيرات الدراسة عند المستوى

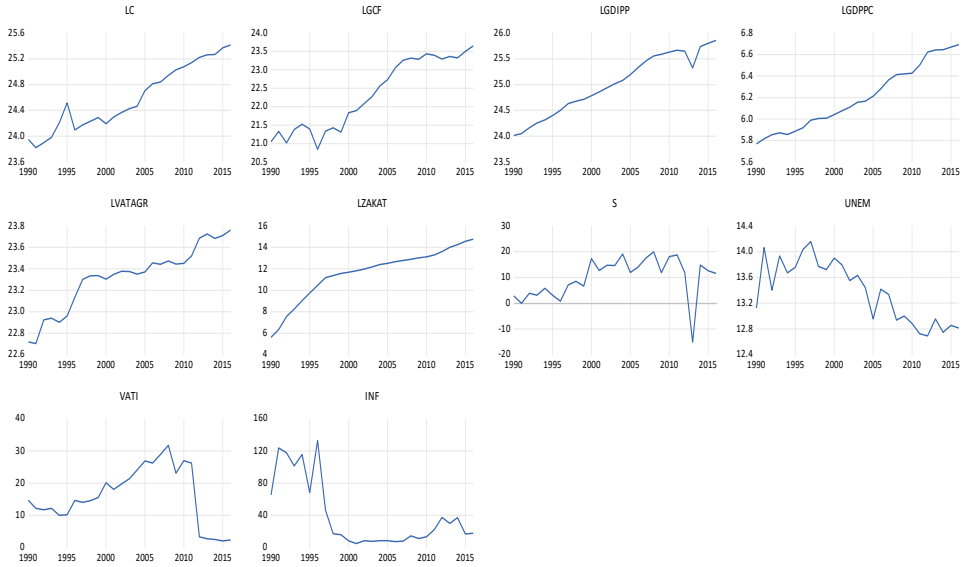

المصدر: مخرجات البرنامج الإحصائي Eviews10

يُظهر الشكل السابق بصورة واضحة عدم استقرار أغلب السلاسل، ولكنها لا تبيّن هل يعود عدم الاستقرار لوجود جذر الوحدة أم لا، ومن ثمّ لابدّ لنا من إجراء اختبارات جذر الوحدة.

وتكون نتائج اختبارات جذر الوحدة لاختباري (**ADF**) و(**PP**) عند المستوى وفق الجدول التالي:

الجدول رقم (٢): اختبارات جذر الوحدة لمتغيرات الدراسة عند المستوى

المتغيرات		ADF		PP		النتيجة
	النموذج	t-Stat	Prob.	Adj. t-Stat	Prob.	
LC	Trend & Intercept	-1.709187	0.7126	-2.982302	0.1557	غير مستقرة
LGCF	Trend & Intercept	-2.204055	0.4654	-2.074427	0.5352	غير مستقرة
LGDIPP	Trend & Intercept	-4.176077	0.0188	-2.648132	0.2640	غير مستقرة
LGDPPC	Trend & Intercept	-2.194903	0.4709	-1.740033	0.7039	غير مستقرة
LVATAGR	Trend & Intercept	-3.352381	0.0810	-2.140474	0.5007	غير مستقرة
LZAKAT	Trend & Intercept	-4.867004	0.0034	-3.916618	0.0259	مستقرة
S	None	-0.610500	0.4413	-1.485224	0.1259	غير مستقرة
UNEM	Trend & Intercept	-5.277052	0.0012	-5.269637	0.0013	مستقرة
VAI	None	-0.919992	0.3086	-0.901890	0.3161	غير مستقرة
INF	None	-1.480547	0.1269	-1.480547	0.1269	غير مستقرة

المصدر: مخرجات البرنامج الإحصائي Eviews10

أظهرت نتائج الاختبارين، كما هومبين في الجدول السابق أنه باستثناء متغير الزكاة (LZAKAT) ومتغير البطالة (UNEM) المستقرين عند المستوى ٥%، فإن باقي متغيرات

الدراسة لم تكن مستقرة عند مستوى معنوية ٥%، ولذلك يجب إعادة إجراء الاختبار نفسه بأخذ الفرق الأول ويتم الحكم على استقرار المتغيرات من خلال قيمة الاحتمالية.

الجدول رقم (٣): اختبارات جذر الوحدة لمتغيرات الدراسة عند الفرق الأول

المتغيرات	النموذج	ADF		PP		النتيجة
		t-Stat	Prob.	Adj. t-Stat	Prob.	
DLC	Trend & Intercept	-3.580705	0.0564	-7.378363	0.0000	مستقرة
DLGCF	Intercept	-1.654081	0.0917	-6.142540	0.0000	مستقرة
DLGDIPP	Intercept	-3.646146	0.0147	-6.736774	0.0000	مستقرة
DLGDPPC	Intercept	-4.793059	0.0009	-3.590877	0.0135	مستقرة
DLVATAGR	Intercept	-5.078801	0.0004	-4.229472	0.0031	مستقرة
DS	None	-2.015329	0.0443	-13.00428	0.0000	مستقرة
DVATI	None	-5.072965	0.0000	-5.080689	0.0000	مستقرة
DINF	None	-8.134580	0.0000	-8.046918	0.0000	مستقرة

المصدر: مخرجات البرنامج الإحصائي Eviews10

تشير النتائج إلى أن جميع المتغيرات في الجدول السابق استقرت عند الفرق الأول عند مستوى معنوية٥%.

١. اختبار السببية وتحديد درجة التأخير المثلى لنموذج VAR:

تم تطبيق اختبار جرانجر للسببية Granger's causality test لتحديد اتجاه العلاقة السببية بين متغيرات الدراسة؛ أي هل هي علاقة باتجاه واحد أوباتجاهين أوأن العلاقة السببية غير موجودة. يوضح الجدول رقم (٤) نتائج السببية بين المتغيرات محل الدراسة:

الجدول رقم (٤): اختبار السببية لمتغيرات الدراسة

Prob	F-Stat	Obs	Null Hypothesis:	Prob.	F-Stat	Obs	Null Hypothesis:
0.001	9.625	24	DLC does not Granger Cause DINF	0.344	1.129	24	DVATI does not Granger Cause DLGCF
0.023	4.628		DINF does not Granger Cause DLC	0.840	0.175		DLGCF does not Granger Cause DVATI
0.277	1.373	24	DLGCF does not Granger Cause DINF	0.796	0.230	24	UNEM does not Granger Cause DLGCF

0.159	2.028	DINF does not Granger Cause DLGCF		0.026	4.438	DLGCF does not Granger Cause UNEM	
0.110	2.476	24	LZAKAT does not Granger Cause DINF	4.E-05	18.16	24	DVATI does not Granger Cause DLGDIP
0.520	0.676	DINF does not Granger Cause DLVATAGR		0.424	0.897	DLGDIP does not Granger Cause DVATI	
0.675	0.401	24	DVATI does not Granger Cause DINF	0.470	0.785	24	UNEM does not Granger Cause DLGDIP
0.574	0.570	DINF does not Granger Cause DVATI		0.890	0.116	DLGDIP does not Granger Cause UNEM	
0.091	2.724	24	DLVATAGR does not Granger Cause DINF	0.364	1.065	24	DLVATAGR does not Granger Cause DLGDPPC
0.012	5.598	DINF does not Granger Cause LZAKAT		0.036	3.950	DLGDPPC does not Granger Cause DLVATAGR	
0.095	2.659	24	UNEM does not Granger Cause DINF	0.324	1.194	24	DVATI does not Granger Cause DLGDPPC
0.523	0.669	DINF does not Granger Cause UNEM		0.346	1.121		DLGDPPC does not Granger Cause DVATI
0.873	0.136	24	DLGDPPC does not Granger Cause DLGCF	0.370	1.046	24	LZAKAT does not Granger Cause DLGDPPC
0.908	0.096	DLC does not Granger Cause DLGDIP		0.815	0.205	DLGDPPC does not Granger Cause LZAKAT	
0.417	0.914	24	DLGDPPC does not Granger Cause DLC	0.794	0.232	24	UNEM does not Granger Cause DLVATAGR
0.110	2.478	DLC does not Granger Cause DLGDPPC		0.066	3.139	DLVATAGR does not Granger Cause UNEM	
0.780	0.251	24	DS does not Granger Cause DLC	0.000	10.84	24	DVATI does not Granger Cause DS
0.693	0.373	DLC does not Granger Cause DS		0.930	0.072		DS does not Granger Cause DVATI
0.626	0.479	24	LZAKAT does not Granger Cause DLC	0.599	0.525	24	LZAKAT does not Granger Cause DVATI
0.002	8.722	DLC does not Granger Cause LZAKAT		0.541	0.634	DVATI does not Granger Cause LZAKAT	
0.670	0.408	24	UNEM does not Granger Cause DLC	0.087	2.781	24	UNEM does not Granger Cause DVATI
0.275	1.382	DLC does not Granger Cause UNEM		0.599	0.526	DVATI does not Granger Cause UNEM	
0.970	0.029	24	DLGDIP does not Granger Cause DLC	0.000	11.03	25	UNEM does not Granger Cause LZAKAT
0.352	1.102	DLGCF does not Granger Cause DLGDPPC		0.193	1.783	LZAKAT does not Granger Cause UNEM	

المصدر: مخرجات البرنامج الإحصائي Eviews10

تشير نتائج التقدير للعلاقة السببية في الأجل القصير عند مستوى معنوية ٥%، في الجدول السابق إلى وجود علاقة سببية باتجاهين بين (DLC وDINF)، (LZAKAT وDINF)، مع ملاحظة أن مستوى المعنوية هو ١٠% في اختبار العلاقة (LZAKAT تسبب DINF)، كما يوجد علاقة سببية باتجاه واحد (DLC تسبب LZAKAT)، (DLGCF تسبب UNEM)، (DVATI يسبب DLGDIP)، (DLGDPPC يسبب DLVATAGR)، (DLVATAGR يسبب UNEM) مع ملاحظة أن مستوى المعنوية

هو ١٠%، (DVATI يسبب DS)، (UNEM يسبب DVATI) مع ملاحظة أن مستوى المعنوية هو ١٠%، (UNEM يسبب LZAKAT).

وبناء على نتائج اختبارات جرانجر للسببية الموضحة في الجدول السابق، يتم اعتماد متغيرات النموذج الاقتصادي للتضخم الآتي:

$$INF_t = F(C_t, UNEM_t, ZAKAT_t)$$

وبعد إدراج فقط المتغيرات التي أثبتت العلاقة السببية وفق اختبار جرانجر للسببية وهي (DINF, DLC, UNEM, LZAKAT)، يتم إجراء الاختبار بدرجة إبطاءات قصوى مقدارها ٣ حسب ما تسمح به درجة الحرية، لنتحصل على النتائج التالية:

الجدول رقم (٠٥): معايير اختيار التأخير الأمثل للنموذج الأول

HQ	SC	AIC	FPE	LR	LogL	Lag
7.257872	8.016077	7.024221	0.013637	NA	-57.26643	0
3.896269	5.261038	3.475696	0.000466	65.03991	-2.232654	1
1.441433	3.412766	0.833939	5.48e-05	36.86672*	42.82667	2
-1.565916*	1.011981*	-2.360332*	8.49e-06*	23.24408	93.96365	3

المصدر: مخرجات البرنامج الإحصائي Eviews10

يتضح من الجدول السابق أن أغلب المعايير دلّت على أن درجة التأخر الملائمة هي الدرجة الثالثة باعتبارها المثلى لاستخدامها في هذا النموذج. وباعتبار أن السلاسل الزمنية ليست مستقرة من الدرجة نفسها، أي أنها ذات درجات مختلفة من التكامل I(0) وI(1)، فإن الأنسب استخدام منهجية Toda-Yamamato لتقدير نموذج VAR. ومن خلال النتائج السابقة لاختبارات جذر الوحدة ودرجة التأخير المثلى، تحصلنا على (dmax=1) و(k=3).

٢. اختبارات التكامل المشترك لسلاسل الدراسة:

يلخص الجدول رقم (٦) اختبار التكامل المشترك باستخدام مقاربة ARDL BOUNDS TEST للسلاسل (DINF, DLC, UNEM, LZAKAT) عند مستوى معنوية (٥%):

الجدول رقم (٦): اختبار التكامل المشترك باستخدام مقاربة ARDL BOUNDS TEST لنموذج الدراسة

	الحد الأدنى	الحد الأعلى	قيمة F-statistic	القرار
نموذج الدراسة	٣,٢٧٢	٤,٣٠٦	١٤,٠٩٩٢٤	هناك تكامل مشترك

المصدر: مخرجات البرنامج الإحصائي Eviews10

نلاحظ من الجدول السابق بأن قيمة (F-statistic) أكبر من الحد الأعلى لـ (F-Bounds Test)، ومن ثم فإننا نرفض الفرض العدمي ونقبل الفرض البديل الذي يقول بوجود تكامل مشترك فيما يخص متغيرات نموذج الدراسة (DINF, DLC, UNEM, LZAKAT). وعليه فنتائج اختبار التكامل المشترك باستخدام مقاربة ARDL BOUNDS TEST تشير إلى وجود علاقة في الأجل الطويل بين المتغيرات، ما يدعم اختيار منهجية (Toda-Yamamato) للأجل الطويل لاختبار وتقدير نماذج الدراسة.

٣. اختبار السببية وتقدير نموذج VAR(4) وفق منهجية (Toda-Yamamato):

ويستخدم اختبار (Toda-Yamamoto 1995) فقط اختبارا لتحديد العلاقة السببية واتجاهها على المدى الطويل. وبعد تقدير النموذج VAR(4) كانت نتائج اختبار السببية وفق منهجية (Toda-Yamamoto 1995) كما يلي:

الجدول رقم (٧): نتائج اختبار السببية وفق منهجية (Toda-Yamamato)

Dependent variable: DINF				Dependent variable: DLC			
Prob.	df	Chi-sq	Excluded	Prob.	df	Chi-sq	Excluded
0.0000	3	27.96608	LZAKAT	0.0654	3	7.211835	DINF
0.0077	3	11.90158	DLC	0.0005	3	17.82610	LZAKAT
0.4198	3	2.822666	UNEM	0.0000	3	24.64844	UNEM
0.0000	9	144.7250	All	0.0000	9	127.2095	All
Dependent variable: LZAKAT				**Dependent variable: UNEM**			
Prob.	df	Chi-sq	Excluded	Prob.	df	Chi-sq	Excluded
0.1136	3	5.959823	DINF	0.0145	3	10.53711	DINF
0.9733	3	0.225710	DLC	0.0156	3	10.38322	LZAKAT
0.6850	3	1.488319	UNEM	0.1392	3	5.490862	DLC
0.0000	9	46.92599	All	0.1090	9	14.39227	All

المصدر: مخرجات البرنامج الإحصائي Eviews10

يتضح من مخرجات الجدول السابق أن هناك علاقة سببية للأجل الطويل من المتغيرات (DLC, LZAKAT) في اتجاه المتغير (DINF) بينما لا توجد علاقة سببية للأجل الطويل من المتغير (UNEM) في اتجاه المتغير (DINF). وهناك علاقة سببية للأجل الطويل من المتغيرات (UNEM, LZAKAT) في اتجاه (DLC) بينما لا توجد علاقة سببية للأجل الطويل من المتغير (DINF) في اتجاه المتغير (DLC). وهناك علاقة سببية للأجل الطويل من المتغيرات (DINF, LZAKAT) في اتجاه المتغير (UNEM) بينما لا توجد علاقة سببية للأجل الطويل من المتغير (DLC) في اتجاه المتغير (UNEM). كما لا توجد هناك علاقة سببية للأجل الطويل من المتغيرات (DINF, DLC, UNEM) في اتجاه المتغير (LZAKAT). وعليه سوف نعتمد فقط على تحليل نتائج تقدير النماذج التي اثبتت العلاقة السببية للأجل الطويل.

وقبل أن نعتمد على نتائج تقدير نموذج VAR(4) وفق منهجية (Toda-Yamamato)، يجب أن يكون النموذج مستقرا. وللتأكد من مدى استقرارية النموذج يتم تطبيق اختبار الجذور المتعددة، حيث تعتبر نتائج شعاع الانحدار الذاتي مستقرة إذا كانت كل الجذور أقل من الواحد، والشكل التالي يبين نتائج هذا الاختبار:

الشكل رقم (٢): نتائج اختبار استقرارية نموذج VAR لسببية (Toda-Yamamato)

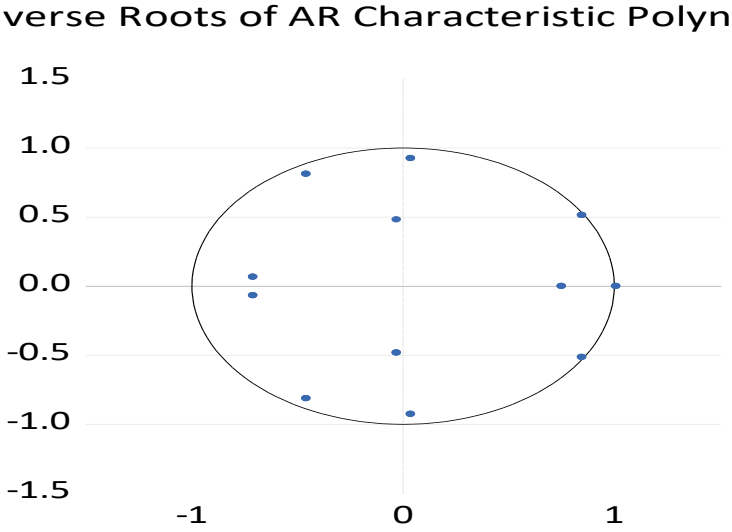

المصدر: مخرجات البرنامج الإحصائي Eviews10

من خلال الشكل السابق يتبين أن جميع الجذور أقل من الواحد، أي أنها تقع داخل الدائرة الأحادية، وعليه يعتبر شعاع الانحدار الذاتي VAR لسببية (Toda-Yamamato) مستقرا.

١,٤. تقدير نموذج VAR(4) وفق منهجية (Toda-Yamamato) لمتغير التضخم (DINF):

وتكون نتيجة تقدير نموذج VAR وفق منهجية (Toda-Yamamato) والمتعلقة بنموذج التضخم كما في الجدول التالي:

الجدول رقم (٨): نتائج تقدير VAR لسببية (Toda-Yamamato) لمتغير التضخم (DINF)

Prob.	t-Statistic	Std. Error	Coefficient	
0.0002	-4.456689	0.330157	-1.471407	**DINF(-1)**
0.0272	-2.382395	0.393135	-0.936604	**DINF(-2)**
0.9573	-0.054159	0.306854	-0.016619	**DINF(-3)**
0.0614	1.981682	57.50166	113.9500	**LZAKAT(-1)**
0.0263	-2.399928	105.2604	-252.6175	**LZAKAT(-2)**
0.4896	0.703967	91.09055	64.12471	**LZAKAT(-3)**
0.4692	0.737822	52.48928	38.72776	**DLC(-1)**
0.0158	2.637627	38.68611	102.0395	**DLC(-2)**
0.1250	1.601140	35.51739	56.86831	**DLC(-3)**
0.1670	-1.434136	26.80384	-38.44035	**UNEM(-1)**
0.2893	1.088457	22.06480	24.01659	**UNEM(-2)**
0.8333	0.213192	13.94657	2.973295	**UNEM(-3)**
0.0269	2.387862	298.5127	712.8072	**C**
٠,٠٣٢٩	-2.292092	0.167400	-0.383696	**DINF(-4)**
0.1186	1.630512	39.29116	64.06470	**LZAKAT(-4)**
0.1175	-1.636099	42.45406	-69.45906	**DLC(-4)**
0.0372	-2.231916	14.26787	-31.84468	**UNEM(-4)**
			0.983785	**R-squared**
			0.931898	**Adj. R-squared**
			18.96017	**F-statistic**

المصدر: مخرجات البرنامج الإحصائي Eviews10

تُؤكّد مخرجات تقدير النموذج ما أشار إليه فليبس (Phillips) فيما يتعلّق باتجاه العلاقة بين البطالة والتضخم Jeffrey M. (٢٠٠٧)،[1] ففي ضوء المنطق الذي انطوى عليه تحليل «فليبس» يتأكد الاعتقاد بأنّ البطالة هي الثمن الذي يدفعه المجتمع من أجل مكافحة التضخم، كما أنّ وجود معدل معين من التضخم هوالثمن الذي يدفعه المجتمع من أجل تحقيق التوظيف الكامل. وتُشير النتائج إلى أن زيادة البطالة للفترة t-1 والفترة الرابعة السابقة تُؤدي إلى خفض التضخم.

كما تُشير نتائج تقدير النموذج إلى أن زكاة السنة السابقة لها أثر في زيادة التضخم للسنة الحالية، ويرجع ذلك إلى زيادة الطلب الكلي نتيجة للدفعات التحويلية الناتجة عن الزكاة من الأغنياء إلى الفقراء، وعندما يكون توزيع الزكاة نقديا فإن ذلك يُؤدي إلى رفع الكتلة النقدية مع زيادة الطلب الكلي، وهذا الأمر يُعمّق من حالة التضخم. ومن أجل المحافظة على الأدوار التوزيعية للزكاة مع تحقيق هدف ضبط التضخم يُفضّل استخدام أداة الجمع النقدي لحصيلة الزكاة من أجل التقليل من حجم الكتلة النقدية في التداول، وصولا لتحقيق المصلحة الحقيقية المترتبة على تخفيض حدة التضخم والتقليل من انعكاساته السلبية بمقدار الأثر الذي يمكن أن تحدثه الزكاة في هذا الميدان. وقد أقرّ هذا المنحى ابن تيمية قديما بقوله: وأما إخراج القيمة للحاجة أوللمصلحة، أوللعدل فلا بأس به...[2]. وبذلك تستطيع الدولة أن تجمع

---

[1] . Jeffrey M. Lacker, John A. Weinberg. (٢٠٠٧) Inflation and Unemployment: A Layperson's Guide to the Phillips Curve, **Richmond Economic Quarterly**, Federal Reserve Bank ,USA, 93(3), 201-227.

[2]. صالح صالحي. (٢٠٠٦)، المنهج التنموي البديل في الاقتصاد الإسلامي، دار الفجر للنشر والتوزيع، القاهرة، ط١، ص ٥١١.

الزكاة نقدا عن جميع الأموال الزكوية، وفي هذه الحالة تستطيع الدولة أن تحجب كميات هائلة من الأموال النقدية عن التداول. هذا من جهة ومن جهة أخرى توزّع الزكاة على المستحقين[1]. وإذا كانت معدلات التضخم عالية فيُمكن لديوان الزكاة أن يوزّع حصيلة الزكاة أونسبا منها في صورة عينية على شكل سلع وخدمات، مما يعني تخفيض حجم الكتلة النقدية المتداولة، وفي الوقت نفسه توفير معروض سلعي إضافي في السوق مما يؤدي إلى انخفاض الأسعار مرة أخرى، وهكذا حتى يتحقق التوازن بين العرض والطلب وتخف حدة التضخم[2].

كما أن لآلية التغيير النوعي لنسب توزيع الزكاة دوراً في ضبط التضخم، فإن توزيع حصيلة الزكاة بين السلع الاستهلاكية والسلع الرأسمالية والإنتاجية لصالح السلع الإنتاجية سيؤدي إلى زيادة العرض الكلي من خلال الإنفاق الزكوي الإنتاجي والاستثماري؛ وذلك سيُسهم في تقليص حدّة الضغوط التضخمية[3].

وتعتمد أداة الاقتطاع النوعي، على جباية الزكاة من وعاء زكوي دون آخر، وبنسب متفاوتة في الجمع والتحصيل بحسب القطاع وحالته الاقتصادية. والهدف من ذلك أن تكون الزكاة مشجعة على الاستثمار ورافدة له؛ فأداة الاقتطاع النوعي تمكّن مؤسسة الزكاة من تركيز الجباية على وعاء زكوي مستهدف دون آخر. فمثلا وبمناسبة زيادة الطلب على الماشية أيام عيد الأضحى، يمكن استثناء وتأخير هذا الوعاء الزكوي الممثل في الثروة الحيوانية، حتى لا

---

[1]. عدنان خالد التركماني. (١٩٨٨). السياسة النقدية والمصرفية في الإسلام، مؤسسة الرسالة، لبنان، ص ٢٦٢.

[2]. عقبة عبد اللاوي، فوزي محيريق. (٢٠١١). نمذجة الآثار الاقتصادية للزكاة « دراسة تحليلية لدور الزكاة في تحقيق الاستقرار والنموالاقتصادي »، المؤتمر العالمي الثامن للاقتصاد الإسلامي، قطر، ص ص ٢٤٤ – ٢٤٥.

[3]. صالح صالحي، عبدالحليم غربي. (٢٠٠٩). كفاءة التمويل الإسلامي في ضوء التقلبات الاقتصادية الدورية، الملتقى الدولي حول: "أزمة النظام المالي والمصرفي الدولي وبديل البنوك الإسلامية"، جامعة الأمير عبدالقادر، الجزائر، ص١٨.

يزيد اقتطاع الزكاة تعميق عدم التوازن بين العرض والطلب في الأسواق على هذه السلعة، فيؤخر اقتطاع الزكاة فيها.

وفي حالة معدلات التضخم المرتفعة يُمكن اعتماد آلية التوزيع النقدي المؤجّل، بحيث تؤجّل مؤسسة الزكاة عملية التوزيع النقدي، بحسب ما يناسب الاقتصاد الوطني وبحسب معدل التضخم المستهدف، ويمكن أن تصل عملية التأخير إلى سنة أوأكثر بحسب المصلحة الاقتصادية، وما يميّز هذه الأداة هوحساسية استعمالها، حيث إن سوء التقدير قد يدخل القيم المالية المجباة للزكاة في تعطيل النقود. هذا من جهة؛ ومن جهة أخرى ما قد يترتب على ذلك من حرمان شريحة من مصارف الزكاة لا يمكن تأخير التوزيع عنها كالفقراء مثلا. ولمؤسسة الزكاة اعتماد توزيع جزء من حصيلة الزكاة وتأجيل جزء آخر، بما يتلاءم وأهداف السياسة الزكوية في مجملها.

٢,٤. تقدير نموذج VAR(4) وفق منهجية (Toda-Yamamato) لمتغير الاستهلاك العائلي (DLC):

وتكون نتيجة تقدير نموذج VAR وفق منهجية (Toda-Yamamato) والمتعلقة بنموذج النفقات النهائية لاستهلاك الأسر المعيشية، في الجدول التالي:

الجدول رقم (٩): نتائج تقدير VAR لسببية (Toda-Yamamato) للمتغير التابع (DLC)

Prob.	t-Statistic	Std. Error	Coefficient	
0.5903	0.547204	0.001914	0.001047	**DINF(-1)**
0.0315	2.312082	0.002279	0.005270	**DINF(-2)**
0.1022	1.712626	0.001779	0.003047	**DINF(-3)**

0.2834	-1.102257	0.304319	-0.335438	**LZAKAT(-1)**
0.4046	0.851511	0.224292	0.190987	**LZAKAT(-2)**
0.5130	-0.666072	0.205920	-0.137158	**LZAKAT(-3)**
0.5438	0.617687	0.333379	0.205924	**DLC(-1)**
0.2144	-1.282407	0.610272	-0.782617	**DLC(-2)**
0.0103	2.830918	0.528119	1.495061	**DLC(-3)**
0.0378	-2.224480	0.155402	-0.345688	**UNEM(-1)**
0.0023	3.493292	0.127926	0.446882	**UNEM(-2)**
0.0599	-1.994840	0.080858	-0.161300	**UNEM(-3)**
0.0053	-3.125323	1.730697	-5.408988	**C**
0.5598	-0.592987	0.000971	-0.000576	**DINF(-4)**
0.0021	-3.529212	0.227800	-0.803953	**LZAKAT(-4)**
0.2576	1.165380	0.246137	0.286844	**DLC(-4)**
0.0004	4.297134	0.082721	0.355465	**UNEM(-4)**
			0.977289	**R-squared**
			0.904613	**Adj. R-squared**
			13.44717	**F-statistic**

المصدر: مخرجات البرنامج الإحصائي Eviews10

تُشير نتائج التقدير النموذج أن الزكاة تُؤدي إلى خفض مستوى الاستهلاك في الفترة السابقة، وقد يرجع ذلك للفجوة بين فترة الاقتطاع والتوزيع، حيث يُؤدي اقتطاع الزكاة إلى خفض الدخل المتاح، في حين تُؤدي الزكاة بفترتين سابقتين إلى زيادة مستوى الاستهلاك للقطاع العائلي، ويكون ذلك نتيجة لزيادة الدخول للمجموعة من الفئات المكونة للقطاع

العائلي ما يمكّنها من رفع مستوى الاستهلاك. وهوالأمر الذي يتوافق مع مجموعة من الدراسات التي أشارت إلى أن تقوية نظام الزكاة يساعد في التخفيف من تحدي الفقر في المستقبل على المستوى الكلي. كما أن الزكاة تُعزّز الصحة المالية للفقراء في الاقتصاد الوطني بما يُمكّن من تحقيق الاحتياجات الأساسية. كما تُؤكّد دراسة Yusoff, M. (2012) على أن الزكاة يمكن أن تقلّل من حالات عدم المساواة في توزيع الدخل والثروة وتُسهم في تخفيض الفجوة بين الأغنياء والفقراء، وتُظهر دراسة Azam, M., Iqbal. (2014) أن الأدلة التجريبية تُؤكد أن الزكاة تُعزّز بشكل كبير رفاهية الأسر.

وعلى ذلك فإنه من المهم من الناحية العملية ضرورة القيام بالكثير من الجهود والإجراءات لتحسين عمليات إدارة الزكاة سواء من خلال آليات تجميعها، أوطرائق ومعايير توزيعها، بما يضمن كفاءة وفعالية أكبر لهذه العملية. إضافة إلى لفت عناية متخذي القرار إلى ضرورة اتخاذ موقف فقهي بشأن مسألة توليد أموال الزكاة من العمال وأصحاب المهن الحرة، بالإضافة إلى ضرورة ضمان صرف أموال الجباية الزكوية إلى الفئات المستهدفة بشكل صحيح، بهدف الحد من حالات الفقر وتحقيق مجموعة من أهداف الاقتصاد الإسلامي المتمثلة في إعادة توزيع الثروة والعدالة في توزيعها.

٣,٤. تقدير نموذج VAR(4) وفق منهجية (Toda-Yamamato) لمتغير البطالة (UNEM):

وتكون نتيجة تقدير نموذج VAR وفق منهجية (Toda-Yamamato) والمتعلقة بنموذج البطالة، في الجدول التالي:

الجدول رقم (١٠): نتائج تقدير VAR لسببية (Toda-Yamamato) للمتغير التابع (UNEM)

Prob.	t-Statistic	Std. Error	Coefficient	
0.0044	3.206641	0.006366	0.020414	**DINF(-1)**
0.5931	0.543060	0.007580	0.004117	**DINF(-2)**
0.0807	-1.839664	0.005917	-0.010885	**DINF(-3)**
0.0882	1.792549	1.012106	1.814250	**LZAKAT(-1)**
0.2179	-1.272239	0.745951	-0.949028	**LZAKAT(-2)**
0.1604	-1.457954	0.684851	-0.998482	**LZAKAT(-3)**
0.1106	-1.669587	1.108755	-1.851163	**DLC(-1)**
0.0213	2.499551	2.029647	5.073206	**DLC(-2)**
0.0370	-2.235450	1.756421	-3.926393	**DLC(-3)**
0.0143	2.683305	0.516836	1.386827	**UNEM(-1)**
0.1277	-1.589202	0.425457	-0.676137	**UNEM(-2)**
0.3833	0.891379	0.268920	0.239709	**UNEM(-3)**
0.6098	0.518520	5.755965	2.984581	**C**
0.7918	0.267473	0.003228	0.000863	**DINF(-4)**
0.3882	0.882083	0.757618	0.668282	**LZAKAT(-4)**
0.6484	0.463012	0.818605	0.379024	**DLC(-4)**
0.5767	-0.567526	0.275115	-0.156135	**UNEM(-4)**
			0.980753	**R-squared**
			0.919161	**Adj. R-squared**
			15.92341	**F-statistic**

المصدر: مخرجات البرنامج الإحصائي Eviews10

تُؤكّد نتائج تقدير النموذج الخاص بالبطالة إلى أن الزكاة لفترتين سابقتين وثلاث فترات سابقة تؤدي إلى خفض معدلات البطالة، وهوما يتوافق مع ما تنص عليه الدراسات التأصيلية والتطبيقية في حقل المعرفة للاقتصاد الإسلامي. وتساهم السياسة الزكوية في الحد

من الفقر والعوز، حيث توجّه أدوات التوزيع الزكوي نحومصرفي الفقراء والمساكين، ولا يقتصر أداؤها على سد جوع الفقير بل يتعداه لأن يكون مُزَكّيا، إذْ يعطى الفقير ما يحقق كفايته، وما يمكنه من مباشرة حرفة أوصنعة أومهنة. كما يمكن أن تقوم مؤسسة الزكاة بإنشاء استثمارات كبيرة تخصص وتُمَلّك لفئات مستحقي الزكاة، وتساعدهم في التسيير وإنجاح المشروع، مؤسسة الزكاة.

ويفاضل ديوان الزكاة بين تطبيق الأدوات الزكوية، الموجّه لزيادة الطلب الاستهلاكي، أولزيادة الطلب الاستثماري؛ وكلا الطلبين ينعكس بالإيجاب على حجم اليد العاملة؛ وبهذا يكون لأدوات السياسة الزكوية دور إيجابي في تخفيض نسب البطالة وزيادة العمالة عن طريق:

- تستعمل أداة الاقتطاع النوعي لسلعة تشهد ركودا، ويكون وراء هذه السلع مؤسسات يهددها الإفلاس، فتساعد هذه الأداة الزكوية النوعية في إنعاش قطاع إنتاجي قلّ الطلب على سلعه.
- خلق مناصب شغل جديدة ناتجة عن التوزيع الزكوي نحوالقطاعات الاستثمارية الجديدة،
- تثبيت عمل المؤسسات الحالية وزيادة إنتاجها ومن ثم زيادة عدد العمال، وذلك بتوجيه الأدوات الزكوية نحواستهداف زيادة الطلب الاستهلاكي الكلي الفعّال.
- تحرير قوى عاملة جديدة، حيث إن أداة التوزيع النوعي يمكن أن توجّه لمصرف في سبيل الله، أوفي الرقاب، وكلا المصرفين يشترك في وجود قوة عمّالية عاطلة.
- كما أنه بإنشاء المؤسسة الزكوية وفروعها المنتشرة في كل البلاد، ستكون هناك حاجة إلى توظيف يد عاملة كثيرة ومتنوعة؛ لتلبي حاجيات مؤسسة الإدارة الزكوية وتنجح أعمالها، ويعدّ ذلك توظيفا مباشرا يحدّ من عدد العاطلين.

كما تمثل السياسة الزكوية عامل استقرار مالي للمؤسسات القائمة، وذلك بضمان تمويلها عند استدانتها وعجزها عن التسديد الذي يهدد بقاء نشاطها، كما تسهم الأدوات الزكوية التوزيعية على زيادة الطلب الكلي الاستهلاكي الفعال، الذي ينعكس على تحريك الآلة الإنتاجية لتلبية الطلبات الجديدة ولا سيما في القطاعات الإنتاجية المنتجة للسلع ذات الاستهلاك الواسع، كل ذلك يجعل من أدوات السياسة الزكوية سببا مباشرا في زيادة الاستثمارات والإنتاج الوطني.

٤. دراسة حركية نماذج VAR باستخدام دوال الاستجابة النبضية للأجل الطويل:

يوصف السلوك الحركي لمجموعة من المتغيرات الاقتصادية تم نمذجتها باستخدام متجه الانحدار الذاتي من خلال أسلوب تحليل دوال الاستجابة النبضية (Response Impulse) Functions أومكونات تجزئة التباين (Variance Decompositions)، وتعتبر هذه الأساليب أدوات ضمن متجه الانحدار الذاتي لتحديد مصادر التغير في المتغيرات الداخلة بالنموذج وطبيعة السلوك الحركي الذي تسلكه المتغيرات المدروسة خلال فترة دراستها. ومن هنا فإن الخيار متروك للباحث في استخدام أي من الأسلوبين لأنهما سيقودان إلى النتيجة نفسها.[١]

وتسمح نماذج VAR بتحليل الصدمات العشوائية من خلال قياس أثر التغير المفاجئ في متغيرة ما على باقي المتغيرات، ويقاس أثر الصدمة في نماذج VAR بمقدار انحراف معياري واحد.

[١] سائد رفيق حسن المدهون. (٢٠١٦). العلاقات التشابكية بين القطاعات الاقتصادية في فلسطين تقديرها وتحليلها باستخدام متجه الانحدار الذاتي، رسالة ماجستيرٍ في اقتصاديات التنمية، بكلية التجارةِ في ألجامعة الإسلامية، غزة، ص ١٠٩.

وبحسب تقديرات دالة الاستجابة النبضية الممتدة على أفق عشر سنوات كما هوموضح في الشكل الأعلى فإنه في حالة ما إذا حدثت صدمة أوطفرة إيجابية في الزكاة بمقدار ١% في السنة الأولى، يؤدي هذا إلى عدم استجابة فورية للبطالة والتضخم والنفقات النهائية لاستهلاك الأسر المعيشية في السنة نفسها.

غير أنه في السنة الثانية تسجل استجابة طردية معتبرة قدرها أكثر من ٦%، ثم تسجل السنة الثالثة أقوى استجابة عكسية بمقدار يناهز ٩%، ثم تضعف الاستجابة العكسية في السنة الرابعة وصولا لأدنى استجابة عكسية تسجل في السنة الخامسة بمقدار ٠,٦%، ثم نسجل استجابة طردية بداية من السنة السادسة وبمقادير متفاوتة لتسجل أعلى استجابة طردية في السنة العاشرة بمقدار ناهز ٨%. كما سجلت النفقات النهائية لاستهلاك الأسر المعيشية استجابة طردية ضعيفة جدا بداية من السنة الثانية وإلى غاية السنة العاشرة، باستثناء السنة الرابعة التي سجلت استجابة عكسية ضعيفة جدا بمقدار ٠,٠٣%. مع ملاحظة أن مقدار الاستجابة كان ضعيفا جدا لكل السنوات ودون مستوى ٠,١% باستثناء السنة السادسة التي تعّدت هذه النسبة قليلا. وسجلت البطالة استجابات ضعيفة متناوبة، حيث سجلت السنة الثالثة أعلى استجابة طردية بمقدار أكثر من ٠,١٢%، وسجلت السنة الخامسة أعلى استجابة عكسية بمقدار ناهز ٠,١٣%.

الشكل رقم (٣): دالة الاستجابة لصدمة الزكاة

المصدر: مخرجات البرنامج الإحصائي Eviews10

خلاصة:

حاولت الدراسة قياس أثر الزكاة على التنمية الاقتصادية في السودان، وقد تم تطبيق اختبار جرانجر للسببية Granger's causality test لتحديد اتجاه العلاقة السببية بين متغيرات الدراسة، وقد تم الاعتماد فقط على المتغيرات التي أثبتت العلاقة السببية وفق اختبار جرانجر للسببية وهي: الزكاة والبطالة والتضخم والاستهلاك العائلي (DINF, DLC,

UNEM, LZAKAT)، وقد تم إجراء الاختبار بدرجة إبطاءات قصوى مقدارها ٣. وقد خلصت الدراسة إلى الآتي:

* تُؤكّد الدراسة على نمط العلاقة غير السببية، مما يعني أن البطالة والتضخم والاستهلاك العائلي لا تُؤدي إلى زيادة حصيلة الزكاة، وعلى العكس من ذلك فإن الزكاة تُؤثر في المتغيرات السابقة. وتوضّح نتائج اختبار دوال الاستجابة النبضية (IRF) أيضاً أن الصدمات التي تحدث في عائدات الزكاة في السودان سيكون لها تأثير في البطالة والتضخم والاستهلاك العائلي، مع تأثير مختلف بحسب الفترات.
* تُؤكد النتائج أن زكاة السنة السابقة لها أثر في زيادة التضخم للسنة الحالية ويرجع ذلك إلى زيادة الطلب الكلي نتيجة للدفعات التحويلية الناتجة عن الزكاة من الأغنياء إلى الفقراء، كما أن توزيع الزكاة نقدا يُؤدي إلى رفع الكتلة النقدية مع زيادة الطلب الكلي وهذا الأمر يُعمّق من حالة التضخم.
* إن معدلات التضخم العالية تستوجب على ديوان الزكاة أن يوزّع حصيلة الزكاة أونسب منها في صورة عينية على شكّل سلع وخدمات، مما يعني تخفيض حجم الكتلة النقدية المتداولة، وفي الوقت نفسه توفير معروض سلعي إضافي في السوق مما يؤدي إلى انخفاض الأسعار مرة أخرى، وهكذا حتى يتحقق التوازن بين العرض والطلب وتخف حدة التضخم.
* تُؤدي زكاة السنة السابقة إلى خفض مستوى الاستهلاك، ويرجع ذلك للفجوة بين فترة الاقتطاع والتوزيع، حيث يُؤدي اقتطاع الزكاة إلى خفض الدخل المتاح، في حين تُؤدي الزكاة بفترتين سابقتين إلى زيادة مستوى الاستهلاك للقطاع العائلي ويكون ذلك نتيجة لزيادة الدخول للمجموعة من الفئات المكونة للقطاع العائلي ما يمكّنها من رفع مستوى الاستهلاك.

* تُساهم الزكاة لفترتين سابقتين وثلاث فترات سابقة في خفض البطالة، ويُمكن لديوان الزكاة المفاضلة بين تطبيق الأدوات الزكوية، الموجّه لزيادة الطلب الاستهلاكي، أولزيادة الطلب الاستثماري؛ وكلا الطلبين ينعكس بالإيجاب على حجم اليد العاملة؛ وبهذا يكون لأدوات السياسة الزكوية دور إيجابي في تخفيض نسب البطالة وزيادة العمالة.

وبما أن أدوات السياسة الزكوية تبدأ فعاليتها من تطبيق أدوات الاقتطاع الزكوي، ليتعمق الأثر حال مباشرة أدوات التوزيع الزكوي، توصي الورقة بضرورة تعميق الجهود والإجراءات لتحسين عمليات إدارة الزكاة سواء من خلال آليات تجميعها، أوطرائق ومعايير توزيعها، بما يضمن كفاءة وفعالية أكبر لهذه العملية. بالإضافة إلى ضرورة ضمان صرف أموال الجباية الزكوية إلى الفئات المستهدفة بشكل صحيح، بمرتجى الحد من حالات الفقر وتحقيق مجموعة من أهداف الاقتصاد الإسلامي المتمثلة في إعادة توزيع الثروة والعدالة في توزيعها. بالإضافة إلى ضرورة الموائمة بين أدوات السياسة الزكوية عبر آليات الاقتطاع المختلفة وأدوات التوزيع المتعددة لتحقيق أهداف اقتصادية متزامنة ومتضادة في بعض الأحيان، بما يضمن تحقيق الاستقرار الاقتصادي.

المراجع:

- Abdul, A, EL-ASHKER, F and SIRAJU HAQ, M. (1995). Institutional Framework of Zakat: Dimensions and Implications, Islamic Development Bank, Jeddah, Saudia. http://www.iefpedia.com/english/wp-content/uploads/2009/10/Institutional-Framework-of-Zakah-Dimensions-and-Implications-by-Ahmed-El-Ashker-Sirajul-Haq.pdf
- Adachi, M. (2018). Discourses of Institutionalization of Zakat Management System in Contemporary Indonesia: Effect of the Revitalization of Islamic Economics. International Journal of Zakat, 3(1), 25-35. http://puskasbaznas.com/ijaz/index.php/journal/article/view/71
- Asutay, M. (2012). Conceptualising and Locating the Social Failure of Islamic Finance: Aspirations of Islamic Moral Economy vs the Realities of Islamic Finance, Asian and African Area Studies, 11(٢), pp. 93-113. http://dro.dur.ac.uk/9790/1/9790.pdf
- Azam, M., Iqbal, N., & Tayyab, M. (2014). Zakat and Economic Development: Micro and Macro Level Evidence from Pakistan. Bulletin of Business and Economics (BBE), 3(2), 85-95. https://ideas.repec.org/a/rfh/bbejor/v3y2014i2p85-95.html
- Bakar, N and Rashid, H. (2010). Motivations of Paying Zakat on Income: Evidence from Malaysia. International Journal of Economics and Finance, 2(3), 211-220. DOI:10.5539/ijef.v2n3p76
- Bayinah, A. N. (2017). Role of Zakat as Social Finance Catalyst to Islamic Banking and Economic Growth. International Journal of Zakat, 2(2), 55-70. http://puskasbaznas.com/ijaz/index.php/journal/article/download/25/20
- Chaido Dritsaki, Toda-Yamamoto. (2017). Causality Test between Inflation and Nominal Interest Rates: Evidence from Three Countries of

Europe, International Journal of Economics and Financial Issues, 7(6), pp 120-129.

- Christopher A. Sims, Macroeconomics and Reality, Econometrica, Vol. 48, No. 1. (Jan. 1980), pp. 1-48.
- Daly, S. , & Frikha, M. (2015). Islamic Finance A Support to Development and Economic Growth: the Principle of Zakat as an Example. Journal of Behavioural Economics, Finance, Entrepreneurship, Accounting and Transport, 3(1), 1-11.
- Dickey D. and Fuller W.(1981), "The likelihood Ratio Statistics for Autoregressive Time Series With a unit Root", Econometrica ,n49: pp.1057-1072
- Dolado Juan, Jenkinson Tim and Sosvilla-Rivero Simon (1990), Cointegration and Unit Roots: A Survey. Journal of Economic Surveys, 4 (3). pp. 249-273.
- GOURIEROUX C. et MONFORT A., (1990) "Séries Temporelles et Modèles Dynamiques " Ed. Economica-Paris. pp. 442-446.
- Granger, C. W. J. (1969), "Investigating Causal Relations by Econometric Models and Cross-spectral Methods", Econometrica, Vol. 37, No. 3. 424-438.
- Gujarati, D.N. (2004) Basic Econometrics. Fourth Edition, McGraw-Hill Companies, p 852.
- Hafidhuddin, D. (2002). Zakat Dalam Perekonomian Modern (Zakat in the Modern Economy). Jakarta: Gema Insani.
- Hiro Y. Toda and Taku Yamamoto. (1995). Statistical inference in vector autoregressions with possibly integrated processes, Journal of Econometrics, vol. 66, issue 1-2, pp 225-250.
- Jeffrey M. Lacker, John A. Weinberg.)2007(Inflation and Unemployment: A Layperson's Guide to the Phillips Curve, Richmond

- Muhammad Daaniyall Abd Rahman, ARDL BOUNDS TEST APPROACH, Department of Economics, Universiti Putra Malaysia, p 6.
- Nagaoka, S. (2014). Resuscitation of the Antique Economic System or Novel Sustainable System? Revitalization of the Traditional Islamic Economic Institutions (Waqf and Zakat) in the Postmodern Era, Kyoto Bulletin of Islamic Area Studies, 7 (1), pp. 3-19. https://www.asafas.kyoto-u.ac.jp/kias/pdf/kb7/04esf1_01_nagaoka.pdf
- Paresh Kumar Narayan,. (2005). The saving and investment nexus for China: evidence from cointegration tests, Applied Economics, 37:17, 1979-1990, Routledge Taylor & Francis.
- Pesaran, et. al, BOUNDS TESTING APPROACHES TO THE ANALYSIS OF LEVEL RELATIONSHIPS, JOURNAL OF APPLIED ECONOMETRIC, 16, pp 289-326.
- Phillips, P.C.B and Perron, P., (1988) "Testing for a unit root in time series regression", Biometrika, Vol.75, No.2, pp. 335-346.
- Yusoff, M. (2012). Zakat Distribution and Growth in the Federal Territory of Malaysia. Journal of Economics and Behavioral Studies, 4(8), pp. 449-456. Retrieved from https://ifrnd.org/journal/index.php/jebs/article/view/346

- خالد محمد السواعي. (٢٠١٥)، أثر تحرير التجارة والتطور المالي على النموالاقتصادي: دراسة حالة الأردن، المجلة الأردنية للعلوم الاقتصادية، المجلّد ٢، العدد١، الجامعة الأردنية.
- أحمد جابر بدران (٢٠١٤)، التنمية الاقتصادية والتنمية المستدامة، مركز الدراسات الفقهية والاقتصادية، سلسلة كتب اقتصادية جامعية، القاهرة.
- أحمد مجذوب أحمد علي (١٩٩٦)، السياسة المالية في الاقتصاد الإسلامي، دار جامعة أم درمان الإسلامية للطباعة والنشر والتوزيع، السودان.

- سائد رفيق حسن المدهون. (٢٠١٦)، العلاقات التشابكية بين القطاعات الاقتصادية في فلسطين تقديرها وتحليلها باستخدام متجه الانحدار الذاتي، رسالة ماجسِتِير في اقتصاديات التنمية، بكلية التجارة في ألجامعة الإسلامية، غزة.
- صالح صالحي (٢٠٠١)، السياسة النقدية والمالية في إطار نظام المشاركة في الاقتصاد الإسلامي، دار الوفاء، الجزائر.
- صالح صالحي، (٢٠٠٦)، المنهج التنموي البديل في الاقتصاد الإسلامي، دار الفجر للنشر والتوزيع، القاهرة، ط١.
- صالح صالحي، عبد الحليم غربي (٢٠٠٩)، كفاءة التمويل الإسلامي في ضوء التقلبات الاقتصادية الدورية، الملتقى الدولي حول: "أزمة النظام المالي والمصرفي الدولي وبديل البنوك الإسلامية"، جامعة الأمير عبد القادر، الجزائر.
- الطيب داودي (٢٠٠٤)، مؤسسة الزكاة محركا دافعا للتنمية الاقتصادية الاجتماعية، بحث مقدم للملتقى الدولي الأول حول مؤسسات الزكاة في الوطن العربي، جامعة سعد دحلب، البليدة، الجزائر.
- عبد الكريم بكار (١٩٩٩)، مدخل التنمية المتكاملة رؤية إسلامية، دار القلم دمشق.
- عبلة عبد الحميد بخاري (٢٠١١)، التنمية والتخطيط الاقتصادي، نظريات النموالتنمية.
- عثمان نقار ومنذر العواد. (٢٠١٢)، استخدام نماذج VAR في التنبؤ ودراسة العلاقة السببية بين إجمالي الناتج المحلي وإجمالي التكوين الرأسمالي في سورية، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية – المجلد - ٢٨ العدد الثاني.

- عدنان خالد التركماني، (١٩٨٨)، السياسة النقدية والمصرفية في الإسلام، مؤسسة الرسالة، لبنان.
- عقبة عبداللاوي، فوزي محيريق. (٢٠١١)، نمذجة الآثار الاقتصادية للزكاة «دراسة تحليلية لدور الزكاة في تحقيق الاستقرار والنموالاقتصادي»، المؤتمر العالمي الثامن للاقتصاد الإسلامي، قطر، ١٤.
- قادري محمد، (٢٠١٧)، الابتكار التكنولوجي والاستثمار الأجنبي المباشر: مساهمات النموالاقتصادي، مجلة الدراسات المالية المحاسبية والإدارية، العدد السابع.
- محمد حلمي الطوابي (٢٠٠٧)، أثر السياسات المالية الشرعية في تحقيق التوازن المالي العام في الدولة الحديثة، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية.
- محيي الدين أبي زكريا يحيى بن شرف/النووي (١٩٧١)، المجموع شرح المهذب، تحقيق وتعليق: عادل أحمد عبد الموجود وآخرون، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ١-٢٧ ج٧.
- منذر قحف (١٩٩٩)، السياسات المالية دورها وضوابطها في الاقتصاد الإسلامي، دار الفكر، دمشق.
- ميشيل تودارو(٢٠٠٩)، التنمية الاقتصادية، تعريب ومراجعة: محمود حسن حسني، محمود حامد محمود، دار المريخ، الرياض.
- نعمت مشهور، الزكاة: الأسس الشرعية والدور الإنمائي والتوزيعي (٢٠٠٥)، مركز صالح كامل للاقتصاد الإسلامي، القاهرة.

الصكوك الإسلامية الخضراء أداة لتمويل ودعم مشاريع التنمية المستدامة

د.محمد محمود محمد عيسى[1]

ملخص الدراسة:

فرضت الصكوك الإسلامية نفسها عالمياً في سوق الاستثمار،وأصبحت واقعاً اقتصاديا لا مفر منه يوفر حلولا للمستثمرين ويعزز أنشطة الاقتصاد الحقيقي، كما أنها تربط بين التمويل والإنتاج، من خلال المشاركة في المخاطر وتقاسم الربح.

وتعتبر الصكوك الإسلامية الخضراء أحد أنواع التمويل الإسلامي التي ظهرت حديثا، لتُستخدم عائداتها في تمويل مشاريع البنية الأساسية المستدامة بيئيا على غرار مشاريع محطات الألواح الشمسية ومزارع الرياح، وهوما يجعل من هذه المشاريع حلاً واعداً للحلول محل مصادر الطاقة التقليدية المهددة بالنضوب والملوثة للبيئة.

فتمويل مثل هذه المشاريع سيساهم في تنويع الاقتصاد وتنمية وتطوير رأس المال البشري اللازم لبناء اقتصاد مستدام قائم على المعرفة، ولذلك بدأ العالم بأسره يدرك أهمية هذا النوع من المشاريع الصديقة للبيئة بوصفها من أولويات المستقبل.

وفي هذا السياق جاءت هذه الدراسة التي تهدف إلى إلقاء الضوء على دور الصكوك الإسلامية الخضراء في تمويل ودعم مشاريع التنمية المستدامة.

الكلمات المفتاحية: الصكوك الإسلامية الخضراء، الاقتصاد الحقيقي، التمويل الإسلامي، التنمية المستدامة.

---

[1] كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير جامعة مستغانم – الجزائر

مقدمة:

يشهد قطاع التمويل الإسلامي في تطورا ونموا متسارعا، ويستقطب اهتمام العديد من المؤسسات المالية الدولية والأطراف الفاعلة في النظام المالي العالمي لما له من دور في الاستقرار الاقتصادي الكلي والمالي.

وتعتبر الصكوك الإسلامية أحد أهم منتجات التمويل الإسلامي، وقد اتجهت العديد من المؤسسات الكبرى وحتى بعض الدول إلى إصدارها من أجل الحصول على التمويل اللازم لمشاريعها،وقد تعاظم الاهتمام بهذه الصكوك في أعقاب الأزمة المالية العالمية لعام ٢٠٠٨.

وتقوم فكرة الصكوك الإسلامية على المشاركة في تمويل مشروع أوعملية استثمارية متوسطة أوطويلة الأجل وفقا للقاعدة الشرعية الغُنْمُ بِالغُرْمِ أي المشاركة في الربح والخسارة، وقد أجازت مجامع الفقه الإسلامي صكوك الاستثمار الإسلامية، ووضعت لها مجموعة من الضوابط الشرعية التي تحكم إصدارها وتداولها، كما استنبط فقهاء المؤسسات المالية الإسلامية معايير قياس عوائدها التشغيلية والرأسمالية، وكيفية توزيع تلك العوائد بين أصحاب هذه الصكوك وبين المؤسسات المصدرة لها أوأي جهة أخرى قد تكون ساهمت في عمليات إصدار الصكوك وتداولها من حيث الترويج والتسويق وتقديم الضمانات، وغير ذلك من موجبات التعامل بها.

وأدى انتشار الصكوك وتسابق الكثير من دول العالم إلى إصدارها، إلى بدء مرحلة جديدة يتم فيها التحول من التعامل في الاقتصاد الورقي وأسواق الائتمان التقليدية إلى الاقتصاد الحقيقي المرتبط بأصول حقيقية تؤدي إلى توسعة الطاقة الإنتاجية، وبالتالي تحقيق تنمية اقتصادية حقيقية.

وتتنوع الصكوك الإسلامية تبعا للهدف من إصدارها، ووفقاً لذلك ظهر نوع آخر من هذه الصكوك موجه لتمويل مشاريع التنمية المستدامة تحت مسمى الصكوك الإسلامية الخضراء، فعوائد هذه الصكوك يتم تخصيصها لتمويل المشاريع الخضراء على غرار مشاريع الطاقات المتجددة مثل الطاقة الشمسية والرياح، بالإضافة إلى مشاريع وسائل النقل المستدام والزراعة المستدامة الخضراء والبناء الأخضر....الخ.

إشكالية الدراسة:

لقد أكدت التجارب العملية لإصدارات الصكوك في العديد من بلدان العالم قدرتها على تمويل المشروعات التنموية الكبرى. فإصدار الصكوك المبنية على أحكام الشريعة الإسلامية كان من أهم أهداف العمل المصرفي الإسلامي ومن الوسائل الفعالة لتنمية الاقتصاد الإسلامي، فهي تعتبر من أفضل الصيغ لتمويل المشاريع الكبيرة التي لا تستطيع أن تمولها جهة واحدة.

وقد شهدت الصكوك الإسلامية في السوق العالمي ازدهارا وتطورا كبيرا، نتج عنه ظهور أنواعا وأنماطاً جديدة على غرار الصكوك الإسلامية الخضراء، فعلى مدى السنوات القليلة الماضية، كان الحفاظ على البيئة محور اهتمام المستثمرين المتجدد، وقد اتضح ذلك من خلال الاهتمام المتزايد بأدوات الاستثمار المسؤول اجتماعياً، فالصكوك الخضراء تعتبر أداة للاستثمار المسؤول اجتماعيا، وهي متوافقة مع الشريعة الإسلامية، وتركز على مجالات الطاقة المتجددة ومشاريع الاستدامة البيئية الأخرى. ويسعى الباحث من خلال هذه الدراسة إلى بيان مدى نجاعة استخدام الصكوك الإسلامية الخضراء بصفتها وسيلة لتمويل وتطوير مشاريع التنمية المستدامة، وهذا ما يمكن صياغته في السؤال الجوهري التالي:

كيف تساهم الصكوك الإسلامية الخضراء في تمويل ودعم مشاريع التنمية المستدامة ؟

أهداف الدراسة:

نهدف من وراء هذه الدراسة إلى إبراز النقاط الآتية :

- مفهوم التنمية المستدامة وأبعادها الاقتصادية والاجتماعية والبيئية بالإضافة إلى أهدافها.
- الصكوك الإسلامية وأنواعها.
- الصكوك الإسلامية الخضراء وأسباب ظهورها.
- الصكوك الإسلامية الخضراء أداة لتمويل مشاريع الطاقات المتجددة مثل: الطاقة الشمسية وطاقة الرياح.....الخ
- الصكوك الإسلامية الخضراء أداة لتمويل مشاريع وسائل النقل المستدام.
- الصكوك الإسلامية الخضراء أداة لتمويل مشاريع الزراعة المستدامة الخضراء.
- الصكوك الإسلامية الخضراء أداة لتمويل مشاريع التكنولوجيا الخضراء:
- الصكوك الإسلامية الخضراء أداة لتمويل مشاريع البناء الأخضر.

منهج البحث:

حاولنا أن نسلك في هذا البحث أسلوب البحث العلمي من أجل الوصول إلى الإجابة عن الإشكالية الأساسية التي يطرحها الموضوع، واستخدمنا لهذا السبيل أسلوب الوصف والاستقراء، وذلك من خلال وصف وتحديد دور الصكوك الإسلامية الخضراء بصفتها أداة تمويل حديثة ضمن مسار تحقيق التنمية المستدامة، واستقراء واستخلاص مختلف النتائج بالاعتماد على الكتب، والدوريات العلمية، والتقارير الدولية والمؤتمرات العلمية المتعلقة والمرتبطة بتمويل الاقتصاد الأخضر.

الدراسات السابقة:

سيتم التعرض للدراسات القريبة وذات العلاقة بموضوع الصكوك الإسلامية الخضراء كأداة لتمويل ودعم مشاريع التنمية المستدامة،والتي كان لها السبق في تناوله رغم حداثته، ففي حدود علم الباحث تم التطرق إليه من خلال الدراسات التالية:

- دراسة (أحمد عبد الصبور الدلجاوي) بعنوان: **دور الصكوك الإسلامية في تمويل عجز الموازنة العامة،** مجلة التنمية والاقتصاد التطبيقي، العدد ٣، مارس ٢٠١٨، جامعة المسيلة – الجزائر.

تعرضت الدراسة إلى دور الصكوك الإسلامية في تمويل عجز الموازنة العامة، إذ يستوجب ظهور العجز في الموازنة العامة ضرورة البحث عن مصادر لتمويل هذا العجز، خاصة مع عدم إمكانية خفض النفقات العامة أوزيادة الإيرادات العامة في الأجل القصير، وتوصلت الدراسة إلى أن الصكوك الإسلامية تعد من الوسائل غير التقليدية الفعالة لتمويل عجز الموازنة العامة، نظرا لكثرة المشاكل الاقتصادية والاجتماعية التي تترتب على تمويل عجز الموازنة العامة بالوسائل التقليدية للتمويل.

- دراسة (رشيد علاب والطاهر جليط وحمزة الطيبي) بعنوان: **دور الصكوك الإسلامية الخضراء في تمويل مشاريع مستدامة،** مجلة نما للاقتصاد والتجارة، عدد خاص، المجلد رقم (١)، جامعة جيجل – الجزائر، إبريل ٢٠١٨.

تناولت الدراسة دور وأهمية الصكوك الإسلامية في تمويل المشاريع المتلائمة مع البيئة، بالإضافة إلى استعراض بعض التجارب العربية والعالمية في هذا المجال، وقد تم التوصل إلى أن التمويل بالصكوك الإسلامية عرف انتشارا كبيرا في العديد من الدول الإسلامية وحتى الغربية، كما أن اعتماد هذه الصكوك في تمويل المشاريع الخضراء هوأسلوب تعتمده بعض الدول

لتعزيز التنمية المستدامة، وقد تبين من خلال هذه الدراسة النجاح المطرد في اعتماد هذا النمط من التمويل في العديد من المشاريع الخضراء في مختلف الدول.

– دراسة (خديجة عرقوب وفريد كورتل) بعنوان: **دور الصكوك الخضراء في تحقيق التنمية المستدامة في ماليزيا**، مجلة رماح للبحوث والدراسات، مركز البحث وتطوير الموارد البشرية،رماح – الأردن، العدد ١٨، جوان ٢٠١٦.

تطرقت هذه الدراسة إلى موضوع الصكوك الخضراء كأداة مالية إسلامية جديدة تهتم بالاستثمار في المشاريع الصديقة للبيئة والمسؤولة اجتماعيا، كما أبرزت دورها في تحقيق التنمية المستدامة في ماليزيا من خلال ما تتمتع به من خصائص ومبادئ وقدرتها على تجميع الأموال اللازمة للمشاريع التنموية الخضراء. وخلصت الدراسة إلى أن الصكوك الخضراء تلعب دورا مميزا في تحقيق التنمية المستدامة بأبعادها الثلاثة: الاقتصادية والاجتماعية والبيئية.

– دراسة (محمد زيدان وحكيم براضية) بعنوان: **مستقبل الصكوك الإسلامية في أعقاب الأزمة المالية العالمية لعام ٢٠٠٨**، مجلة الباحث الاقتصادي، العدد ٠٣، يونيو ٢٠١٥، جامعة سكيكدة – الجزائر.

تناولت الدراسة مفهوم الصكوك الإسلامية وأهميتها وضوابطها الشرعية، وتطورها وانعكاسات الأزمة المالية العالمية عليها، بالإضافة إلى محاولة استشراف مستقبل هذه الصناعة في ظل التحديات والعقبات التي تواجهها، وسبل مواجهة تلك التحديات والعقبات. وخلصت الدراسة إلى أن سوق الصكوك الإسلامية شهدت تطورا ملحوظا منذ نشأتها سواء من حيث العدد أوالقيمة رغم تداعيات الأزمة المالية العالمية لعام ٢٠٠٨، كما أظهرت تجارب الدول الرائدة في مجال إصدار الصكوك واستخدامها أنها وسيلة ملائمة لتمويل مشروعات البنية التحتية وأداة من أدوات السياسة النقدية والمالية.

- دراسة (عبد الملك منصور) بعنوان: **العمل بالصكوك الاستثمارية الإسلامية على المستوى الرسمي والحاجة إلى تشريعات جديدة**، مؤتمر المصارف الإسلامية بين الواقع والمأمول، دائرة الشؤون الإسلامية والعمل الخيري بدبي- الإمارات، ٣١ مايو– ٣ يونيو٢٠٠٩.

تعرضت الدراسة من جهة إلى تعريف الصكوك الإسلامية وأنواعها وخصائصها، وكذلك أسس وقواعد الإصدار والتداول، بالإضافة إلى دورها وأهميتها، ومن جهة أخرى تم التطرق إلى دور ومجالات الصكوك الإسلامية في توفير الاحتياجات الرسمية،وأهمية الإطار التشريعي في تفعيل التعامل بهذه الصكوك مع الإشارة إلى مقترح تشريعي للصكوك الإسلامية واستعراض التجارب الحكومية في مجال الصكوك. وتوصلت الدراسة إلى أن المبادئ والقواعد وعقود المعاملات الإسلامية تشكل أساساً مرنا لاستحداث أدوات مالية إسلامية متنوعة، ومنها الصكوك الإسلامية، كما أن هناك توجها عالميا عاما نحو التوسع في استخدام الصكوك الإسلامية بصفتها وسيلة لتوفير موارد مالية لتغطية الاحتياجات الرسمية للحكومات. ومما يلاحظ في هذا المجال غياب الإطار التشريعي للصكوك الإسلامية في بعض الدول الإسلامية وعدم استكماله في بعضها الآخر، مما يستوجب استكمال هذا الإطار وشموله لكافة الجوانب والأنشطة المتعلقة بالتعامل في سوق الصكوك الإسلامية.

ما يميز هذه الدراسة:

تختلف هذه الدراسة عن الدراسات السابقة في الطريقة التي تمت بها المعالجة، حيث قمنا باستعراض أهم مشاريع التنمية المستدامة التي يمكن تمويلها من خلال طرح ابتكار مالي جديد تحت مسمًى" الصكوك الإسلامية الخضراء "، وتبرز الأهمية العلمية لهذا الموضوع- الصكوك الإسلامية الخضراء أداة لتمويل ودعم مشاريع التنمية المستدامة- في الوقت الراهن من المكانة

التي يحتلها عالميا قطاع التمويل الإسلامي بمختلف أدواته ومنتجاته وخدماته، وخاصة الصكوك الإسلامية بأنواعها المختلفة.

هيكل الدراسة:

للإجابة على الإشكالية المطروحة وللوصول إلى أهداف الدراسة،تم تناول الموضوع من خلال المحاور الرئيسة التالية:

المحور الأول: التنمية المستدامة – مفهومها وأبعادها وأهدافها.

المحور الثاني: الصكوك الإسلامية الخضراء.

المحور الثالث: الصكوك الإسلامية الخضراء ودورها في تمويل مشاريع التنمية المستدامة.

المحور الأول: التنمية المستدامة – مفهومها وأبعادها وأهدافها

أولاً– مفهوم التنمية المستدامة

أصبحت البيئة عنصرا من عناصر الاستغلال العقلاني للموارد ومتغيرا أساسيا من متغيرات التنمية المستدامة، نظرا لما يحدثه التلوث من انعكاسات سلبية على المناخ من جهة، ولكون الكثير من الموارد الطبيعية غير متجددة مما يحتم استغلالها وفق قواعد تحافظ على البقاء ولا تؤدي إلى اختلال النمو أوكبحه[١].

وبرز مفهوم التنمية المستدامة سنة ١٩٧٢ بمؤتمر ستوكهولم (السويد) حول البيئة الإنسانية الذي نظمته الأمم المتحدة، وكان بمثابة خطوة نحوتوجيه الاهتمام العالمي بالبيئة، حيث أعربت فيه الأمم المتحدة عن قلقها إزاء تدهور البيئة في العالم، وقامت الجمعية العامة للأمم

[١]– محمد، إبراهيم عبد الله عبد الرءوف، الطاقة المتجددة والتنمية المستدامة — دراسات تحليلية تطبيقية –، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، ٢٠١٧، ص٤١.

المتحدة بإنشاء برنامج الأمم المتحدة للبيئة الذي ينص على تعاون الدول في مجال حماية البيئة وتمويل الخطط والبرامج الرامية لذلك[١].

وهناك العديد من التعاريف المتعلقة بمفهوم التنمية المستدامة لعل من أهمها وأكثرها تداولا ذلك المفهوم الذي قدمته اللجنة العالمية للبيئة والتنمية المستدامة عام ١٩٧٨ على أنها: التنمية التي تفي بحاجات الجيل الحالي دون الإضرار بقدرة الأجيال القادمة على الوفاء باحتياجاتها[٢].

وحسب تقرير الاتحاد العالمي للمحافظة على الموارد الطبيعية الصادر سنة ١٩٨١ تحت عنوان "الإستراتيجية الدولية للمحافظة على البيئة" فإن التنمية المستدامة تعني: السعي الدائم لتطوير نوعية الحياة الإنسانية، مع الأخذ بالاعتبار قدرات النظام البيئي الذي يحتضن الحياة وإمكاناته[٣].

وجاء تعريف آخر للتنمية المستدامة في المبدأ الثالث الذي أقره مؤتمر البيئة والتنمية في البرازيل عام ١٩٩٢ على أنها ضرورة إنجاز الحق في التنمية بحيث تتحقق على نحومتساوي الحاجات التنموية والبيئية لأجيال الحاضر والمستقبل[٤].

---

[١]– بوحنية، قوي، حوكمة التنمية المستدامة: في النظرية والتطبيق – دراسة لبعض النماذج والمؤشرات –، دار الكتاب الحديث،الجزائر، ٢٠١٧، ص٢٥٣.

[٢] – محمد، إبراهيم عبد الله عبد الرؤوف، الطاقة المتجددة والتنمية المستدامة — دراسات تحليلية تطبيقية –، مرجع سبق ذكره، ص٤٢.

[٣]– بدران، أحمد جابر، اقتصاد البيئة، الطبعة الأولى، مركز الدراسات الفقهية والاقتصادية، القاهرة،٢٠١٣، ص١٨٢

[٤]– الشمري، هاشم مرزوك علي، وآخرون، الاقتصاد الأخضر: مسار جديد في التنمية المستدامة، دار الأيام للنشر والتوزيع، عمان، ٢٠١٦، ص ٤٤.

ويواجه العالم خطورة التدهور البيئي، فالبيئة تواجه الآن عوامل التدهور السريع الذي أصاب كل مرافق الحياة البشرية وغير البشرية، ليس هذا فحسب بل إن المشكلات البيئية قد اكتسبت أهمية متزايدة على كافة المستويات؛ حيث انشغلت بها جميع الدول، وانعقدت من أجلها العديد من المؤتمرات الدولية، وأصبحت تحتل مكان الصدارة بين ما يشغل العالم من هموم ومشكلات.

فظاهرة التلوث البيئي تشكل خطرا على البناء الاقتصادي وعلى حياة المستهلك محور التنمية الاقتصادية ومحركها، وهي تعتري كل السياسات الرامية لتحقيق التنمية المستدامة. وقد شهدت هذه الظاهرة تقدما ملحوظا وبمعدلات متزايدة، ذلك أن التلوث ما هوإلا جزء من تلك العملية الإنتاجية التي تفرزها الوضعية الاقتصادية القائمة والمتسببة بذلك التطور الهائل المحرز في ميدان الصناعة والتكنولوجيا لاسيما في دول الشمال الأكثر تقدما[١].

الجدول رقم (١): المجالات والمخاطر المتوقعة جراء التلوث البيئي (نسبة مئوية)

مجالات ومخاطر التلوث البيئي	نسبة مئوية (%)
تلوث المياه من جراء الصناعة	٥٥
الإشعاع من ثقب الأوزون	٥٣
إشعاعات الطاقة النووية	٥٣
الحوادث الصناعية المفاجئة	٥٣
النفايات الخطرة	٥٢
انتشار بقع النفط في المياه	٥٢

[١]– بدران، أحمد جابر، اقتصاد البيئة، مرجع سبق ذكره، ص١٠٤.

تلوث الهواء جراء الصناعة	٥٢
شرب المياه الملوثة	٥١
التلوث والفساد في الأطعمة	٤٤
ذوبان الجليد في القطبين الشمالي والجنوبي	٤٢
الأمطار الحامضية	٣٤

المصدر: الشمري، هاشم مرزوك علي، وآخرون، الاقتصاد الأخضر: مسار جديد في التنمية المستدامة، مرجع سبق ذكره، ص ٦٨.

ثانياً– أبعاد التنمية المستدامة:

تؤكد غالبية الدراسات والبحوث على أن التحدي الأكبر بالنسبة لعملية التنمية المستدامة يتمثل في إنجاز الأبعاد الثلاثة (الاقتصادية والاجتماعية والبيئية) بشكل متوازن ومتزامن من خلال الاستفادة من تفاعلها مع تجنب سلبيات هذا التفاعل في الوقت نفسه، وتركز هذه الأبعاد الثلاثة على ما يلي[١]:

– البعد الاقتصادي: ويعني الاستمرارية وتعظيم الرفاه الاقتصادي خلال فترة زمنية ممكنة من خلال توفير مقومات الرفاه الإنساني بأفضل نوعية مثل: الغذاء، والنقل، والسكن، والصحة، والتعليم.

[١] – الشمري، هاشم مرزوك علي، وآخرون، الاقتصاد الأخضر: مسار جديد في التنمية المستدامة، مرجع سبق ذكره، ص ٥٢.

– **البعد الاجتماعي**: يركز البعد الاجتماعي للتنمية المستدامة على الإنسان، وهويشكل جوهر التنمية المستدامة وغايتها وهدفها النهائي، وذلك من خلال الاهتمام بالعدالة الاجتماعية ومكافحة الفقر وتوفير الخدمات الاجتماعية لجميع المحتاجين لها.

– **البعد البيئي**: ويركز هذا البعد في التنمية المستدامة على مراعاة الحدود البيئية إذ أن لكل نظام بيئي حدودا معينة لا يمكن تجاوزها من الاستهلاك والاستنزاف، أما في حالة تجاوز تلك الحدود فإن ذلك يؤدي إلى تدهور النظام البيئي.

إن مفاهيم التنمية المستدامة مستمدة من أبعادها الثلاثة، وهذا ما دفع بالبعض إلى ربط الجوانب الاقتصادية والاجتماعية بالجوانب البيئية، بمعنى أن الأرض والإمكانيات الطبيعية التي تحتويها من ميراث يجب أن يحول إلى الأجيال المستقبلية بشكل غير منقوص، وبالتالي تتحقق التنمية المستدامة من خلال التقاء العناصر الثلاثة الرئيسية، وهذا مايوضحه الشكل التالي[١]:

الشكل رقم (١): آلية تحقيق التنمية المستدامة

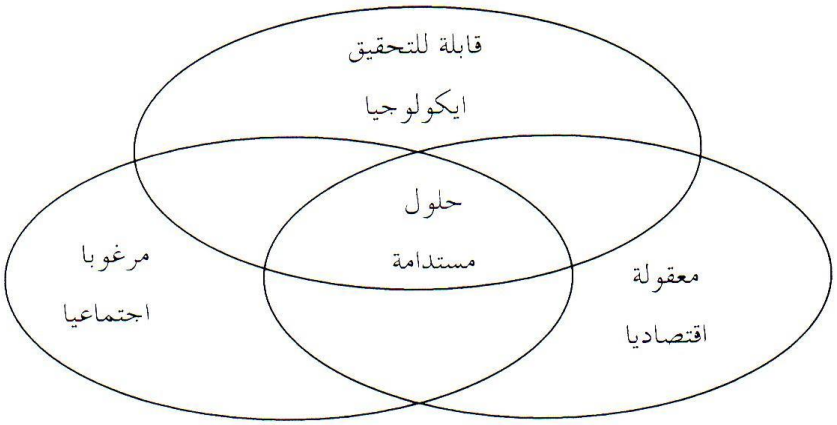

المصدر: بدران، أحمد جابر، اقتصاد البيئة، مرجع سبق ذكره، ص١٨٥.

[١] – بدران، أحمد جابر، اقتصاد البيئة، مرجع سبق ذكره، ص١٨٥.

ثالثاً– أهداف التنمية المستدامة:

وتتمثل أهداف التنمية المستدامة في الآتي[1]:

– القصد في استهلاك الثروات والموارد الطبيعية لأنها محدودة، واستخدامها وتوظيفها بصورة عقلانية، والعمل على حصر الثروة الطبيعية والموارد المتاحة في الوقت الحاضر وتقدير ما قد يحد من موارد مستقبلية.

– الحفاظ على البيئة وصيانتها بالعمل على تلبية متطلبات الحفاظ عليها على أساس المعرفة.

– حماية خيارات الأجيال القادمة، وحماية قاعدة الموارد اللازمة لدعم التنمية في المستقبل.

– تحقيق نوعية حياة أفضل للسكان، إذ تحاول التنمية المستدامة عن طريق التخطيط، وتنفيذ عمليات السياسة التنموية، وتحسين نوعية حياة المجتمع اجتماعيا واقتصاديا ونفسيا من خلال التركيز على الجوانب النوعية للنمو.

– تعزيز وعي السكان بالمشكلات البيئية: ويتم ذلك من خلال تنمية إحساس الأفراد بالمسئولية تجاه مشكلات البيئة، وحثهم على المشاركة الفعالة في خلق حلول مناسبة لها عن طريق مشاركتهم في إعداد برامج ومشروعات التنمية المستدامة وتنفيذها ومتابعتها وتقييمها.

– ربط التكنولوجيا الحديثة بما يخدم أهداف المجتمع.

---

[1]– محمد، إبراهيم عبد الله عبد الرؤوف، الطاقة المتجددة والتنمية المستدامة – دراسات تحليلية تطبيقية–، مرجع سبق ذكره، ص٤٢.

الشكل رقم(٢): أهداف التنمية المستدامة

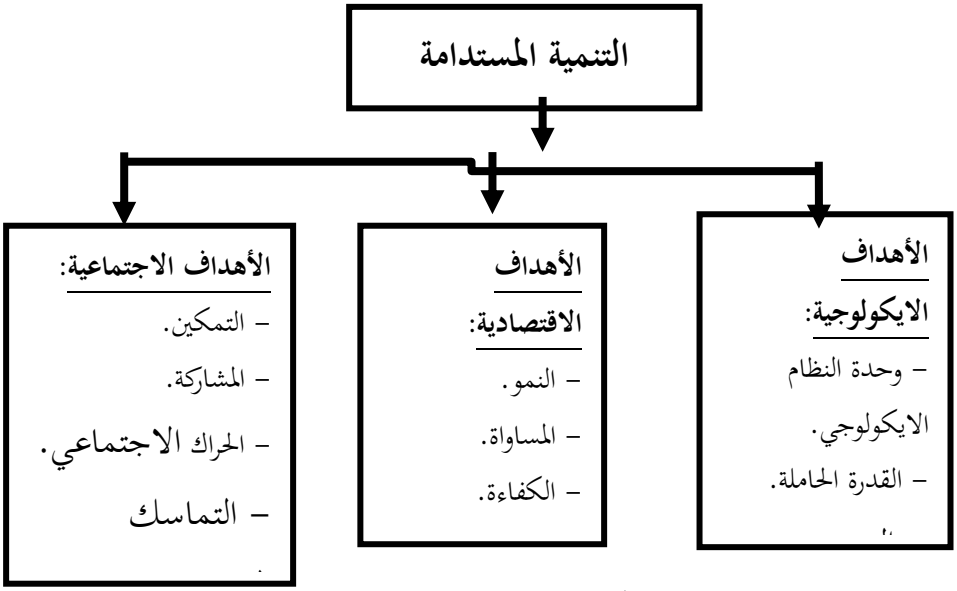

المصدر: محمد، إبراهيم عبد الله عبد الرؤوف، الطاقة المتجددة والتنمية المستدامة — دراسات تحليلية تطبيقية–، مرجع سبق ذكره، ص٤٢.

المحور الثاني: الصكوك الإسلامية الخضراء:

أولاً– تعريف الصكوك الإسلامية:

الصكوك لغة: جمع صك، ويجمع على: أُصُك وصكوك وصِكاك، بمعنى الكتاب، ومن معاني الصك أيضا أنها وثيقة اعتراف بالمال المقبوض ونحوه[١].

فالعرف اللغوي للصك يثبت أن الصكوك وثائق إثبات حقوق مالية[١]، أما الصكوك اصطلاحا فقد عرفها المجلس الشرعي لهيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية في

[١]– مسعود، جبران، الرائد: معجم لغوي عصري، الطبعة السابعة، دار العلم للملايين، بيروت، مارس ١٩٩٢، ص ٤٩٨.

معياره رقم (١٧) بأنها: وثائق متساوية القيمة تمثل حصصاً شائعة في ملكية أعيان أومنافع أوخدمات أوفي موجودات مشروع معين أونشاط استثماري خاص، وذلك بعد تحصيل قيمة الصكوك وقفل باب الاكتتاب وبدء استخدامها فيما أصدرت من أجله[٢].

وتعرف الصكوك الإسلامية بأنها وثيقة بقيمة مالية معينة تصدرها مؤسسة بأسماء من يكتتبون فيها مقابل دفع القيمة المحررة بها، وتستثمر حصيلة البيع سواء بنفسها أوبدفعه إلى الغير للاستثمار نيابة عنها، وتعمل على ضمان تداوله وتنضيضه، ويشارك المكتتبون في الصكوك في نتاج هذا الاستثمار حسب الشروط الخاصة بكل إصدار[٣].

كما تعرف أيضا بأنها: وثائق متساوية القيمة تمثل حصصا شائعة في ملكية أونشاط استثماري مباح شرعاً، تصدر وفق صيغ التمويل الإسلامية مع الالتزام بالضوابط الشرعية[٤].

ويعرف آخرون الصك بأنه: وثيقة مكتوبة بشكل رسمي أوعرفي، تتضمن حقا ماليا لشخص على آخر، فهي كلمة تشمل على إطلاقها الأوراق المالية كالأسهم والأوراق التجارية

---

[١]– أبوقعنونة، شيرين محمد سالم، الهندسة المالية الإسلامية: ضوابطها الشرعية وأسسها الاقتصادية، دار النفائس للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، ٢٠١٦، ص٤٣٩.

[٢]–هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية (AAOIFI)، المعايير الشرعية: النص الكامل للمعايير الشرعية التي تم اعتمادها حتى صفر ١٤٣٩ هـ– نوفمبر ٢٠١٧م، المعيار الشرعي رقم ١٧: صكوك الاستثمار، المنامة، ص٤٦٧.

[٣]– علي، أحمد شعبان محمد، الصكوك والبنوك الإسلامية: أدوات لتحقق التنمية، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، ٢٠١٣، ص٢٦.

[٤]– فتاح، ابوبكر توفيق، استثمار الصكوك الإسلامية وهيمنتها على الأوراق المالية العالمية المعاصرة: دراسة موضوعية في واقع المالية العالمية، دار النفائس للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان،٢٠١٥، ص٣٠.

كالشيكات، وغيرها ومن كل ما يثبت حقا ماليا، ويكون قابلا للتداول والتحويل للغير، والإضافة هي التي تحدد المراد[١].

ويمكن القول بأن الصكوك الإسلامية تمثل وثائق متساوية القيمة تمثل حصصا شائعة ومتساوية في موجودات معينة ومباحة شرعا، تصدر وفق صيغ التمويل الإسلامية على أساس المشاركة في الربح والخسارة، مع الالتزام بالضوابط الشرعية.

ثانياً– أنواع الصكوك الإسلامية

يعبر عن الورقة المالية الإسلامية بالصكوك الإسلامية أوالأدوات المالية الإسلامية وكلها تؤدي معنى واحدا، ويطلق التصكيك على العملية التي يتم من خلالها إصدار الصكوك[٢].

وللصكوك أنواع عديد، ويمكن توليف مختلف الصيغ لابتكار صيغة جديدة بما لا يتعارض مع أحكام الشريعة الإسلامية، وقد ذكرت هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية منها أربعة عشر نوعاً[٣]، إلا أن الصكوك الأكثر انتشارا واستخداما يمكن حصرها فيما يلي:

١– صكوك الإجارة:

هي وثائق متساوية القيمة يصدرها مالك عين مؤجرة أوعين موعود باستئجارها، أويصدرها وسيط مالي ينوب عن المالك، بغرض بيعها واستيفاء ثمنها من حصيلة الاكتتاب فيها، وتصبح العين مملوكة لحملة الصكوك[١].

---

[١]– علي، أحمد شعبان محمد، الصكوك ودورها في تحقيق التنمية الاقتصادية: مفهومها – أنواعها – آليات التعامل بها – الرقابة عليها – المخاطر وعلاجها – دورها التنموي – سبل تحقيقها، دار التعليم الجامعي، الإسكندرية، ٢٠١٤، ص٢٨.

[٢]– عبد القادر، حمدي عبد الحميد، الوساطة المالية في المصارف الإسلامية، دار التعليم الجامعي، الإسكندرية،٢٠١٦، ص٣١٦.

[٣]– يوسف، حسن يوسف، الصكوك المالية وأنواعها: الاستثمار– الصناديق الاستثمارية– الأوراق المالية والتجارية، دار التعليم الجامعي، الإسكندرية،٢٠١٤،ص٥.

ومقصود المعاملة هوبيع العين المؤجرة عن طريق الصكوك ليصبح حاملوها هم ملاك الأصل وكذلك المستفيدون من ريع تأجيره بقدر أنصبة الصكوك التي يحملها كل واحد في الأصل المؤجر[٢].

٢- صكوك السلم: هي وثائق متساوية القيمة يتم إصدارها لتحصيل رأس مال السلم، وتصبح سلعة السلم مملوكة لحملة الصكوك[٣].

وهذه الصكوك تمثل بيع سلعة مؤجلة التسليم بثمن معجل، والسلعة المؤجلة التسليم هي من قبيل الديون العينية، لأنها موصوفة تثبت في الذمة، والمبيع لا زال في ذمة البائع بالسلم[٤].

٣- صكوك الاستصناع: هي وثائق متساوية القيمة يتم إصدارها لاستخدام حصيلة الاكتتاب فيها في تصنيع سلعة، ويصبح المصنوع مملوكا لحملة الصكوك[٥].

وهذه الصكوك تحمل قيما متساوية يصدرها الصانع أوالمتعهد أووكيل أي منهما بوصفها منتجا موصوفا في الذمة، ويحصل على قيمة الصكوك ثم يباشر بتصنيع المنتج بحسب المواصفات ويقوم بتسليمها خلال المدة المتفق عليها، ويمكن للمتعهد أن يتفق مع الصانع على صيغة تمويلية مختلفة مثل الدفع بالأقساط[٦].

---

[١]- هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية (AAOIFI)، مرجع سبق ذكره، ص٤٦٨.

[٢]- يوسف، حسن يوسف، الصكوك المالية وأنواعها: الاستثمار- الصناديق الاستثمارية - الأوراق المالية والتجارية، دار التعليم الجامعي، الإسكندرية، ٢٠١٤، ص٦.

[٣]- هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية (AAOIFI)، مرجع سبق ذكره، ص٤٦٩.

[٤] - علي،أحمد شعبان محمد، الصكوك ودورها في تحقيق التنمية الاقتصادية: مفهومها – أنواعها - آليات التعامل بها - الرقابة عليها - المخاطر وعلاجها - دورها التنموي - سبل تحقيقها، مرجع سبق ذكره، ص٧٣.

[٥]- هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية (AAOIFI)، مرجع سبق ذكره، ص٤٦٩.

[٦]- يوسف، حسن يوسف، الصكوك المالية وأنواعها: الاستثمار - الصناديق الاستثمارية - الأوراق المالية والتجارية، مرجع سبق ذكره، ص٩.

وينطبق الاستصناع على تشييد المباني وبناء السفن والطائرات والجسور والطرق ومحطات توليد الطاقة الكهربائية...وغيرها، وفقا لمواصفات محددة في العقد وتاريخ الاستلام وقيمة محددة يتم الاتفاق حولها. ويمكن توليف صيغ أخرى معها للاستجابة لمتطلبات العمل والتمويل، وهي من الصيغ النشطة في عالم الصكوك.

٤- صكوك المرابحة: هي وثائق متساوية القيمة يتم إصدارها لتمويل شراء سلعة المرابحة، وتصبح سلعة المرابحة مملوكة لحملة الصكوك[١].

فهذه الصكوك تحمل قيما متساوية يصدرها التاجر أو وكيله بغرض شراء سلعة ما ثم بيعها بمرابحة معلومة، مثل معدات مطلوبة ضمن عقد استصناع، فيتم شراء المعدات مرابحة، ويكون حاملو الصكوك هم ملاك المعدات وثمن بيعها بالمرابحة[٢].

٥- صكوك المشاركة: وهي متساوية القيمة يتم إصدارها لاستخدام حصيلتها في إنشاء مشروع،أوتطوير مشروع قائم، أوتمويل نشاط على أساس عقد من عقود المشاركة، وتصبح موجودات المشروع أو موجودات النشاط ملكا لحملة الصكوك في حدود حصصهم. وتدار صكوك المشاركة على أساس الشركة أوعلى أساس المضاربة أوعلى أساس الوكالة بالاستثمار[٣].

- صكوك الشركة: هي وثائق مشاركة تمثل مشروعات أوأنشطة تدار على أساس الشركة بتعيين أحد الشركاء أوغيرهم لإدارتها.

---

[١]- هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية (AAOIFI)، مرجع سبق ذكره،ص٤٦٩.

[٢]- يوسف، حسن يوسف، الصكوك المالية وأنواعها: الاستثمار - الصناديق الاستثمارية - الأوراق المالية والتجارية، مرجع سبق ذكره، ص١٠.

[٣]- هيئة المحاسبة المالية الإسلامية والمراجعة للمؤسسات (AAOIFI)، مرجع سبق ذكره، ص٤٧٠.

– **صكوك المضاربة:** هي وثائق مشاركة تمثل مشروعات أوأنشطة تدار على أساس المضاربة بتعيين مضارب من الشركاء أوغيرهم لإدارتها.

– **صكوك الوكالة بالاستثمار:** هي وثائق مشاركة تمثل مشروعات أوأنشطة تدار على أساس الوكالة بالاستثمار بتعيين وكيل عن حملة الصكوك لإدارتها.

٦– صكوك المزارعة: هي وثائق متساوية القيمة يتم إصدارها لاستخدام حصيلة الاكتتاب فيها في تمويل مشروع على أساس المزارعة،ويصبح لحملة الصكوك حصة في المحصول وفق ما حدده العقد[١].

وهذه الصكوك يصدرها مالك الأرض الزراعية، ويتشارك حملة الصكوك في المحاصيل المنتجة بحسب الاتفاق المنصوص عليه في العقد[٢].

وتحدد نشرة إصدار صكوك المزارعة نوع ومواصفات ومساحة الأرض ونوع المحاصيل المطلوب زراعتها وتكلفة الزراعة من آلات ومعدات وبذور وسماد وأجور المهندسين والعمال والمحصول المتوقع الحصول عليه، وطريقة تقسيمه بين مالك الأرض والمزارع (حملة الصكوك) وكذلك مدة الزراعة.

٧– صكوك المساقاة: وهي وثائق متساوية القيمة يتم إصدارها لاستخدام حصيلتها في سقي أشجار مثمرة والإنفاق عليها ورعايتها على أساس عقد المساقاة، ويصبح لحملة الصكوك حصة من الثمرة وفق ما يحدده العقد[٣].

---

[١] – هيئة المحاسبة المالية الإسلامية والمراجعة للمؤسسات (AAOIFI)، مرجع سبق ذكره مباشرة، ص٤٧٠.

[٢] – جلال الدين، أدهم إبراهيم، الصكوك والأسواق المالية الإسلامية ودورهما في تمويل التنمية الاقتصادية، دار الجوهرة للنشر والتوزيع، القاهرة، ٢٠١٤، ص٧٩.

[٣] – هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية (AAOIFI)، مرجع سبق ذكره،ص٤٧١.

فصكوك المساقاة[١] يصدرها مالكوالمزارع المزروعة بأشجار ذات أصول ثابتة، مثل: النخل والعنب والزيتون، لاستخدام حصيلتها في الصرف على المزارعة ورعايتها وتعهدها بالري وتهيئة شبكات المياه والصرف والتسميد والتقليم ومعالجة الآفات الزراعية، ثم جني المحصول وبيعه أوتخزينه أوتسويقه، ويقوم المكتتبون في هذه الصكوك بدور المساقي، حيث تمول حصيلة الصكوك هذه الأنشطة، ويستحق حاملوها الحصة المتفق عليها من المحصول.

٨- صكوك المغارسة: وهي وثائق متساوية القيمة يتم إصدارها لاستخدام حصيلتها في غرس أشجار وفيما يتطلبه هذا الغرس من أعمال ونفقات على أساس عقد المغارسة، ويصبح لحملة الصكوك حصة في الأرض والغرس[٢].

فهذه الصكوك يصدرها مالك الأرض أووكيله لتمويل تكاليف الغرس، وبموجب عقد المغارسة يتشارك حملة الصكوك في الأشجار التي تم غرسها وفي الأرض التي تم الغرس عليها وفقا للعقد، حيث يعد المكتتبون في صكوك المغارسة مغارسين يستحقون حصة في الأرض المغروسة بالشجر بعد إثماره حسب الاتفاق.

---

[١]- جلال الدين، أدهم ابراهيم، الصكوك والأسواق المالية الإسلامية ودورها في تمويل التنمية الاقتصادية، مرجع سبق ذكره، ص٨٠.

[٢]- هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية (AAOIFI)، مرجع سبق ذكره، ص٤٧١.

الشكل رقم (٣): أنواع الصكوك الإسلامية حسب مجالات التوظيف

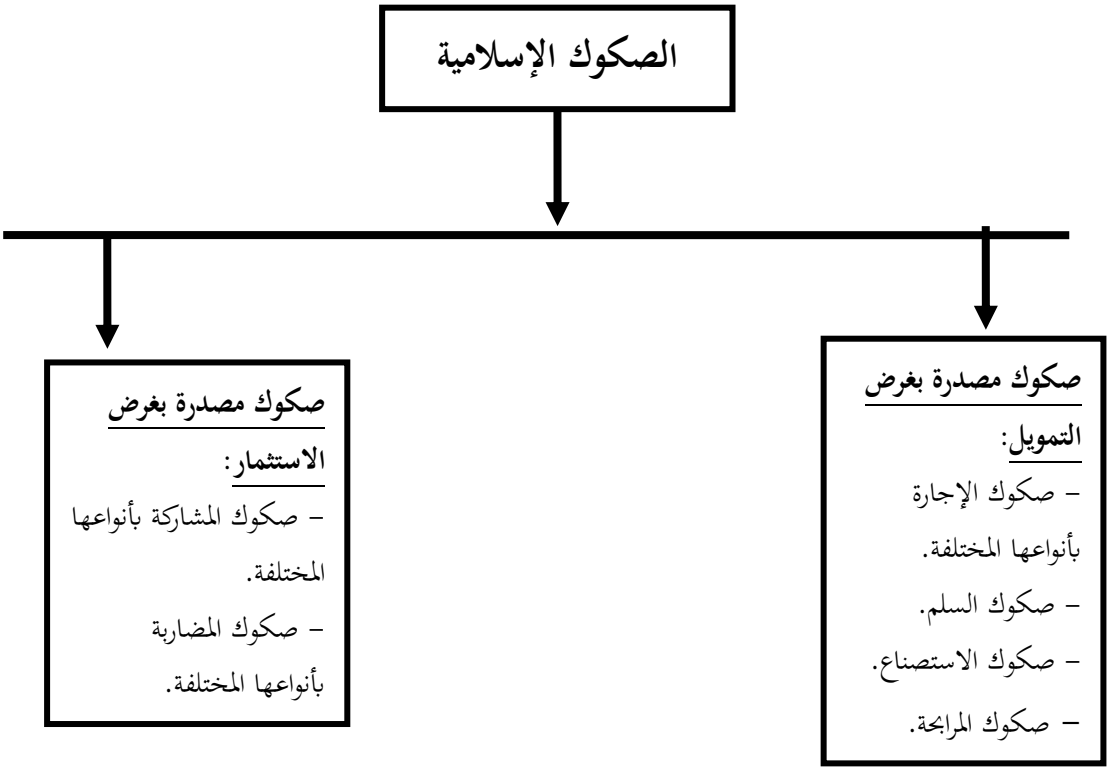

المصدر: جلال الدين، أدهم إبراهيم، الصكوك والأسواق المالية الإسلامية ودورهما في تمويل التنمية الاقتصادية، مرجع سبق ذكره، ص٧٠.

ثالثاً– الصكوك الإسلامية الخضراء وأسباب ظهورها

رغم أن بداية أول إصدار شرعي متكامل للصكوك كان سنة ١٩٩٦، إلا أنه سبق ذلك عدة تجارب في عدد من البلدان الإسلامية[١]، وأشهر الدول في مجال إصدار الصكوك هي ماليزيا، والإمارات، والسعودية، والكويت، والبحرين[٢].

وفي عام ٢٠٠٢ أصدرت ماليزيا صكوكا إسلامية بلغت قيمتها حوالي مليار دولار، ثم نما حجم الصكوك المصدرة بمعدلات مرتفعة، حتى تجاوزت قيمتها ٩٤ مليار دولار عام ٢٠٠٧، ولا شك أن الخبرة الماليزية، وتطور قطاعها المالي قد ساعدها في هذا الميدان[٣]، بالإضافة إلى إنشاء العديد من المؤسسات المالية الداعمة للمصارف الإسلامية مثل إنشاء مجلس الخدمات المالية الإسلامية، إلى جانب عدد آخر من المؤسسات المحلية المساهمة في تطوير وتنمية المالية الإسلامية مثل الأكاديمية العالمية للبحوث الشرعية، التي تركز على إجراء البحوث الشرعية التي تساهم في تنمية وتطوير المالية الإسلامية[٤].

ولا تختلف الصكوك الإسلامية الخضراء في مفهومها عن غيرها من الصكوك الإسلامية إلا في مجال التوظيف، فهي موجهة فقط للاستثمارات الصديقة للبيئة، وتصدر لتعبئة الأموال

---

[١]– علي، أحمد شعبان محمد، الصكوك ودورها في تحقيق التنمية الاقتصادية: مفهومها– أنواعها – آليات التعامل بها – الرقابة عليها – المخاطر وعلاجها – دورها التنموي – سبل تحقيقها،مرجع سبق ذكره، ص٢٢٩.

[٢]– يوسف، حسن يوسف،الصكوك المالية وأنواعها:الاستثمار– الصناديق الاستثمارية– الأوراق المالية والتجارية، مرجع سبق ذكره،ص٤٨.

[٣]– العاني،قتيبة عبد الرحمن، التمويل ووظائفه في البنوك الإسلامية والتجارية:دراسة مقارنة، الطبعة الأولى، دار النفائس للنشر والتوزيع،عمان، ٢٠١٣.ص٢٢٠.

[٤]– أوعيل، نعيمة، الاستثمار من الاقتصاد الوضعي إلى الاقتصاد الإسلامي: بداية تحرر الدول الإسلامية من التبعية الاقتصادية، مكتبة الوفاء القانونية، الطبعة الأولى، الإسكندرية، ٢٠١٦، ص٣٥٩.

لمساندة مشروعات خاصة بالمناخ وغيرها من الأمور المتعلقة بالشئون البيئية كالاستثمار في مجال الطاقات المتجددة.

وفي عام ٢٠١٧ أعلنت ماليزيا عن إصدار أول "صك أخضر"، وذلك بمساعدة البنك الدولي في خطوة جديدة نحواتجاه " التمويل الأخضر".

ومن المتوقع، أن يتم إصدار المزيد من الصكوك الخضراء في ماليزيا، لدعم مشاريع البنية التحتية المستدامة بيئياً، وتعزيز وضع الدولة بصفتها حافز رئيسا للأدوات الخضراء المتوافقة مع الشريعة الإسلامية والصديقة للبيئة بالوقت ذاته، وتوجه الدولة كي تصبح موطنا للاستثمار المسؤول اجتماعيا، ومركزا للتكنولوجيا الخضراء، بحلول عام ٢٠٣٠.

وبحسب البنك الدولي، تتمتع الصكوك الخضراء بالقدرة على زيادة توسيع سوق التمويل الإسلامي، والمساعدة على سد الفجوة بين عالمي المال التقليدي والإسلامي.

ويرى البنك الدولي أن الصكوك الخضراء ستكون جاذبة للمستثمرين التقليديين، إذا أدرَّت عائدات معقولة متوائمة مع المخاطر على أن يتم تسويقها بالشكل اللائق.

وكان البنك الدولي قد أشار في تقرير له عن "السندات الخضراء" إلى أن عددا من بنوك التنمية قامت بإصدار سندات خضراء لتمويل مشروعات صديقة للبيئة وأبرزها البنك الأفريقي للتنمية، وبنك الاستثمار الأوروبي، ويمكن أن تكون هذه الصكوك الخضراء التي توفر التمويل لمشروع مستدام بيئيا، جاذبة بشكل خاص للمستثمرين الذين يولون اهتماما خاصا بالبيئة لسببين رئيسين[١]:

١- ماليزيا تدشن أول سند إسلامي أخضر في العالم، الموقع الإلكتروني:

http://blogs.worldbank.org/voices/ar/eastasiapacific/malaysia-launches-the-worlds-first-green-islamic-bond.

– توفر الصكوك للمستثمرين درجة عالية من الثقة في أن أموالهم ستُستخدم لغاية معينة. والتزاما بمبادئ الشريعة الإسلامية الأساسية، حيث ستوجه الأموال التي تمت تعبئتها من خلال إصدار الصكوك إلى الاستثمار في أصول ومشاريع معلومة على غرار مشاريع الطاقة المتجددة.

– توجد منتجات استثمارية منصبة على البيئة على جانب الأسهم من أسواق رأس المال أكثر منها على جانب أدوات الدخل الثابت.

الشكل رقم (٤): الصكوك الإسلامية الخضراء أداة لتوسيع التمويل الإسلامي

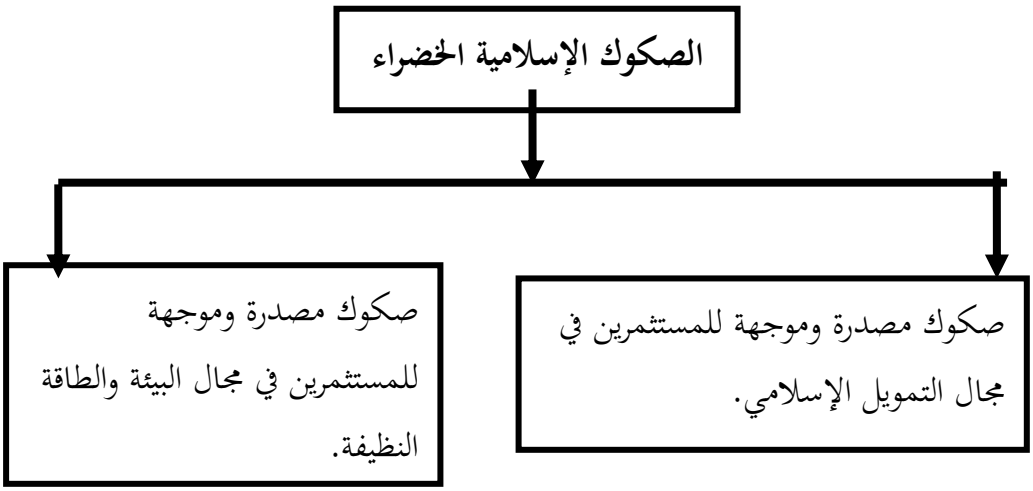

المصدر: من إعداد الباحث.

المحور الثالث: الصكوك الإسلامية الخضراء ودورها في تمويل مشاريع التنمية المستدامة:

يعتبر المحور الرئيس للتنمية المستدامة هومحاولة الموازنة بين النظام الاقتصادي والبيئي دون استنزاف للموارد الطبيعية، فاستنزاف الموارد الطبيعية وتزايد الانبعاثات الملوثة والتفاوت في توزيع موارد الطاقة أدى إلى انعكاسات بيئية خطيرة لاستخدام الطاقة، وهوما أدى أيضا بدوره إلى ضرورة البحث عن مصادر الطاقات البديلة والمتجددة.

وفي هذا السياق تساهم الصكوك الإسلامية الخضراء في جمع رأس المال الضروري من أجل تمويل مشاريع التنمية المستدامة، فهي متوافقة مع تعاليم الشريعة الإسلامية من جهة، وتصدر لأجل أهداف مرتبطة بحماية البيئة من جهة أخرى. ومن أهم المشاريع التي يمكن تمويلها وفقا لهذه الصكوك ما يلي:

أولاً– مشاريع الطاقات المتجددة:

تضطلع الطاقات المتجددة بدور مهم في تحقيق الجوانب الاجتماعية والاقتصادية والبيئية المتعلقة بالتنمية المستدامة، وذلك بوصفها مصادر طبيعية دائمة وغير ناضبة ومتوفرة في الطبيعة ومتجددة باستمرار، وهي نظيفة لا ينتج عن استخدامها تلوث بيئي.

وتعددت التعريفات المقدمة لمصطلح الطاقات المتجددة، بتعدد وجهات النظر التي تناولتها، حيث عرفها برنامج الأمم المتحددة للبيئة الطاقة المتجددة على أنها[1]: كل طاقة لا يكون مصدرها مخزون ثابت ومحدود في الطبيعة، تتجدد بصفة أسرع من وتيرة استهلاكها. وتظهر في الأشكال الخمسة التالية:

– الكتلة الحيوية.

[1]– الشربيني، محمد صلاح السباعي بكري، استثمارات الشركات متعددة الجنسيات في تكنولوجيات الطاقة المتجددة، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، ٢٠١٧، ص ١٢٢.

- أشعة الشمس.
- الرياح.
- الطاقة الكهرومائية.
- طاقة باطن الأرض.

وتعرف كذلك على أنها تلك الطاقة الناشئة من المصادر التي لا تفنى اقتصاديا، أي أنها غير قابلة للنضوب، فهي تتجدد باستمرار طالما هناك حياة على سطح الأرض[١].

وعرفت وكالة الطاقة العالمية الطاقة المتجددة بأنها: تلك الطاقة التي تتشكل من مصادر الطاقة الناتجة عن مسارات الطبيعة التلقائية كأشعة الشمس والرياح، التي تتجدد في الطبيعة بوتيرة أعلى من وتيرة استهلاكها[٢].

وعلى المستوى العالمي، لا زالت الصين من أكثر البلدان استغلالا للطاقات المتجددة، وهذا مايوضحه الجدول التالي[٣]:

---

[١]- حريز، هشام، دور إنتاج الطاقات المتجددة في إعادة هيكلة سوق الطاقة، (مكتبة الوفاء القانونية،الطبعة الأولى، الإسكندرية،٢٠١٤)، ص ١٠٢

[٢]- حلام، زواوية، دور اقتصاديات الطاقات المتجددة في تحقيق التنمية الاقتصادية المستدامة في الدول المغاربية، الطبعة الأولى، مكتبة الوفاء القانونية، الإسكندرية، ٢٠١٤، ص ٣٣٥.

[٣]- جون ماثيوز، هاوتان، تصنيع مصادر الطاقة المتجددة لتعزيز أمن الطاقة، مجلة Nature، مجلة دورية علمية محكمة متخصصة تنشر أجود الأبحاث في مجال العلوم والتكنولوجيا، تصدر النسخة العربية منها بدعم وإشراف من مدينة الملك عبد العزيز للعلوم والتقنية، العدد٢٦، نوفمبر٢٠١٤، ص٤٣

الجدول رقم (٢): البلدان الرائدة في إنتاج الطاقة المتجددة على مستوى العالم (الوحدة: جيجاواط)

الدولة	حجم الإنتاج
الصين	378
الولايات المتحدة	172
ألمانيا	84
الهند	71
إسبانيا	49
إيطاليا	49

المصدر: جون ماثيوز، هاوتان، تصنيع مصادر الطاقة المتجددة لتعزيز أمن الطاقة، مجلة Nature، مجلة دورية علمية محكمة متخصصة تنشر أجود الأبحاث في مجال العلوم والتكنولوجيا، تصدر النسخة العربية منها بدعم وإشراف من مدينة الملك عبد العزيز للعلوم والتقنية، العدد٢٦، نوفمبر٢٠١٤، ص٤٣.

ومن أهم مصادر الطاقات المتجددة ما يلي:

١- الطاقة الشمسية: تطلق هذه التسمية على أي شكل من أشكال الطاقة التي يعود أصلها إلى الشمس،رغم أن الاصطلاح يعني في الواقع الإشعاع الشمسي الذي يسقط على سطح الأرض والإشعاع المنتشر في الجو. وينشأ الإشعاع الشمسي من التفاعلات النووية الحرارية التي تحدث بصورة مستمرة في الشمس[١].

[١]- صالح، حسن عبد القادر، الموارد وتنميتها: أسس وتطبيقات على الوطن العربي، مرجع سبق ذكره، ص ٢٢٩.

وتعتبر الاستعانة بالطاقة الشمسية في توليد الطاقة الكهربائية من المجالات الحديثة التي لا تزال في مرحلة البحث والتطوير، وذلك منذ نهاية سبعينات القرن المنصرم عبر إقامة مشاريع محطات الألواح الشمسية الحرارية في العديد من بلدان العالم، خاصة الصناعية منها[١]، حيث تحتل الطاقة الشمسية في العصر الحديث اهتمامات العلماء، ذلك أن الطاقة الشمسية أصبحت عنصرا ثابتا في مخططات الطاقة في معظم دول العالم، وتشير التقديرات أنه بحلول عام ٢٠٢٠ سوف تحصل البلدان الرأسمالية الصناعية على حوالي ١٠٥ مليون طن بترول من الطاقة الشمسية، كما أن نسبة مساهمة الطاقة الشمسية ستصل ٦% من إمدادات الطاقة[٢].

وتتميز الطاقة الشمسية بالعديد من المزايا الإيجابية تجعلها مفضلة على غيرها، نذكر منها[٣]:

- تعتبر طاقة متجددة غير قابلة للنضوب وبلا مقابل.
- عدم خضوعها لسيطرة النظم السياسية الدولية والمحلية.
- توفرها في جميع الأماكن تقريباً بحيث لا تتطلب وسائل نقل.
- لا يتطلب تحويلها واستغلالها تكنولوجيا معقدة، كما لا توجد خطورة على العاملين وغيرهم.

٢- طاقة الرياح: هي طاقة مستخرجة من الرياح، وتم استخدامها منذ أقدم العصور في دفع السفن الشراعية، وفي رفع المياه من الآبار وفي طحن الغلال والحبوب[٤].

---

[١]- ماضي، محمد، وديب، كمال، اقتصاديات الطاقات الناضبة والمتجددة، النشر الجامعي الجديد، تلمسان، ٢٠١٧، ص٩٠.

[٢]- مقلد، رمضان محمد، وآخرون، مرجع سابق، ص:١٢٣- ١٢٤.

[٣]- حريز، هشام، دور إنتاج الطاقات المتجددة في إعادة هيكلة سوق الطاقة، مرجع سابق، ص ١٠٩.

[٤]- محمد، إبراهيم عبد الله عبد الرؤوف، الطاقة المتجددة والتنمية المستدامة — دراسات تحليلية تطبيقية -، مرجع سبق ذكره، ص٢٩.

ويطلق تعبير مزرعة الرياح أومحطة إنتاج الكهرباء من الرياح،عندما تتوافر مجموعة من توربينات الرياح في مكان واحد، ويتم توصيل هذه التربينات سوياً لتولد الطاقة الكهربائية التي تنقل عبر خطوط النقل والتوزيع للمستهلكين. كما يتم تحديد مواقع التوربينات على أرض المشروع بناءً على دراسات تتم باستخدام برامج كمبيوتر خاصة تعتمد في قرارها على خصائص الموقع الطبوغرافية والعوائق وطبيعة الأرض وسرعات واتجاهات الرياح ومدى تغيرها بحيث تكون المزرعة في مجملها قادرة على توليد أكبر قدر سنوي ممكن من الطاقة الكهربائية[1].

وتقدر مصادر طاقة الرياح المتوفرة في العالم، التي يمكن الاستفادة منها بصورة عملية، ما يزيد بخمسة أضعاف عن إنتاج الطاقة في العالم. كما قدرت منظمة الطاقة العالمية أن استهلاك الطاقة الكهربائية سوف يتضاعف مرتين بحلول[2] عام ٢٠٢٠.

٣- الطاقة المائية (الكهرومائية): هي الطاقة المتولدة من المساقط المائية، حيث تتجمع المياه في أعالي الجبال نتيجة لسقوط الأمطار، ثم تنساب بعد ذلك إلى البحار والمحيطات، وهو ما يجعل الجبال تعمل مساقط للمياه[3].

---

[1]- رياح التغيير في أنظمة الطاقة العالمية والعربية، كتيبات تبسيط المعلومات التقنية، المركز الإقليمي للطاقة المتجددة وكفاءة الطاقة،القاهرة،٢٠١٢،ص٢٤.

[2]- محمد، وكاع، هندسة الطاقات المتجددة والمستدامة،مجلة فيلادلفيا، مجلة علمية محكمة تصدر عن جامعة فيلادلفيا، العدد السادس، ٢٠١٠، ص١١٧.

[3]- الشربيني، محمد صلاح السباعي بكري،استثمارات الشركات متعددة الجنسيات في تكنولوجيات الطاقة المتجددة، مرجع سبق ذكره،ص ١٢٨.

وتعتبر الطاقة المائية من أرخص وأنظف المصادر لتوليد الطاقة الكهربائية، لذلك تستخدم في العديد من بلدان العالم التي تتوافر فيها مصادر لهذه الطاقة، وتبلغ مشاركة الطاقة المائية ٢٠% من الإنتاج العالمي الكلي من الطاقة الكهربائية.

وتعد الطاقة المائية أكبر مصدر لتوليد الطاقة المتجددة حالياً، حيث بلغ مجموع طاقة المحطات الكهرومائية القائمة حول العالم حوالي ٩٧٠ جيجاواط في نهاية عام ٢٠١١، وتوفر المحطات الكهرومائية ذات المواقع الجيدة الكهرباء بتكلفة أقل من أي تقنية أخرى[١].

وتتميز الطاقة المائية بالخصائص التالية[٢]:

- تعتمد الطاقة المائية على مقدار هائل من الطاقة الكامنة في المياه الواقعة في المرتفعات، وبما أن جميع العوامل التي تشترك في تزويد هذه المياه بطاقتها الكامنة تعتبر دائمة كأشعة الشمس والتضاريس وحركة الهواء، فإنه يمكن القول إن الطاقة المائية مصدر من مصادر الطاقة المتجددة لا ينضب.
- سهولة توليد الطاقة الكهربائية منها، مما يوفر سرعة نقلها وتوزيعها ومرونتها.

٤- الطاقة الحرارية الجوفية أوحرارة باطن الأرض: وتتمثل في الحرارة المخزونة تحت سطح الأرض، ويتجسد هذا النوع من الحرارة في الماء الساخن والبخار الرطب والجاف، والصخور الساخنة، والحرارة المضغوطة في العمق، وتخرج من جوف الأرض عن طريق الاتصال والنقل الحراري والينابيع الساخنة والبراكين الثائرة[٣].

---

[١]- مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، التكنولوجيا ومستقبل الطاقة، الطبعة الأولى، ابوظبي٢٠١٣، ص٣١٦.

[٢]- حلام، زواوية، دور اقتصاديات الطاقات المتجددة في تحقيق التنمية الاقتصادية المستدامة في الدول المغاربية، مرجع سبق ذكره، ٢٠١٤، ص ١٥٠.

[٣]- محمد، إبراهيم عبد الله عبد الرؤوف، الطاقة المتجددة والتنمية المستدامة — دراسات تحليلية تطبيقية -، مرجع سبق ذكره، ص٣١.

وتشكل الطاقة الحرارية الجوفية بالإضافة إلى حرارة الشمس المصدرين الوحيدين للطاقة الحرارية المستغلة بطريقة مباشرة على مستوى الكرة الأرضية وبدون تدخل عامل الإنسان في توفيرها[1]،حيث تعتبر الطاقة الحرارية الجوفية من مصادر الطاقة المتجددة التي استخدمت منذ فترة طويلة من خلال استغلال مياه الينابيع الحارة للاستعمال المنزلي كتسخين المياه للتدفئة، وكذلك في مجال الصناعة والزراعة.

٦- طاقة الكتلة الحيوية: وهي تلك الطاقة المستمدة من المواد النباتية والحيوانية والنفايات بعد تحويلها إلى سائل أوغاز بالطرق الكيميائية أوالتحلل الحراري. وكما يمكن الاستفادة منها عن طريق إحراقها مباشرة واستخدام الحرارة الناتجة في تسخين المياه أوإنتاج البخار الذي يمكن بواسطته تشغيل التوربينات وتوليد الطاقة الكهربائية[2].

وتحتوي طاقة الكتلة الحيوية على مكانة خاصة نظرا لأهميتها القصوى لحاضر ومستقبل الطاقة في الدول النامية والمتقدمة، إذ يعتمد حوالي ٧٠% من السكان على الكتلة الحيوية كالخشب، وبقايا المحاصيل والحيوانات للاستخدامات المنزلية[3].

٧- طاقة المحيطات: تغطي البحار والمحيطات مساحات واسعة جدا من سطح الكرة الأرضية، فبينما تبلغ مساحة اليابسة على الأرض ١٤٩ مليون كم^2، فإن البحار والمحيطات تغطي ما مساحته٣٦١ مليون كم^2، أي أكثر من ضعف مساحة اليابسة[1].

---

[1]- ماضي،محمد،وديب،كمال، إقتصاديات الطاقات الناضبة والمتجددة،مرجع سبق ذكره، ص٩٠.

[2]- محمد،إبراهيم عبد الله عبد الرءوف، الطاقة المتجددة والتنمية المستدامة – دراسات تحليلية تطبيقية ، مرجع سبق ذكره، ص٣٣.

[3]- حلام،زواوية، دور اقتصاديات الطاقات المتجددة في تحقيق التنمية الاقتصادية المستدامة في الدول المغاربية، مرجع سبق ذكره، ٢٠١٤، ص ١٣٠.

وتعتبر طاقة المحيطات نوعا من أنواع الطاقات المتجددة التي تتولد من حركة أمواج البحر والمد والجزر الناتجة عن جاذبية القمر والشمس ودوران الأرض حول محورها[٢].

ويرتبط الحصول على هذا النوع من الطاقة بعوامل عديدة، منها سرعة الرياح التي تؤدي إلى زيادة وارتفاع أمواج المحيطات والبحار، وأيضا قوة وسرعة الأمواج وارتفاعها[٣].

وتوفر الصكوك الإسلامية الخضراء التمويل اللازم للاستثمار في مجال الطاقات المتجددة من خلال الاكتتاب في صكوك الإستصناع لصناعة اللوحات الشمسية وتوربينات الرياح، أوعن طريق صكوك المرابحة بوصفها من أهم الصيغ التمويلية الإسلامية التي تتميز بسهولة التنفيذ والمتابعة وتناسب العمليات الاستثمارية، كما يمكن أيضاً الحصول على مختلف المعدات والآلات التي تدخل في مشاريع الطاقات المتجددة عن طريق صكوك السلم.

ثانياً– مشاريع وسائل النقل المستدام: يشير مفهوم النقل والمواصلات الخضراء إلى أي وسيلة نقل ذات تأثير منخفض على البيئة، ويشمل الطاقة، والبنى التحتية، والسكك الحديدية، والطيران، والطرق المائية، والقنوات، وخطوط الأنابيب، والمحطات.

فهي وسائل نقل مستدامة تتفق مع صحة الإنسان والبيئة وتعزز المساواة مع الأجيال المستقبلية، وتعمل بنزاهة وكفاءة وتدعم الاقتصاد وعملية التنمية المستدامة[٤].

---

[١]– الشربيني، محمد صلاح السباعي بكري،استثمارات الشركات متعددة الجنسيات في تكنولوجيات الطاقة المتجددة، مرجع سبق ذكره،ص ١٣٠.

[٢]– ماضي، محمد، وديب، كمال، اقتصاديات الطاقات الناضبة والمتجددة، مرجع سبق ذكره، ص١٠١.

[٣]– محمد،إبراهيم عبد الله عبد الرءوف، الطاقة المتجددة والتنمية المستدامة — دراسات تحليلية تطبيقية–، مرجع سبق ذكره، ص٣٧.

[٤]– الشمري، هاشم مرزوك علي، وآخرون، الاقتصاد الأخضر: مسار جديد في التنمية المستدامة، مرجع سبق ذكره، ص ١٣٠.

إن المركبات الخضراء لها تأثير أقل على البيئة، حيث تمتلك تكنولوجيا السيارات الكهربائية القدرة على الحد من انبعاثات غاز ثاني أكسيد الكربون، وبالتالي تعتبر هذه المركبات سواء المخصصة للنقل الجماعي أوالشخصي أكثر كفاءة في استهلاك الوقود.

وهناك خيارات أخرى للنقل ذات أثر بيئي منخفض جدا تتمثل في ركوب الدراجات التي تعمل بالطاقة البشرية، والمشي على الأقدام.

وتعد الصكوك الإسلامية الخضراء إحدى وسائل تمويل مشاريع النقل الأخضر، فيمكن إصدار صكوك الإجارة لتمويل إقامة المشروعات الحكومية ذات النفع العام، مثل بناء الجسور، والمطارات، والطرق، والبنية التحتية، بالإضافة إلى دور صكوك الاستصناع والمشاركة في تمويل مشاريع البنية التحتية الاقتصادية[1].

ثالثاً– مشاريع الزراعة المستدامة الخضراء:

تعتبر الزراعة أحد المحاور الرئيسة في عملية التنمية، لكن هناك عوامل مازالت تتحكم في هذا القطاع وتسبب قصورا في مجال تنميتها إلى جانب الإضرار بالبيئة،والذي يحدث بسبب قلة مساحات الأراضي الزراعية نتيجة التوسع العمراني، والتجريف والتصحر وملوحة الأرض.كما أن قلة الموارد المائية تؤدي إلى إحداث التصحر في إنتاجية الأرض، وكذلك تزايد عدد السكان المستمر يؤدي إلى زيادة الاستهلاك، كما يؤدي استخدام الأسمدة الكيماوية والمبيدات الحشرية إلى إلحاق الضرر بالخضروات والأطعمة.

[1]– جلال الدين، أدهم ابراهيم، الصكوك والأسواق المالية الإسلامية ودورهما في تمويل التنمية الاقتصادية، مرجع سبق ذكره، ص١٢٧.

إن الزراعة الخضراء هي نظام إنتاجي اقتصادي بيئي متكاملا، ومن أجل جعل الزراعة مستدامة خضراء توجد بعض التوجهات الحديثة في هذا المجال، ومنها[١]:

– زراعة أصناف نباتية مقاومة للأمراض والحشرات.

– التسميد الأخضر: ويعني زيادة المادة العضوية في التربة والمحافظة على العناصر الغذائية للتربة وتحسين طبقة سطح الأرض.

ويمكن للصكوك الإسلامية الخضراء أن تسهم مساهمة كبيرة نسبيا في مشاريع الزراعة المستدامة الخضراء من خلال صكوك المزارعة (وتوابعها من صكوك المساقاة والمغارسة) وصكوك السلم، وذلك بتوفير الأموال اللازمة لاستثمار الأراضي الصالحة للزراعة وإعادة تأهيلها من شق للقنوات وبناء للسدود وتوفير لوسائل الإنتاج.

وتعد الاستثمارات الزراعية محددا رئيسا لعملية التنمية الزراعية، حيث يتم من خلالها تجديد البنية الأساسية والمرافق الزراعية، وإضافة موارد أرضية وطاقات إنتاجية وتحديث الفنون الإنتاجية ورفع الكفاءة الإنتاجية[٢].

رابعاً– مشاريع التكنولوجيا الخضراء: يؤدي الاستثمار في التكنولوجيا الخضراء إلى إشباع الحاجات الإنسانية وتحقيق التنمية الاجتماعية مع الحفاظ على البيئة والموارد الطبيعية، وذلك للتخلص من ظاهرة التلوث التي يعاني منها العالم، فالتلوث البيئي المتزايد بسرعة في جميع عمليات التصنيع أدى إلى توليد رد فعل كبير ضد المنتجات الخطيرة على البيئة. وعندما أصبحت المحتويات الخطيرة للمنتوج الواحد إحدى عوامل التأثير على قرارات الشراء لدى

---

[١]– الشمري، هاشم مرزوك علي، وآخرون، الاقتصاد الأخضر: مسار جديد في التنمية المستدامة،مرجع سبق ذكره،ص ١٣٤.

[٢]– علي، أحمد شعبان محمد، الصكوك ودورها في تحقيق التنمية الاقتصادية: مفهومها – أنواعها – آليات التعامل بها – الرقابة عليها – المخاطر وعلاجها – دورها التنموي – سبل تحقيقها، مرجع سبق ذكره، ص٢٠٨.

المستهلكين أسست المؤسسات التجارية للتصنيع منتوجات صديقة للبيئة، أوبعبارة أخرى منتجات خضراء، واتجهت إلى اعتماد سياسات المنتوج الأخضر، الذي يستخدم المواد الصديقة للبيئة التي يمكن أن تتحلل ذاتيا أويعاد تدويرها[1].

كما ظهر أيضا السعي الجاد لتطوير التكنولوجيا من نوع جديد تحت مسمى: الصناعة الخضراء، وذلك في إشارة إلى بيئة نظيفة تعمل الدول المتقدمة على إيجادها من خلال نقل وتبادل التكنولوجيا الخضراء لمعالجة بعض الآثار والظواهر المناخية المرتبطة بالبيئة والتقليل من الآثار السلبية المترتبة عليها.

فهذه التكنولوجيا تسعى إلى توفير منتوجات صديقة للبيئة وتعمل على توعية مستخدمي منتجاتها وحثهم على المشاركة في برامج إعادة التدوير، وتتميز هذه التكنولوجيا بالخصائص الآتية[2]:

– الاستدامة، أي أنها تهدف إلى مواجهة احتياجات المجتمعات دون الإضرار بالموارد الطبيعية أواستنزافها، حتى لا تضر بمستقبل الأجيال القادمة.

– تصنيع منتجات قابلة لإعادة التدوير والاستخدام.

– تخفيض التلوث الناتج عن المواد المستخدمة في التصنيع.

وتعمل الصكوك الإسلامية الخضراء على تعبئة الموارد المالية لإنشاء مثل هذه المشاريع، فبواسطة صكوك المرابحة يمكن توفير الأدوات الإنتاجية اللازمة للصناعة الخضراء، وكذلك تصلح صكوك الاستصناع والسلم في تمويل الحرفيين والصناعيين عن طريق إمدادهم

---

[1]– مقري،زكية، وبحياوي، نعيمة، التسويق الإستراتيجي(مداخل حديثة)، دار الراية للنشر والتوزيع، عمان،٢٠١٥،ص٤٠٨

[2]– الشمري، هاشم مرزوك علي، وآخرون، الاقتصاد الأخضر: مسار جديد في التنمية المستدامة، مرجع سبق ذكره، ص ١٢٢.

بمستلزمات الإنتاج في صورة معدات وآلات أومواد أولية تكون رأسمال سلم مقابل الحصول على بعض منتجاتهم وإعادة تسويقها[١].

خامساً– مشاريع البناء الأخضر:

البناء الأخضر هوتشييد من خلال استخدام منتجات ونظم بناء محددة بهدف التكامل بين عناصر البناء لتحقيق بناء مستدام، وذلك بالاعتماد على أساليب البناء الفعالة والحديثة والتصميمات المعمارية ومخططات التخطيط الحضاري والتكييف مع الظروف والعادات المحلية[٢].

إن البناء الأخضر هوبديل حضاري للأبنية التقليدية لأنها تضع في الحسبان عند تصميمها حماية البيئة من التلوث والاعتماد على الموارد الطبيعية، مثل الاعتماد على ضوء الشمس والرياح، فالمباني الخضراء تجمع بين مجموعة واسعة من الممارسات والتقنيات والمهارات اللازمة للحد والقضاء في نهاية المطاف على تأثيرات المباني على البيئة وصحة الإنسان.

والمباني الخضراء كثيرا ما تؤكد على الاستفادة من المواد المتجددة، كاستخدام أشعة الشمس من خلال الطاقة الشمسية والتقنيات الضوئية، واستخدام الأشجار والحد من جريان مياه الأمطار، إضافة إلى استخدام الخشب مادة بناء.

ويمكن الاستفادة من الصكوك الإسلامية الخضراء في تمويل المشاريع العقارية الخضراء عن طريق الاكتتاب في صكوك الاستصناع وصكوك المشاركة والمضاربة، كما يمكن استخدام

١– علي، أحمد شعبان محمد، الصكوك ودورها في تحقيق التنمية الاقتصادية: مفهومها – أنواعها – آليات التعامل بها – الرقابة عليها – المخاطر وعلاجها – دورها التنموي – سبل تحقيقها، مرجع سبق ذكره، ص٢١٠.

٢– الشمري، هاشم مرزوك علي، وآخرون، الاقتصاد الأخضر: مسار جديد في التنمية المستدامة، مرجع سبق ذكره، ص ١٣٢.

صكوك الإجارة لتمويل إقامة المشروعات وبرامج الإسكان والتنمية العقارية على غرار المجمعات السكنية[1].

النتائج والتوصيات:

تناولت هذه الدراسة الصكوك الإسلامية الخضراء أداة لتمويل ودعم مشاريع التنمية المستدامة، ونتيجة لذلك تم التوصل إلى النتائج التالية:

– تشكل المبادئ والقواعد وعقود المعاملات الإسلامية أساسا مرنا لاستحداث أدوات مالية إسلامية متنوعة، ومنها إصدار الصكوك الإسلامية لمختلف الأغراض والأنشطة.

– تستند الصكوك الإسلامية على صيغ المعاملات الشرعية من إجار وسلم واستصناع ومضاربة وغيرها في تطوير مواكب لمتطلبات العصر التمويلية وبديل عن السندات التي تتعامل بالفوائد المصرفية.

– يشهد العالم اليوم توجها حثيثا نحوالصكوك الإسلامية، خاصة في ظل تزايد الطلب على منتجات التمويل الإسلامي والاتجاه نحوالاستثمار المتوافق مع المعاملات الإسلامية التي تستبعد الربا والغرر والتعدي على أموال الناس.

– تسمح الصكوك الإسلامية – بما فيها الخضراء– بتعبئة المدخرات المالية المتوفرة لدى الأفراد والمؤسسات، التي كانت عاطلة عن القيام بدورها التنموي، وبالتالي فإن العمل على تعبئتها يؤدي إلى استثمارها في جميع المجالات.

---

[1]– جلال الدين، أدهم إبراهيم، الصكوك والأسواق المالية الإسلامية ودورهما في تمويل التنمية الاقتصادية، مرجع سبق ذكره، ص٧٣.

– ظهرت الصكوك الإسلامية الخضراء بصفتها أداة تمويل إسلامية جديدة لمشاريع التنمية المستدامة، وذلك بفضل زيادة الوعي بأهمية البيئة وضرورة الحفاظ عليها، وخاصة أن أموالها تُخصص للاستثمار في مشاريع صديقة للبيئة.

– سيساعد استخدام الصكوك الإسلامية الخضراء على جمع رأس المال الضروري من أجل تحقيق مشاريع التنمية المستدامة،وستضطلع بدور كبير في تمويل الاقتصاديات المعتمدة علي الطاقة المتجددة أوالتي تلتزم بخفض نسب انبعاث الكربون.

– تساهم الصكوك الإسلامية الخضراء في تحقيق التنمية المستدامة من خلال تعبئة الموارد التمويلية وتوجيهها لحماية البيئة من التلوث والأضرار الأخرى، وذلك عن طريق صكوك الاستصناع والمرابحة والسلم والإجارة والمزارعة، بالإضافة إلى مختلف صيغ المشاركة والمضاربة.

التوصيات:

وبهدف تعزيز دور الصكوك الإسلامية الخضراء بصفتها أداة لتمويل ودعم مشاريع التنمية المستدامة، خلصت الدراسة إلى التوصيات التالية:

– ضرورة تدريب وتأهيل الموارد البشرية المشرفة على أدوات وصيغ التمويل الإسلامي، وخاصة المبتكرة منها، مما يساهم في تطوير مهاراتهم واكتسابهم المزيد من الخبرات في هذا المجال.

– على البلدان الإسلامية أن تعمل على تعزيز دور الصكوك الإسلامية الخضراء في تحقيق التنمية المستدامة، وذلك بإبراز ما تتمتع به من خصائص ومبادئ وقدرتها على زيادة توسيع سوق الأوراق المالية الإسلامية من خلال الجمع بين المستثمرين في هذه الصكوك من جهة، والمستثمرين في الاقتصاد الأخضر من جهة أخرى.

- تكثيف تبادل الخبرات بين البلدان الإسلامية في مجال الصيرفة والتمويل الإسلامي، والعمل على تطوير الصكوك الإسلامية الخضراء، وذلك في إطار ضوابط وأحكام الشريعة الإسلامية.

قائمة المراجع:

١- أبوقعنونة، شيرين محمد سالم، الهندسة المالية الإسلامية: ضوابطها الشرعية وأسسها الاقتصادية، دار النفائس للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، ٢٠١٦.

٢- أوعيل، نعيمة، الاستثمار من الاقتصاد الوضعي إلى الاقتصاد الإسلامي: بداية تحرر الدول الإسلامية من التبعية الاقتصادية، مكتبة الوفاء القانونية، الطبعة الأولى، الإسكندرية، ٢٠١٦.

٣- بدران، أحمد جابر،اقتصاد البيئة، الطبعة الأولى، مركز الدراسات الفقهية والاقتصادية، القاهرة، ٢٠١٣.

٤- بوحنية، قوي، حوكمة التنمية المستدامة: في النظرية والتطبيق – دراسة لبعض النماذج والمؤشرات– دار الكتاب الحديث،الجزائر، ٢٠١٧.

٥- مسعود، جبران، الرائد: معجم لغوي عصري، الطبعة السابعة، دار العلم للملايين، بيروت، مارس ١٩٩٢.

٦- جلال الدين، أدهم إبراهيم، الصكوك والأسواق المالية الإسلامية ودورهما في تمويل التنمية الاقتصادية، دار الجوهرة للنشر والتوزيع، القاهرة، ٢٠١٤.

٧- جون ماثيوز، هاوتان، تصنيع مصادر الطاقة المتجددة لتعزيز أمن الطاقة، مجلة Nature،مجلة دورية علمية محكمة متخصصة تنشر أجود الأبحاث في مجال العلوم والتكنولوجيا، تصدر النسخة العربية منها بدعم وإشراف من مدينة الملك عبد العزيز للعلوم والتقنية، العدد٢٦، نوفمبر٢٠١٤.

٨- حريز، هشام، دور إنتاج الطاقات المتجددة في إعادة هيكلة سوق الطاقة، (مكتبة الوفاء القانونية،الطبعة الأولى، الإسكندرية ،٢٠١٤).

٩- حلام،زواوية، دور اقتصاديات الطاقات المتجددة في تحقيق التنمية الاقتصادية المستدامة في الدول المغاربية، الطبعة الأولى، مكتبة الوفاء القانونية، الإسكندرية، ٢٠١٤.

١٠- رياح التغيير في أنظمة الطاقة العالمية والعربية، كتيبات تبسيط المعلومات التقنية، المركز الإقليمي للطاقة المتجددة وكفاءة الطاقة، القاهرة، ٢٠١٢.

١١- الشربيني، محمد صلاح السباعي بكري، استثمارات الشركات متعددة الجنسيات في تكنولوجيات الطاقة المتجددة، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية<

١٢- الشمري، هاشم مرزوك علي، وآخرون، الاقتصاد الأخضر: مسار جديد في التنمية المستدامة، دار الأيام للنشر والتوزيع، عمان، ٢٠١٦.

١٣- العاني، قتيبة عبد الرحمن، التمويل ووظائفه في البنوك الإسلامية والتجارية:دراسة مقارنة، الطبعة الأولى، دار النفائس للنشر والتوزيع، عمان، ٢٠١٣.

١٤- عبد القادر، حمدي عبد الحميد، الوساطة المالية في المصارف الإسلامية، دار التعليم الجامعي، الإسكندرية، ٢٠١٦، ص٣١٦.

١٥- علي، أحمد شعبان محمد، الصكوك والبنوك الإسلامية: أدوات لتحقق التنمية، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، ٢٠١٣.

١٦- علي، أحمد شعبان محمد، الصكوك ودورها في تحقيق التنمية الاقتصادية:مفهومها- أنواعها-آليات التعامل بها- الرقابة عليها- المخاطر وعلاجها - دورها التنموي - سبل تحقيقها، دار التعليم الجامعي، الإسكندرية، ٢٠١٤.

١٧- فتاح، ابوبكر توفيق، استثمار الصكوك الإسلامية وهيمنتها على الأوراق المالية العالمية المعاصرة: دراسة موضوعية في واقع المالية العالمية، دار النفائس للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، ٢٠١٥.

١٨- ماضي، محمد، وديب،كمال، اقتصاديات الطاقات الناضبة والمتجددة،النشر الجامعي الجديد، تلمسان، ٢٠١٧.

١٩- محمد، إبراهيم عبد الله عبد الرcوف، الطاقة المتجددة والتنمية المستدامة – دراسات تحليلية تطبيقية-، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، ٢٠١٧.

٢٠- محمد، وكاع، هندسة الطاقات المتجددة والمستدامة، مجلة فيلادلفيا، مجلة علمية محكمة تصدر عن جامعة فبلادلفيا، العدد السادس، ٢٠١٠.

٢١- مقري، زكية، ويحياوي، نعيمة، التسويق الإستراتيجي(مداخل حديثة)، دار الراية للنشر والتوزيع، عمان،٢٠١٥.

٢٢- ماليزيا تدشن أول سند إسلامي أخضر في العالم، الموقع الإلكتروني:
http://blogs.worldbank.org/voices/ar/eastasiapacific/malaysia-launches-the-worlds-first-green-islamic-bond.

٢٣- مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، التكنولوجيا ومستقبل الطاقة، الطبعة الأولى، أبوظبي، ٢٠١٣.

٢٤- هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية (AAOIFI)، المعايير الشرعية: النص الكامل للمعايير الشرعية التي تم اعتمادها حتى صفر ١٤٣٩ هـ- نوفمبر ٢٠١٧م، المعيار الشرعي رقم ١٧: صكوك الاستثمار، المنامة.

٢٥- يوسف، حسن يوسف، الصكوك المالية وأنواعها: الاستثمار- الصناديق الاستثمارية - الأوراق المالية والتجارية، دار التعليم الجامعي، الإسكندرية، ٢٠١٤.

أثر الزكاة في تحفيز النشاط الاقتصادي:
دراسة قياسية مقارنة للولايات الماليزية باستخدام نماذج بانل

د. إدريس عبدلي[1]

ملخص

تمثل الزكاة إحدى الشعائر التعبدية التي يرتكز عليها بنيان الإسلام، كما تشكل في الوقت نفسه إحدى الآليات التي يعتمد عليها الاقتصاد الإسلامي في تصحيح ومعالجة المشاكل الاقتصادية التي تعتري أي اقتصاد كالبطالة، الفقر، التضخم. وبالنظر إلى أهمية هذه الفريضة حاولنا من خلال هذه الدراسة أن نستعرض مسار التجربة الماليزية في هذا الميدان، من خلال قياس أثر الزكاة على النشاط الاقتصادي الحقيقي في الولايات الماليزية باستخدام منهجية بانل. وقد توصلت الدراسة إلى جملة من النتائج. إن أهم النتائج التطبيقية تؤكد وجود اختلاف بين الولايات الماليزية في تحصيل الزكاة، حيث يعد الإقليم الاتحادي (كوالالمبور، بوتراجايا ولابوان) وسلانغور أهم الولايات المساهمة في تحصيل الزكاة على المستوى الوطني، ويعود هذا إلى جملة من الأمور، أهمها درجة تنظيم صناديق الزكاة ومدى وعي المواطنين بأهمية هذه الشعيرة، وارتفاع المستوى المعيشي بهاتين الولايتين، والبنية السكانية. كما أظهرت نتائج الدراسة القياسية أن ارتفاع الزكاة سيؤدي إلى ارتفاع الاستهلاك العائلي والناتج الداخلي الخام في ظل بقاء جميع المتغيرات الأخرى على حالها، لكن نتائج نموذج بانل الديناميكي أوضحت انخفاضا شديدا في معلمة الزكاة، وهذه نتيجة حتمية كون

[1] أستاذ محاضر – صنف أ– كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة البليدة ٢، الجزائر،
idrissabdelli@gmail.com

الزكاة لا تشكل سوى ٠,٢٤ % من إجمالي الناتج الداخلي الخام حسب إحصائيات سنة ٢٠١٦، كما يؤدي ارتفاع الزكاة إلى انخفاض معدلات البطالة لكن بنسبة جد ضعيفة في أغلب الولايات الماليزية، وهذا يرجع إلى كون مناصب العمل المفتوحة بواسطة صناديق الزكاة لا تشكل سوى ٠,٦٤ % من إجمالي اليد العاطلة عن العمل.

بناء على هذه النتائج قدمنا جملة من التوصيات التي تسمح لصناديق الزكاة في الدول الإسلامية بزيادة فعاليتها والرفع من مستويات تحصيل الزكاة.

كلمات مفتاحية: الزكاة، نماذج بانل، ماليزيا.

١- مقدمة

يرتكز الاقتصاد الرأسمالي على التوسع الأفقي والعمودي في المعاملات المالية دون ضوابط أوحدود تقابل النشاط الاقتصادي الحقيقي، مما يولد أزمات مالية دورية تعصف باقتصاديات الدول التي تنتهج الرأسمالية، ولعل الأزمة المالية العالمية سنة ٢٠٠٨ أكبر دليل وبرهان على هشاشة هذا النظام، حيث شكلت هذه الأزمة منعرجا مهما في مسار الاقتصاد الرأسمالي تولد عنه جملة من الشكوك وعدم الاستقرار في الأسس التي يقوم عليها هذا الاقتصاد (الساعاتي، ٢٠١٣)، كما برزت أفكار جديدة نادى بها المفكرون الاقتصاديون الغربيون من أمثال (BREI and BÖHM, 2008)، (MARTINE et LOUBAT, 2010)، (KOTLER, 2010).تدعوإلى احترام الأسس والمبادئ الأخلاقية.

إن حقيقة ما دعا إليه الاقتصاديون الغربيون هوما يتضمنه الاقتصاد الإسلامي في طياته، فهويراعي الجانب الأخلاقي في معاملاته، كما يربط بين القطاع المالي والحقيقي بشكل متجانس ومتناسق، مما يجنبه الوقوع في الأزمات المالية، ويضفي عليه طابع الاحتواء والاستقرار (لاغارد، ٢٠١٥).

تمثل الزكاة إحدى الشعائر التعبدية التي يرتكز عليها بنيان الإسلام، كما تشكل في نفس الوقت إحدى الآليات التي يعتمد عليها الاقتصاد الإسلامي في تصحيح ومعالجة المشاكل الاقتصادية التي تعتري أي اقتصاد والبطالة والفقر والتضخم. فإذا نظرنا إلى الآثار الاقتصادية التي يمكن أن تحدثها هذه المتغيرة، نجد أن الاستهلاك يمثل أول قناة يمر عبرها أثر الزكاة، فدفع الزكاة إلى الطبقات الفقيرة سيؤدي حتما إلى ارتفاع استهلاكها، مما سيعمل على الرفع من مستويات الطلب الكلي، الذي لا بد أن يقابله زيادات في العرض الكلي من أجل تحقيق التوازنات الاقتصادية الكلية. وهذه الزيادات في العرض الكلي تتطلب استخداما أكثر للعوامل الإنتاجية (العمل ورأس المال) مما سيؤدي إلى التقليل من مستويات البطالة، والرفع من مستوى مخزون رأس المال الذي سيعمل في مرحلة لاحقة على الرفع من حجم الزكاة مما يضمن حقن الاقتصاد بجرعات أكبر تدعم من مسار الدورة الاقتصادية.

بالنظر إلى أهمية هذه الشعيرة حاولت بعض الدول الإسلامية أن تؤطرها ضمن صناديق للزكاة، غير أن درجة التنظيم تفاوتت من دولة لأخرى، فهناك دول قطعت أشواطا كبيرة في هذا الميدان، كما عملت على توسيع جباية الزكاة إلى أكبر قدر ممكن، في حين لا زالت دول إسلامية تترنح في مكانها. ويعود هذا بالدرجة الأولى إلى عدم ثقة الأفراد في هذه الصناديق وضبابيتها من الناحية الشرعية، إضافة إلى قلة الأنشطة الدينية التوعوية والتحفيزية.

من بين الدول التي عرفت تنظيما محكما في سير هذه الشعيرة "ماليزيا"، حيث أنشأت شركة خاصة مع بداية التسعينات تتولى جمع الزكاة، ليتم بعد ذلك تكوين مركز خاص بجباية الزكاة أصبح الجهة الرسمية المكلفة بالزكاة، كما تكفلت كل ولاية بتحصيل الزكاة وتوزيعها على المستحقين لها.

١-١- إشكالية الدراسة

نحاول من خلال هذه الورقة البحثية أن نثير الإشكالية الرئيسة التالية:

ماهي الآثار الفعلية التي مارستها الزكاة على سيرورة النشاط الاقتصادي الحقيقي في الولايات الماليزية؟

يمكننا تقديم التساؤلات الفرعية التالية:

- ما هي أهم النماذج الاقتصادية التي اعتنت بدراسة أثر الزكاة على مؤشرات النشاط الاقتصادي الحقيقي؟
- ما هي أهم الإستراتيجيات والآليات التي اتبعتها ماليزيا في تحصيل الزكاة؟
- هل توجد آثار جوهرية أدت إلى تحفيز النشاط الاقتصادي الحقيقي في ماليزيا جراء تطبيق الزكاة؟
- هل توجد اختلافات بين الولايات الماليزية في مستوى تأثير الزكاة على صعيد النشاط الاقتصادي الحقيقي؟

١-٢- أهمية الدراسة

تكمن أهمية الدراسة في النقاط التالية:

- تأتي هذه الدراسة في سياق الحراك العلمي الذي يشهده حقل الاقتصاد الإسلامي، ومحاولة إعطاء أهمية أكبر له، خاصة وأن غالبية الدول الإسلامية تسعى إلى استنساخ النموذج الرأسمالي دون غربلة أوتمحيص.
- إن التراجعات الحادة في أسعار النفط أدت إلى حدوث اختلالات كبيرة في الموازنات السنوية للدول الإسلامية النفطية، مما أدى بها إلى فرض ضرائب أكثر على المواطنين، ولعل تنظيم الزكاة وتأطيرها كفيل بالتقليل من هذه الإجراءات التي

تؤدي في حقيقة الأمر إلى حدوث ركود في مستوى النشاط الاقتصادي على المدى البعيد (قنطقجي، ٢٠١٨).

١-٣- أهداف الدراسة

نهدف من خلال هذه الدراسة إلى ما يلي:

- إبراز الآثار الفعلية التي ستولدها الزكاة على صعيد النشاط الاقتصادي الحقيقي، وذلك على المستويين النظري والتطبيقي.
- الاطلاع على التجربة الماليزية ومحاولة الاستفادة منها، مع تقديم جملة من التوصيات التي تسمح للدول الإسلامية أن تسد الثغرات والنقائص التي تواجهها في تأطير هذه الشعيرة التعبدية.

١-٤- منهج الدراسة

تستند هذه الدراسة إلى المنهج الكمي القائم على الأساليب الإحصائية والقياسية بهدف تحليل الظاهرة واختبار فرضيات الدراسة، ويكون هذا من خلال استخدام نماذج بانل (Panel Data) لدراسة أثر الزكاة في تحفيز النشاط الاقتصادي الحقيقي: دراسة مقارنة للولايات الماليزية خلال الفترة (٢٠٠٥-٢٠١٦).

١-٥- الدراسات السابقة

تعددت الدراسات التي اعتنت بتحديد آثار الزكاة، ومن بين الدراسات المهمة —على مستوى ماليزيا—التي اطلعنا عليها نذكر ما يلي:

- دراسة الباحث (Yusoff, 2006)، التي قدم فيها نموذجا رياضيا نظريا يبرز دور الزكاة بصفتها أداة من أدوات السياسة المالية، فالزكاة حسب رأي الباحث يمكن

استعمالها في مواجهة التقلبات الدورية للاقتصاد، ففي حالة الانتعاش يمكن تأجيل دفع الزكاة لتفادي حدوث الفجوات التضخمية، أما في حالة الكساد فيمكن ضخ مزيد من نفقات الزكاة المتراكمة لإنعاش الاقتصاد وبعث النشاط فيه من جديد، فالزكاة من الناحية النظرية يمكنها أن تحقق الاستقرار الاقتصادي.

- دراسة (Eko, Radiah, & Azhar, 2013) التي توصل فيها الباحثون إلى أن توزيع الزكاة له تأثير إيجابي على الاستهلاك في ماليزيا، غير أن هذا الأثر هوضعيف وقصير المدى، لذلك أوصت الدراسة أن لا يقتصر توزيع الزكاة على تلبية الحاجات الاستهلاكية، بل لا بد أن يشمل المساعدات النقدية التي من شأنها أن تُوَّلد باستمرار تدفقات في الدخل.
- دراسة (Ahmad, Rashid, Fuadah, & Aziz, 2015) والتي حاولوا من خلالها البحث في مدى فعالية توزيع الزكاة الشهرية بوصفها آلية للحد من الفقر في ولاية كيلنتان Kelantan بماليزيا، حيث كان مجتمع الدراسة هم الفقراء والمساكين. وقد توصل الباحثون من خلال العينة المدروسة إلى أن توزيع الزكاة يقلل من نسبة حدوث الفقر، غير أن توزيع الزكاة في هذه الولاية يؤدي إلى زيادة طفيفة في دخل الفقراء، لذلك تم اقتراح نموذج بديل لتوزيع الزكاة من شأنه أن يساهم في تعظيم الرفاهية والتقليل من عدم المساواة في الدخل.
- جاءت دراسة (خليل وعبدلي، ٢٠١٥) في شكل مقارنة بين التجربتين الجزائرية والماليزية، حيث توصل الباحثان إلى أن الزكاة في الجزائر لا تزال دون المستوى المطلوب الذي من شأنه أن يُسَاهِمَ في الرفع من حجم معدلات النموالاقتصادي والتخفيف من حدة البطالة، أما في ماليزيا فإن ارتفاع الحصيلة السنوية للزكاة

بنسبة ١%، سيؤدي إلى ارتفاع معدلات النموالاقتصادي في ماليزيا بنسبة ٠,٥١ %، وإلى انخفاض معدلات البطالة بنسبة ٠,٢٦%.

- دراسة (Ibrahim Nuhu & Gapur, 2018) أكدت أن سوء إدارة أموال الزكاة يشكل عقبة نحوتحقيق الأهداف المرجوة من تطبيق هذه الشعيرة التعبدية، كما اعتنت بالقضايا المرتبطة بجمع وحفظ وتوزيع الزكاة. وقد أشار الباحثان إلى أن الزكاة نظام ربَّاني لا يحتاج إلى تدخلات أوتعديلات، وذلك في ظل توفر النصوص الشرعية والأحاديث النبوية الصحيحة؛

إن ما نطمح إلى تقديمه في إضافة علمية إلى جملة الدراسات السابقة هوإجراء مقارنة بين الولايات الماليزية باستخدام منهجية بانل على عكس الدراسات السابقة التي ركزت على ولاية واحدة أوكانت على مستوى دولة ماليزيا برمتها، إضافة لهذا سنعتمد على مجموعة من المتغيرات الاقتصادية الكلية لقياس أثر الزكاة عليها.

٢- أثر الزكاة في ظل النماذج الاقتصادية الرياضية

إن تأثير الزكاة يمتد عبر عدة قنوات، وتختلف درجة التأثير من قناة إلى أخرى بحسب نوعية التأثير التي قد تكون مباشرة أوغير مباشرة، من أهم هذه القنوات نذكر ما يلي:

٢-١- أثر الزكاة على الاستهلاك

تعددت الدراسات الاقتصادية المتعلقة بأثر إعادة توزيع الدخل على حجم الاستهلاك الكلي في المجتمع، غير أنها لم تجمع على نتيجة واحدة، لكن على العموم فإن الميل الحدي للاستهلاك لدى الفقراء يكون أكبر من الميل الحدي للاستهلاك لدى الأغنياء، لذلك فإن أول أثر فعال لفريضة الزكاة هوتضييق الفجوة بين الإنفاق الاستهلاكي والدخل اللازم

لتحقيق التوظيف الكامل، بمعنى آخر فإن معالم دالة الاستهلاك ستصبح أكبر عند فرض الزكاة، أي أن الميل الحدي للاستهلاك والميل المتوسط للاستهلاك سيرتفعان، فإذا أخذنا دالة الاستهلاك من الشكل الخطي في اقتصاد لا يطبق فريضة الزكاة (MUNAWAR, 1985):

$$C = a + bY \quad \text{.....} (1)$$

حيث إن: C تمثل متغيرة الاستهلاك، أما Y فهي تمثل متغيرة الدخل، وكل من a و b ثابتان، مع العلم أن: $a > 0$، $0 < b < 1$.

فإذا أردنا معرفة الميل المتوسط للاستهلاك، فيمكن الحصول عليه عن طريق قسمة المعادلة (1) على Y.

$$APC = \frac{C}{Y} = \frac{a}{Y} + b \quad \text{.....} (2)$$

أما الميل الحدي للاستهلاك فينتج من اشتقاق المعادلة (1-1) بالنسبة للدخل.

$$MPC = \frac{\delta C}{\delta Y} = b \quad \text{.....} (3)$$

وإذا كان المجتمع مقسم إلى فئتين، فئة تجب عليهم الزكاة، وفئة تستحق قبض الزكاة، فإن الفئة الأولى تحول نسبة من دخلها ولتكن α إلى الفئة الثانية، كما أن دخل الفئة الأولى هو βY. وفي هذه الحالة فإن مبلغ الزكاة المدفوع من طرف الفئة الأولى هو αY، أما دخل الفئة الثانية فيصبح $(1-\beta)Y$، وإذا افترضنا أن الميل الحدي لاستهلاك الفئة المستحقة للزكاة هو σ، كما أن الميل الحدي للفئة الأولى يكون أقل من الفئة الثانية وهوما نعبر عنه رياضيا $0 < b < \sigma < 1$. ووفقا لهذه الافتراضات تصبح دالة الاستهلاك الخطية في الاقتصاد الإسلامي هي:

$$C_I = a + b(\beta Y - \alpha Y) + \sigma(1-\beta)Y + \sigma.\alpha Y$$

$$C_I = a + bY(\beta - \alpha) + \sigma Y(1 - \beta + \alpha) \quad \text{.....} (4)$$

إن الميل المتوسط للاستهلاك في الاقتصاد الإسلامي، ينتج من قسمة المعادلة (4-1) على Y هو:

$$APC_I = \frac{a}{Y} + b(\beta - \alpha) + \sigma(1 - \beta + \alpha) \quad \text{..... (5)}$$

وأما الميل الحدي للاستهلاك فهو:

$$MPC_I = \frac{\delta C_I}{\delta Y} = b(\beta - \alpha) + \sigma(1 - \beta + \alpha) \quad \text{..... (6)}$$

نلاحظ أن كلا من الميل الحدي والمتوسط للاستهلاك في اقتصاد يطبق الزكاة أكبر من الميل الحدي والمتوسط للاستهلاك في اقتصاد لا يطبق الزكاة[1]، وبذلك فإن التمثيل البياني لدالة الاستهلاك الخطية في ظل اقتصاد يطبق الزكاة واقتصاد لا يطبقها يمكن تمثيلها في الشكل التالي:

شكل رقم (١): أثر الزكاة على دالة الاستهلاك

[1] يمكنك التأكد من هذه النتيجة عن طريق طرح كل من الميل الحدي والمتوسط للاستهلاك في اقتصاد يطبق الزكاة واقتصاد لا يطبق الزكاة، لتجد أن حاصل الفرق هوموجب وأكبر من الصفر.

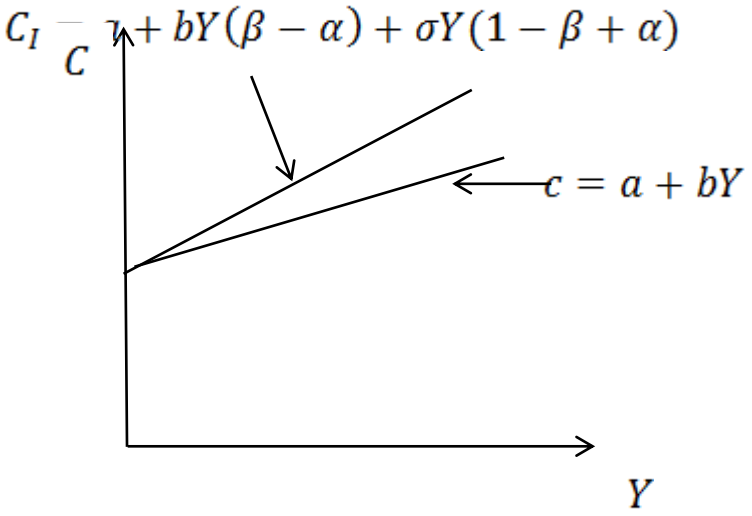

المصدر: مختار محمد متولي (١٩٨٣)، التوازن العام والسياسات الاقتصادية الكلية في اقتصاد إسلامي، *مجلة أبحاث الاقتصاد الإسلامي*، جامعة الملك عبد العزيز، ١ (١)، المملكة العربية السعودية ص ٥.

بناء على هذا الشكل، يمكن القول إن الزكاة والاستهلاك الكلي في المجتمع هما في علاقة طردية، فتطبيق الزكاة أدى إلى ارتفاع الميل الحدي للاستهلاك، وبذلك انتقلت دالة الاستهلاك نحوالأعلى، مع بقاء الاستهلاك التلقائي على حاله.

أما إذا اعتبرنا أن دالة الاستهلاك هي من الشكل غير الخطي، والمعرف بالنموذج التالي (متولي، ١٩٨٣):

$$C = a + c.Y^b \quad \ldots\ldots\ldots\ldots (7)$$

فبالنسبة لاقتصاديات الدول التي لا تطبق فريضة الزكاة، فإن الميل المتوسط والميل الحدي لدالة الاستهلاك غير الخطية هما:

$$APC = \frac{a}{Y} + c.Y^{b-1} \quad \ldots\ldots\ldots\ldots (8)$$

$$MPC = c.b.Y^{b-1} \quad \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots (9)$$

أما عند تطبيق فريضة الزكاة، مع الأخذ بعين الاعتبار ذلك التقسيم الحاصل في المجتمع الإسلامي إلى فئتين، فئة تدفع الزكاة، وفئة تقبض الزكاة، بمعنى أن جزءاً من دخل الفئة الأولى يتم تحويله إلى الفئة الثانية. ووفقا لهذا التقسيم العمودي، فإن دالة الاستهلاك تصبح كما يلي:

$$C_I = a + c(\beta - \alpha)Y^b + c(1 - \beta + \alpha)Y^\sigma \quad \ldots\ldots\ldots\ldots (10)$$

إن الميل المتوسط للاستهلاك والميل الحدي للاستهلاك عند تطبيق الزكاة هما:

$$APC_I = \frac{a}{Y} + c(\beta - \alpha)Y^{b-1} + c(1 - \beta + \alpha)Y^{\sigma-1} \quad \ldots\ldots\ldots\ldots (11)$$

$$MPC_I = c.b(\beta - \alpha)Y^{b-1} + c.\sigma(1 - \beta + \alpha)Y^{\sigma-1} \quad \ldots\ldots\ldots (12)$$

وبمقارنة المعادلة (٨) مع المعادلة (١١) والمعادلة (٩) مع المعادلة (١٢) نلاحظ ارتفاع كل من الميل المتوسط للاستهلاك والميل الحدي للاستهلاك بعد تطبيق فريضة الزكاة، وستنتقل دالة الاستهلاك غير الخطية نحوالأعلى.

٢-٢- أثر الزكاة على الاستثمار

إن للزكاة جملة من الآثار التي تمارسها على الاستثمار الكلي في المجتمع، ولعل محصلة هذه الآثار هي الزيادة في حجم الاستثمارات. ونذكر من بين هذه الآثار ما يلي (الحجازي، ٢٠٠٤):

- ✓ فرض الزكاة يكون على الثروات التي هي قابلة للنمو، فهي تحارب الاكتناز الذي يعتبر في حقيقة الأمر تسربا للدخل والإنتاج، حيث يقف حاجزا يحول دون تحقيق أعلى مستويات النشاط الإنتاجي، فالزكاة تحارب تجميد الأموال، إذ إن صاحب المال يسعى دوما لاستثماره طالما كان العائد المحقق أكبر من الصفر.

- ✓ إذا نظرنا إلى الزكاة من زاوية الطلب الكلي، نجدها تساهم في زيادته؛ حيث إن إعادة توزيع الدخل لصالح الفقراء والمساكين سيؤدي إلى زيادة الطلب الكلي؛ الذي بدوره سيحفز المستثمرين على زيادة استثماراتهم لتلبية الطلب المتزايد.
- ✓ كذلك من بين آثار الزكاة في تحفيز الاستثمار، هوأن إعطاء الفقير إلى حد الإغناء يتضمن توفير رأس المال الإنتاجي من آلات حرفية ومؤسسات مصغرة؛ مما سَيُسْهِمُ في دفع وتيرة الاستثمارات الكلية في مجتمع الزكاة.
- ✓ إن مصرف الغارمين الذي يمثل جانبا من نفقات الدولة الإسلامية يجعل المستثمرين في مأمن من عنصر المخاطرة، ففي حال خسارة المستثمر فإن نصيبا من هذا السهم سَيُوَّجَهُ لتغطية حجم الخسائر التي وقع فيها، مع الأخذ بعين الاعتبار أن لا يكون منشأ هذه الخسائر الإهمال أوالتقصير.
- ✓ هذا، ومن بين عوامل نجاح الاستثمار توفر الأمن والاستقرار، ففي مجتمع الزكاة يكون المناخ السائد مستقرا اجتماعيا وسياسيا؛ نظرا لانخفاض معدلات الفقر ومعدلات الجريمة المرتبطة بالأموال.
- ✓ إن درجة المخاطرة وعدم التأكد تَقِّلُ في مجتمع الزكاة؛ نظرا لاستقرار وثبات أحكام الزكاة مع مرور الوقت، أما الضرائب فإنها تتميز بالتغير وعدم الثبات.
- ✓ إن النفقات المخصصة "في سبيل الله" تعمل بطريقة مباشرة على رفع الكفاية الحدية للاستثمار، من خلال تحقيق الأمن الداخلي الذي سيشجع القطاع الخاص على الاستثمار، كما سيوجه جزءاً من الاستثمارات إلى القطاع الحربي.

إن جملـــة الآثار التي ذكرناها ستعمل على التغيير في شكل دالة الاستثمـــار الكلية، مثلما هوموضـــح في الشكل التالي رقم (٢):

شكل رقم (٢): أثر الزكاة على دالة الاستثمار

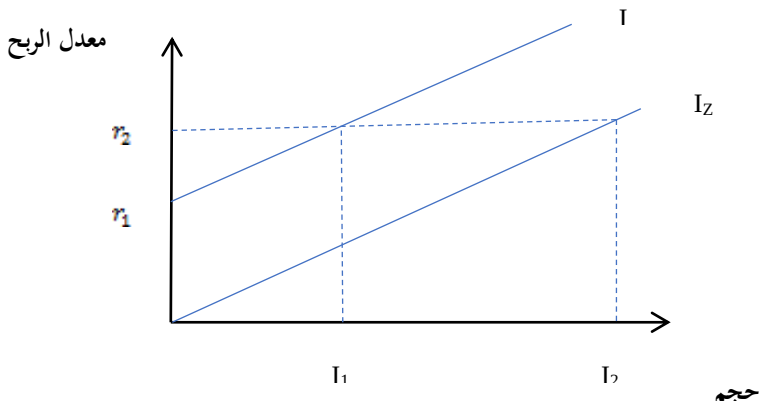

المصدر: مختار محمد متولي، مرجع سبق ذكره، ص ٣٠.

إن الشكل رقم (٢) يوضح ذلك التغير الذي يطرأ على دالة الاستثمار عند تطبيق الزكاة، حيث إن دالة الاستثمار هي في علاقة طردية مع حجم الربح المتوقع، فنجد أن دالة الاستثمارI قبل تطبيق فريضة الزكاة Z تنطلق من معدل الربح المتوقع r_1 الذي هوأكبر من الصفر، أما عند تطبيق فريضة الزكاة فإن دالة الاستثمار IZ تنطلق من معدل ربح متوقع يساوي الصفر– ويتم تغطية الخسائر من خلال مصرف الغارمين–، ثم تبدأ في الارتفاع بوتيرة أكبر مقارنة بدالة الاستثمار I، حيث إنه عند معدل ربح متوقع يساوي r_2 فإن حجم الاستثمار قبل تطبيق الزكاة يساوي I_1، أما بعد تطبيق الزكاة فإن حجم الاستثمار يساوي I_2 وهوأكبر من I_1.

٢-٣- أثر الزكاة على البطالة

تساهم الزكاة في الحد من مشاكل البطالة بأنواعها المختلفة، فالبطالة المقنعة تنشأ بسبب عدم التناسب بين عرض العمل وعناصر الإنتاج الأخرى المكملة الأشد ندرة، وتساهم الزكاة في تحفيز الاستثمارات الجديدة، مع المحافظة على الاستثمارات المتبقية، ولا شك أن هذا سيولد عناصر إنتاج إضافية تتعاون مع عنصر العمل. أما البطالة الدورية فإن منشأها الرئيس هوالتوقعات المتشائمة وانخفاض الكفاية الحدية لرأس المال وارتفاع تفضيل السيولة، فالزكاة تساهم في علاج التقلبات الدورية في النشاط الاقتصادي، نظرا لفورية دفعها حال استحقاقها، ضِفْ إلى ذلك إنها لا تقتصر على فترة زمنية محددة، وإنما تشمل السنة المالية كلها، كما أن الزكاة العينية تحد من الإنفاق النقدي غير الضروري الذي سيقلل من حدة التضخم. أما بخصوص البطالة الهيكلية، فإن توفير الغذاء والكساء والعلاج والسكن، والإنفاق على طلاب العلم النافع، وتوفير برامج التدريب وإعادة التأهيل للقوة العاملة؛ سيزيد من قدرتهم على الانتقال بين فروع الإنتاج المختلفة؛ وبذلك ستخفف الزكاة من العوائق التي تحول دون انتقال اليد العاملة بين الوظائف والصناعات المرتبطة بعنصر التكنولوجيا.

هذا، دون أن نتجاهل مؤسسة الزكاة في حد ذاتها، فتأسيس صناديق للزكاة وتنظيمها ضمن إطار قانوني؛ سيخلق يدا عاملة جديدة في هذا الميدان وهوما يعرف " بالعاملين عليها" فمنهم الجابي، المحصي، الموزع والمؤتمن على حسن أدائها والحفاظ عليها، وصرفها في سبلها المحددة، كل هذا سيخلق حيوية وديناميكية من شأنها امتصاص جزء من اليد العاملة التي تعاني من شبح البطالة (ربابعة، ٢٠٠٩)، (النقيب، ١٩٨٥)، (الحجازي، ٢٠٠٤).

٢-٤- أثر الزكاة على التنمية الاقتصادية

تعتبر التنمية الاقتصادية هدفاً منشودا لجميع اقتصاديات الدول سواء منها المتقدمة أوالمتخلفة، فالتنمية الاقتصادية تشمل جميع الأفراد في المجتمع عكس النموالاقتصادي الذي يمس فئة قليلة، كما أن التنمية الاقتصادية هي عملية يحدث من خلالها تغير شامل ومتواصل مصحوب بزيادة في متوسط الدخل الحقيقي وتحسن في توزيع الدخل لصالح الطبقات الفقيرة ونوعية الحياة وتغير في هيكل الإنتاج، فالزكاة تساعد في تحقيق التنمية الاقتصادية في المجتمع المسلم بصورة فاعلة عن طريق زيادة الإنتاج والاستثمار والتوظيف في الاقتصاد الوطني. وبلغة اقتصادية تقنية دقيقة، فإن منحنى إمكانيات الإنتاج سينتقل نحوالأعلى بعد مرور فترة زمنية معينة، وبذلك يتحقق التوازن عند مستويات أعلى من الرفاهية الاجتماعية، وذلك ما نعبر عنه في الشكل المبسط التالي رقم (٣).

شكل رقم (٣): أثر الزكاة على إمكانيات الناتج الوطني

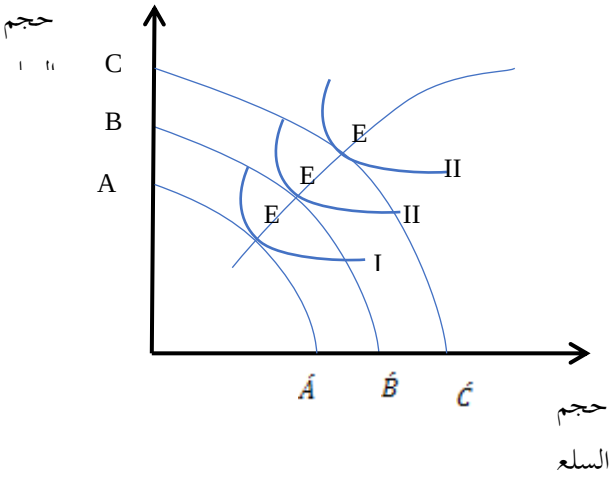

المصدر: المرسي السيد الحجازي (2004)، الزكاة والتنمية في البيئة الإسلامية، *مجلة جامعة الملك عبد العزيز*، معهد الاقتصاد الإسلامي، ١٧(٢)، ص ١٤.

يوضح الشكل رقم(٣) تأثير الزكاة على منحنى إمكانيات الناتج الوطني، فبافتراض أن الاقتصاد ينتج مجموعتين من السلع، سلع ضرورية وسلع ترفيهية، فإن الزكاة ستنقل منحنى إمكانيات الناتج القومي من المستوى الأول، إلى المستوى الثاني فالمستوى الثالث، وبذلك ينتقل مستوى التوازن العام في الاقتصاد الوطني من النقطة E_1 إلى النقطة E_2 فالنقطة E_3 التي يتحقق عندها مستوى أعلى من إنتاج السلع الضرورية والسلع الترفيهية، بما يتضمن تحقيق مستويات الكفاية لأبناء المجتمع وتحسين مستوياتهم المعيشية، مع الإشارة إلى أن نقاط التوازن E_2 وE_3 تميل إلى الاتجاه نحوإنتاج وتوفير السلع الضرورية بنسبة أكبر من السلع الترفيهية؛ نظرا لإعادة توزيع الدخل من الأغنياء إلى الفقراء.

إن خلاصة ما تم عرضه لحد الآن، يمكن إيجازه في الشكل الموالي رقم (٤):

شكل رقم (٤): الاقتصاد الكلي للزكاة

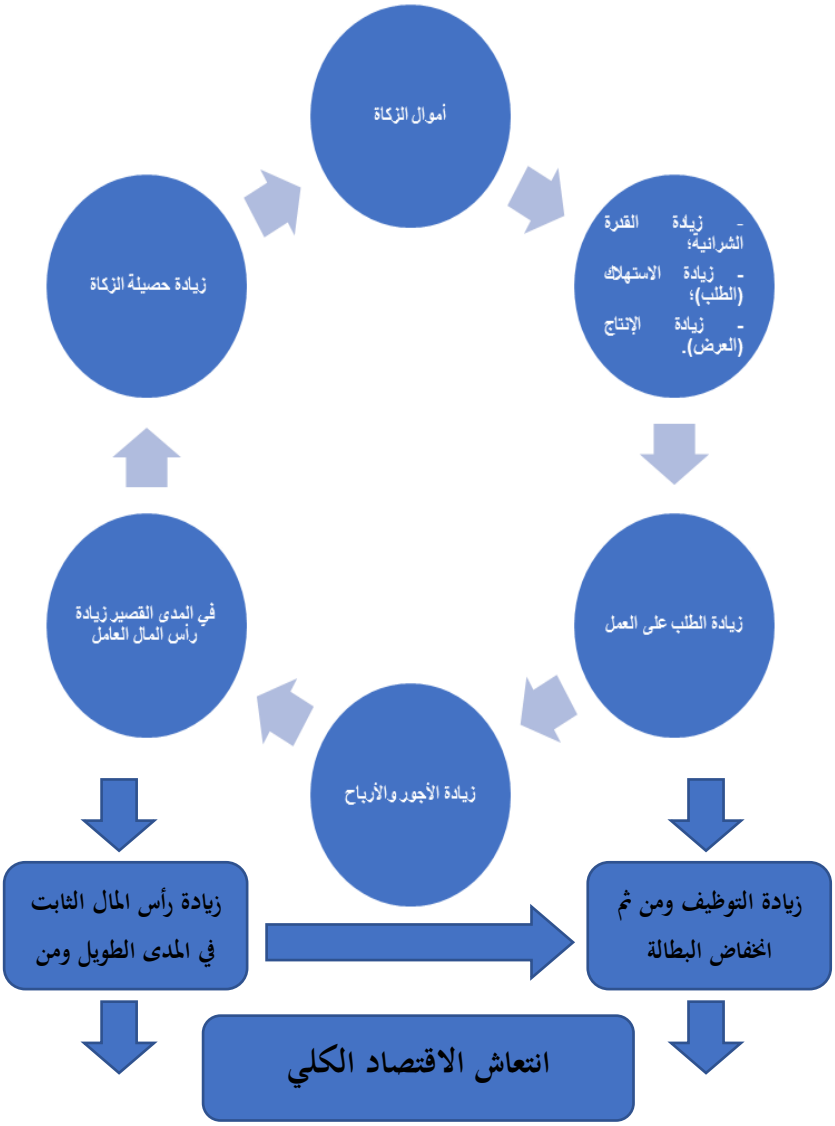

من خلال الشكل رقم (٤)، نلاحظ أن أموال الزكاة تتوجه بنسبة كبيرة إلى الطبقة الفقيرة من المجتمع، يكون ميلها الحدي للاستهلاك مساويا إلى الواحد، أي أن هذه الفئة ستنفق دخلها كلية بما فيها الزكاة المقبوضة؛ مما سيؤدي إلى زيادة الطلب الكلي، الذي سيقابله زيادة في الإنتاج (العرض الكلي)، فيزيد الطلب على استخدام عناصر الإنتاج (العمل ورأس المال)، وبذلك تنخفض البطالة وترتفع الأجور والأرباح، كما أن ثروات الفئة المنتجة ستزداد، وبذلك سترتفع حصيلة الزكاة، وتكون النتيجة النهائية هي حصول انتعاش في الاقتصاد الكلي.

٣- أثر الزكاة في تحفيز النشاط الاقتصاد الحقيقي: دراسة مقارنة للولايات الماليزية باستخدام نماذج بانل

قبل تحديد أثر الزكاة في تحفيز النشاط الاقتصادي الحقيقي بماليزيا، سنقدم لمحة موجزة عن بنية نظام الزكاة في ماليزيا وأهم الإستراتيجيات والآليات التي اتبعتها ماليزيا في جباية الزكاة.

٣-١- لمحة عامة عن بنية نظام الزكاة في ماليزيا ومراحل تطوره

يمكن تقديم المراحل التي عرفها نظام الزكاة في ماليزيا ضمن النقاط الرئيسة التالية (Ab Rahman, Alias, & Omar, 2012):

أ- مرحلة ما قبل الاحتلال البريطاني

دخل الإسلام إلى ماليزيا خلال القرن الثالث عشر ميلادي، ومعه بدأ تطبيق الزكاة بصفتها شعيرة دينية، حيث كان أداؤها يتم بطريقة فردية، يقوم المزكون بدفع زكاتهم إلى الأئمة

الذين يتولون توزيعها على الأصناف التي ذكرها القرآن الكريم من فقراء ومساكين،...إلخ، ولم تكن هنالك بيانات رسمية حول حصيلة الزكاة وعدد المستفيدين منها.

ب- مرحلة الاحتلال البريطاني

مع مجيء الاحتلال البريطاني خلال أواخر القرن الثامن عشر تم الفصل بين أمور الدين والسياسة، فالأمور المتعلقة بالدين يتم إدارتها من خلال هيئة خاصة تابعة لكل ولاية تدعى بمجلس الشؤون الإسلامية والأعراف المالايو Majlis Ugama Dan Istiadat Melayu ، في حين تُدَارُ الأمور المتعلقة بالاقتصاد، والسياسة، والقوانين، والعلوم والتكنولوجيا من طرف الاحتلال البريطاني، وبذلك أصبحت إدارة الزكاة خاضعة لهذه المجالس. وتعتبر ولاية كلينتان أول من أنشأت هذا المجلس، لتحذونحوها جميع الولايات الماليزية، حيث يتم تجميع الزكاة ليتم تقديمها إلى هذه المجالس الولائية التي تتكفل بتوزيعها، وللإشارة فإن إدارة أموال الزكاة ليست من صلاحية الحكومة، باستثناء ولاية قدح التي تولى فيها سلطان الولاية إدارة شؤون الزكاة آنذاك.

ت- إدارة الزكاة خلال فترة ما قبل التسعييات

مع استقلال ماليزيا تولى سلطان كل ولاية جباية أموال الزكاة وإنفاقها، فقد تم إصدار قانون الإدارة الدينية الإسلامية سنة ١٩٦٠ لتنظيم جباية الزكاة، الذي بموجبه يصبح بيت المال المؤسسة التي لها سلطة جمع وصرف الزكاة (سليمان، ٢٠١٠). وفي هذه الفترة كانت حصيلة الزكاة ضعيفة ويعود هذا بالدرجة الأولى إلى التركيز على دفع الزكاة من محصول الأرز الذي أعطيت لها أولوية قصوى باعتبار الأرز أهم محصول يقتات منه الشعب الماليزي، كما لم

يتم تطوير طرق جباية الزكاة على الدخل والشركات والممتلكات. وفيما يلي نقدم بعض الإحصائيات المتعلقة بحصيلة الزكاة حسب بعض الولايات الماليزية التي كانت فيها زكاة الفطر تشكل حصة الأسد من إجمالي الزكاة (Nik Mustapha, 1987)

جدول رقم (١) حصيلة الزكاة في بعض الولايات الماليزية خلال فترة ما قبل التسعينات

السنوات	سنة ١٩٨٠			سنة ١٩٨٣			سنة ١٩٨٥		
الولايات	زكاة الفطر الوحدة (دولار)	إجمالي الزكاة الوحدة (دولار)	نسبة زكاة الفطر من إجمالي الزكاة %	زكاة الفطر الوحدة (دولار)	إجمالي الزكاة الوحدة (دولار)	نسبة زكاة الفطر من إجمالي الزكاة %	زكاة الفطر الوحدة (دولار)	إجمالي الزكاة الوحدة (دولار)	نسبة زكاة الفطر من إجمالي الزكاة %
الإقليم الاتحادي (كوالالمبور، بوتراجايا، لابوان)	٤٧٢٢٦٤	760034,74	٦٢ %	572110,00	21555737,54	27 %	748063,50	262788,37	28 %
بيراك	1380825,46	1704289,20	٨١ %	1626226,63	2289135,2	71 %	1775718,24	2496933,60	71 %
ترينيغانو	461446,48	693837,85	٦٦ %	478427,00	840683	57 %	540183,74	1132833,26	48 %

Source: Nik Mustapha, B. H. (1987, Aug-Sep). Zakat in Malaysia-present and Futur Status. *Journal of Islamic Economics, 1*(01), P 56.

يوضح الجدول رقم (١) مكانة زكاة الفطر من إجمالي الزكاة ، حيث شكلت أكثر من ٦٠% من الزكاة التي تمت جبايتها، ويعود هذا بالدرجة الأولى إلى سهولة الحصول عليها. في المقابل عرفت انخفاضا محسوسا خلال سنة ١٩٨٣ و١٩٨٥ في الإقليم الاتحادي (كوالالمبور، وبوتراجايا ولابوان) وذلك نظرا لارتفاع حصيلة الزكاة على الثروة والأعمال، حيث أحصى هذا الاقليم ١٧٤٩ مزكيا على ثروته خلال سنة ١٩٨٥، فالساكنون في هذا

الإقليم (عاصمة ماليزيا وضواحيها) لديهم وعي كبير تجاه هذه الشعيرة الإسلامية، يضاف إلى هذا ارتفاع المستوى المعيشي مقارنة بالولايات الأخرى وحسن إدارة الزكاة في هذه المنطقة.

كذلك فإن ولاية سلانغور شهدت ارتفاعا في عدد المزكين على ثروتهم، فقد انتقل عددهم من ٣٣٠ سنة ١٩٧٥ إلى ٦٨١ مزكيا، أما ولاية قدح وبيرليس فهما مشتهرتان بإنتاج الأرز، حيث بلغت حصيلة الزكاة ٤٧٠٠٠٠ دولار في ولاية بيرليس وهوما يشكل ٧٥ % من إجمالي الزكاة.

إن حصيلة الزكاة في هذه الفترة كانت جد هزيلة، ويرجع هذا إلى عدة أسباب من أهمها :

- الجهل العام بمفهوم وموقع الزكاة في الإسلام، فالناس ليسوا على دراية بكيفية حساب الزكاة وخاصة على الثروة والأعمال التجارية، إذ يقتصر فهمهم للزكاة على "زكاة الفطر".
- عدم كفاءة القائمين على تسيير وإدارة الزكاة، وهذا نتيجة حتمية ظهرت جراء الفصل بين الدين والدولة، فالقائمين على إدارة الزكاة ليس لهم صلاحيات واسعة في فرض الزكاة مقابل الإدارات الأخرى، إضافة إلى نقص الإداريين.
- كانت المجالس الدينية غير قادرة على ضبط الفئات التي من المفترض أن تدفع زكاتها، فقد كان المزارعون أهم فئة يتم تحصيل الزكاة منها.
- انعدام الثقة بين المزكين والمجالس الدينية، حيث يقوم بعض من المزكين بدفع زكاتهم مباشرة إلى الفقراء، وهذا يفرض على المجالس الدينية أن تكون أكثر تنظيما وشفافية في إدارة أموال الزكاة.

ث- إدارة الزكاة خلال فترة ما بعد التسعينات

مع مطلع التسعينات دخلت ماليزيا غمار الخصخصة الذي شمل قطاعات عديدة، وفي هذا الشأن انتقلت إدارة الزكاة من القطاع العام إلى القطاع الخاص وهوما يعرف بـ "خصخصة الزكاة"، حيث تم إنشاء شركات خاصة تتولى جمع وتوزيع الزكاة، وقد كان ذلك بشكل متدرج، مثل: Pusat Pungutan Zakat سنة ١٩٩١ بولاية كوالالمبور، Lembaga Zakat سنة ١٩٩٤ بولاية سلانغور، Pusat Urus Zakat Pulau سنة ١٩٩٤ بولاية بينانج،..، Pusat Zakat سنة ٢٠٠١ بولاية مالاكا. وكانت "خصخصة الزكاة" متضمنة النقاط التالية (Ahmed & Zainuddin, April 2017):

- توفير العدد الكافي من اليد العاملة المؤهلة في ميدان المالية الإسلامية، والتسويق، والإدارة والأبحاث التطبيقية.
- الاستفادة من التكنولوجيا الحديثة في تسيير جميع العمليات المتعلقة بالزكاة.
- تعمل الشركات المكلفة بجباية الزكاة بشفافية تامة، مما يعمل على زيادة الابتكار والابداع بها.

اعتمدت ماليزيا خلال هذه الفترة على نقطة جوهرية، وهي تسهيل جباية ودفع الزكاة دون مشقة وعناء من خلال الاعتماد على الأنظمة التكنولوجية العالية مع إعطاء الاستقلالية التامة لصناديق الزكاة، ولعل هذه الإستراتيجية أعطت لآلية الزكاة ثقة كبيرة من طرف الجماهير.

من بين الطرق الحديثة التي اتبعتها ماليزيا في جباية الزكاة نذكر ما يلي (سليمان، ٢٠١٠):

- شبابيك البنوك: يتولى أحد المندوبين المكلفين من طرف صناديق الزكاة بجمع الزكاة، إذ يقوم المزكي بملأ استمارة تحتوي على جميع معلوماته مع تحديد مبلغ الزكاة ونوعها.
- مكاتب البريد: يستطيع المزكي أن يدفع زكاته عن طريق مكاتب البريد التي تضع استمارات خاصة بدفع الزكاة، كما يتحصل المزكي على إشعار رسمي فور دفعه الزكاة من طرف صندوق الزكاة.
- برنامج خصم الراتب: في بعض الأحيان لا يستطيع المزكي أن يتجه إلى الشبابيك البنكية أومكاتب البريد، مما يسمح له هذا البرنامج بدفع زكاته بالتقسيط أوفي شكل دفعة واحدة، ولتحفيز الموظفين على دفع الزكاة، فقد تبنت ماليزيا برنامجا مكملا وهوبرنامج "خصم الضريبة"، حيث يجب على رب العمل أن يصرح بالموظفين الذين دفعوا زكاتهم حتى يتم تخفيض الضرائب بالمقدار الذي تم دفعه في شكل زكاة، فإذا دفع الموظف خلال شهر معين مقدار ٥٠ وحدة نقدية في شكل زكاة، فسيخصم له من الضريبة ٥٠ وحدة نقدية.
- الدفع للبنك عن طريق الإنترنت.

إن توزيع الزكاة في ماليزيا يتم في إطار برامج سنوية يتم التخطيط لها، فمثلا في ولاية كوالالمبور نجد أن صندوق الزكاة بهذه الولاية وضع أربع برامج وهي: البرنامج الاقتصادي، البرنامج الاجتماعي، والبرنامج التعليمي، والبرنامج الدعوي، وكل يتضمن جملة من النشاطات التي يمكن تلخيصها في الشكل التالي (PUSAT PUNGUTAN ZAKAT (PPZ-MAIWP), 2014) :

شكل رقم (٢): خطة توزيع الزكاة في ولاية كوالالمبور

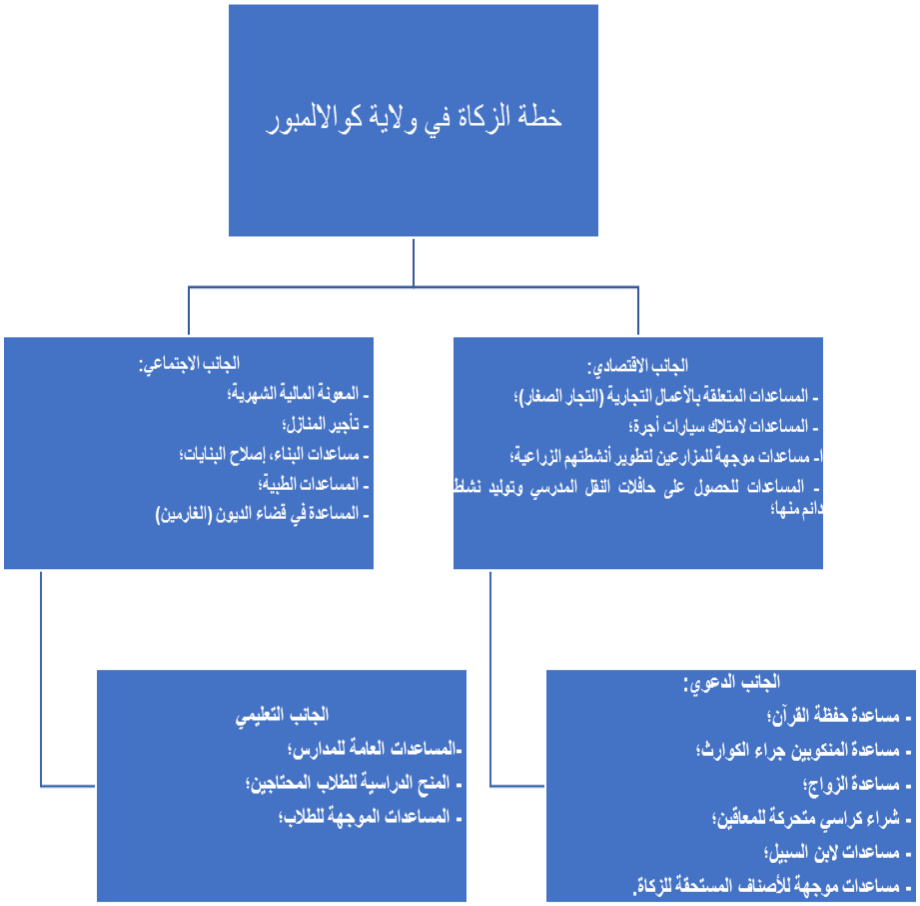

Source : Pusat Pungutan Zakat (PPZ-MAIWP). (2014). *Ringkasan laporan zakat 2014.* Kuala lumpur, P 12.

هذه هي الخطوط العريضة التي تتبناها صناديق الزكاة في توزيع الزكاة المتحصل عليها، كما أن كل صندوق له الحق في توسيع هذه البرامج أوتعديلها حسب طبيعة الولاية

واحتياجات الفقراء، وجراء هذه السياسة شهدت حصيلة الزكاة في ماليزيا ارتفاعا مستمرا خلال الفترة (١٩٩٩-٢٠١٦) مثلما هو موضح في الجدول التالي:

جدول رقم (١): تطور حصيلة الزكاة في ماليزيا حسب الولايات خلال السنوات: ١٩٩٩، ٢٠٠٤، ٢٠٠٩، ٢٠١٤، ٢٠١٦.

الوحدة: رنغت

الولايات	السنوات				
	١٩٩٩	٢٠٠٤	٢٠٠٩	٢٠١٤	٢٠١٦
FEDERAL TERRITORIES	36019248.99	147587898.5	248803798.2	540795062.34	615199108.06
SELANGOR	37760000	159834252.8	283648722	582120473	٦٧٣٧٣٦٢٨٢,٠٠
JOHOR	28591949	54732942.45	109231254.9	211218871.25	٢٥٠٠٠٠٠٠٠
TERENGGANU	12499444.4	42870576.42	73524193.31	120116379.6	١٣٣٣٦٠٠٦٤,٣٨
PERAK	15695046.19	33848479.38	67189291.45	114588532.29	١٤٠٠١٩٩٨٠,٧٥
PULAU PINANG	10388466.96	30589545.62	47952153.34	87935987.8	١٠٥٦١١٢٤٩,٠٠
PAHANG	9375239.47	35971733.59	71868302.65	109325106.94	١٢٢٢٤٨٩٨٢,٣٣
KELANTAN	9533087.9	35641537.75	66522450.31	133321295.88	١٦٢٨٠٠٠٠٠
KEDAH	8399694.93	35227089.74	67578342.14	128400303.04	١٤٠٤٤٨١٢٨,٠٠
NEGERI SEMBILAN	8763046.43	25821205.04	42275136.39	88200428.43	١٠٤٧٦٠٣٨٠,٣٦
MELAKA	7656745.87	19464653.26	30721955.12	58280964.15	٧٠٥٣٦٦٩٧,٢٢
SARAWAK	4611670	20548322.81	36915094.91	67319511	٧٢٠٨٢٧٤٠,٠٠
SABAH	4354191	16648793.71	25388088.73	52829145.28	٦٣٧٠٤٠٥٦,٦٤
PERLIS	2469199.4	11847141.66	25253015.1	162327654	٢١٥٣١٥٠٠٠,٠٤
Total	196117030.54	670636176.73	1196873807.55	٢٤٥٦٧٨١٧٢٩	٢٨٦٩٨٢٤٦٨٤,٧٨

Source : Pusat Pungutan Zakat PPZ, Malaysia, 2016.

يبين الجدول رقم (١) مدى التطور الحاصل في حصيلة الزكاة بماليزيا، حيث انتقلت من ١٩٦١١٧٠٣٠,٥٤ رنغت سنة ١٩٩٩ إلى ٢٨٦٩٨٢٢٦٦٨,٧٨ سنة ٢٠١٦ أي بحوالي أربعة عشر ضعفا، وفي الوقت نفسه عرفت حصيلة الزكاة بشتى الولايات ارتفاعا ملحوظا، غير أن المساهمة النسبية لكل ولاية سجلت استقرارا طوال هذه الفترة،

حيث كانت ولايتي كوالالمبـور وسلانغور في الصدارة بنسبة ٢٢ % لكل ولاية تقريبا، أما الولايات الأخرى فإن درجة مساهمتها في إجمالي الزكاة كانت ضعيفة مقارنة بهاتين الولايتين، ويعود هذا الأمر إلى عدة عوامل من أهمها درجة تنظيم صناديق الزكاة ومدى وعي المواطنين بأهمية هذه الشعيرة، وارتفاع المستوى المعيشي بهاتين الولايتين، والبنية السكانية.

٣-٢- دراسة قياسية لأثر الزكاة على النشاط الاقتصادي الحقيقي في الولايات الماليزية

نسعى من خلال هذا الجزء التطبيقي إلى تقييم الآثار الفعلية التي أحدثتها الزكاة على صعيد النشاط الاقتصادي الحقيقي في الولايات الماليزية باستخدام منهجية بانل، حيث سنبحث عن أثر الزكاة على الاستهلاك ثم البطالة وكذا الإنتاج.

لقد تم الحصول على البيانات الإحصائية المتعلقة بالزكاة من صندوق الزكاة بكوالالمبور Pusat Pungutan Zakat PPZ، أما المتغيرات الاقتصادية الكلية حسب الولايات فإننا تحصلنا عليها من مديرية الإحصائيات بماليزيا. هذا، ونشير إلى سعينا للحصول على قيم المتغيرات بالأسعار الثابتة لكن استحال ذلك بالرغم من محاولاتنا العديدة مع الهيئة المكلفة بنشر الإحصائيات.

٣-٢-١ أثر الزكاة على الاستهلاك

تتكون النماذج القياسية التي سنقترحها من المتغيرات التالية:

$L(cons_{it})$: لوغاريتم الاستهلاك العائلي السنوي حسب الولايات خلال فترة زمنية ممتدة من سنة ٢٠٠٥ إلى سنة ٢٠١٦.

$L(zakat_{it})$: لوغاريتم الزكاة المحصلة سنويا حسب الولايات خلال فترة زمنية ممتدة من سنة ٢٠٠٥ إلى سنة ٢٠١٦.

$L(cons_{it-1})$: لوغاريتم الاستهلاك العائلي المؤخر بسنة واحدة حسب الولايات خلال فترة زمنية ممتدة من سنة ٢٠٠٦ إلى سنة ٢٠١٦.

سنقدر نموذجين ساكنين: النموذج الأول يدعى بنموذج التأثيرات الثابتة Fixed Effects Model الذي يسمح لمعلمة التقاطع أن تتغير حسب الولايات، وذلك للتعبير عن الاختلاف بين الولايات، في حين النموذج الثاني هونموذج التأثيرات العشوائية Random Effects Models وهو يشير إلى وجود اختلاف بسبب عاملين، وهما اختلاف الأفراد (الولايات) يضاف إليه عامل الزمن، وذلك حسب السنوات. أما النموذج الثالث فهوعبارة عن نموذج بانل ديناميكي.

اعتمدنا في عملية التقدير على البرنامج المعلوماتي STATA 12.0 ، وكانت النتائج ملخصة كما يلي:

جدول رقم (٢): نتائج تقدير أثر الزكاة على الاستهلاك العائلي في الولايات الماليزية

المتغيرات	نموذج التأثيرات الثابتة FEM	نموذج التأثيرات العشوائية REM	نموذج بانل الديناميكي DPM
Constatnt	16.6980 (52.59)*	16.4095 (26.69)*	/
$L(zakat_{it})$	0.3980 (5.68)*	0.4048 (12.99)*	0.0987 (6.26)*
$L(cons_{it-1})$	/	/	0.9287 (76.26)*
AR(1)	0.7527	0.2527	/
R^2	0.2465	0.2568	0.99

ما بين قوسين () تمثل إحصائية ستودنت، * تعني ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية ١ %.

إن النماذج الساكنة التي اقترحناها (سواء نموذج التأثيرات الثابتة أونموذج التأثيرات العشوائية) تؤكد وجود علاقة طردية بين الزكاة المحصلة في الولايات والاستهلاك العائلي، فارتفاع الزكاة بوحدة واحدة سيؤدي إلى ارتفاع الاستهلاك العائلي بـ ٠,٤٠ ، وهذا عند عزل جميع المتغيرات الاقتصادية الأخرى التي من شأنها أن تؤثر على الاستهلاك، كما أن معامل التحديد يوضح أن نسبة ٢٥ % من التغيرات في الاستهلاك العائلي حسب الولايات ترجع إلى التغيرات في الزكاة التي يتم تحصيلها، في حين تبقى نسبة ٧٥ % لمتغيرات أخرى.

تكون المفاضلة بين النموذجين السابقين وفق اختبار هوسمان Hausmane test ، الذي يشير إلى أن نموذج التأثيرات العشوائية أفضل من نموذج التأثيرات الثابتة، وهو يؤكد نتيجة مهمة توضح أن الاختلافات الحاصلة في أثر الزكاة على الاستهلاك العائلي مردها إلى عاملين، وهما الأفراد والزمن، وهذه نتيجة منطقية حيث إن حصيلة الزكاة تختلف من ولاية لأخرى فنجد أن ولايتي كوالالمبور وسلانغور تعتبران أهم الولايات المساهمة في حصيلة الزكاة السنوية على مستوى القطر الماليزي، في حين تساهم الولايات الأخرى بشكل ضعيف. يضاف إلى هذا أن العامل الزمني من شأنه أن يحدث اختلافا بين الولايات، فنجد أن إدارة صناديق الزكاة قد تشهد تغيرا نحو الأحسن أو الأسوء عبر السنوات، وهذا سيؤدي إلى حدوث اختلاف في مستوى الزكاة المحصلة.

توضح نتائج نموذج بانل الديناميكي أن إدراج متغيرة الاستهلاك المؤخر بسنة واحدة ، أدى إلى تغير شديد في مدى تأثير الزكاة على الاستهلاك العائلي، حيث انخفضت قيمة معامل $L(zakat_{it})$، فارتفاع الزكاة بوحدة واحدة سيؤدي إلى ارتفاع الاستهلاك العائلي بـ ٠,٠٩٨٧ ، أما ارتفاع الاستهلاك العائلي للسنة الماضية بوحدة واحدة سيؤدي إلى ارتفاع

الاستهلاك العائلي للسنة الحالية بـ ٠,٩٢٨٧ وهي نتيجة منطقية، فمستوى تحصيل الزكاة بماليزيا لم يصل إلى المستوى الحقيقي المنشود فلوأخذنا نسبة الزكاة من الناتج الداخلي الخام نجد أنها جد ضعيفة مقارنة بالمتغيرات الاقتصادية الكلية كالاستثمار والادخار، فخلال الفترة الممتدة من سنة ١٩٩٩ إلى سنة ٢٠١٦ نجد أن هذه النسبة انتقلت من ٠,٠٧ % إلى ٠,٢٤% ، وهذا بالرغم من التطورات الهائلة التي حصلت في إدارة الزكاة.

٣-٢-٢ أثر الزكاة على البطالة

سنختبر الآن مدى تأثير الزكاة على البطالة من خلال اقتراح النموذج القياسي التالي[١]:

$$Un_{it} = \alpha_{it} + \beta_{it} GZ_{it} + \varepsilon_{it}$$

حيث أن:

Un_{it}: تمثل معدلات البطالة لكل ولاية خلال الفترة الممتدة من سنة ١٩٩٩ إلى سنة ٢٠١٦.

GZ_{it} : المعدل السنوي لنموالزكاة خلال الفترة (١٩٩٩-٢٠١٦) حسب الولايات.

إن نتائج التقدير حسب الولايات أعطتنا الجدول التالي:

جدول رقم (٣): نتائج تقدير أثر الزكاة على البطالة حسب الولايات

الولايات	النموذج المقدر
FEDERAL TERRITORIES	$\widehat{Un_t} = 3.10 - 0.0009GZ_t$ (25.74)* (-1.84)***
SELANGOR	$\widehat{Un_t} = 2.78 - 0.00029GZ_t$ (8.18)* (-0.01)
JOHOR	$\widehat{Un_t} = 2.93 - 0.005GZ_t$

[١] قبل تقدير النماذج القياسية لكل ولاية قمنا بتقدير نموذجي التأثيرات الثابتة والعشوائية، لكن النتائج الاحصائية أثبتت عدم صلاحية هذه النماذج، لذلك قمنا بتقدير كل نموذج على حده.

(12.92)* (-0.47)	
$\widehat{Un_t} = 3.60 - 0.01GZ_t$ (25.55)* (-2.46)**	TERENGGANU
$\widehat{Un_t} = 3.66 - 0.01GZ_t$ (16.75)* (-1.11)	PERAK
$\widehat{Un_t} = 1.85 + 0.007GZ_t$ (13.88)* (1.03)	PULAU PINANG
$\widehat{Un_t} = 2.90 - 0.0002GZ_t$ (23.05)* (-0.03)	PAHANG
$\widehat{Un_t} = 3.21 - 0.01GZ_t$ (15.69)* (-1.51)	KELANTAN
$\widehat{Un_t} = 3.03 + 0.01GZ_t$ (16.40)* (1.60)	KEDAH
$\widehat{Un_t} = 3.27 - 0.03GZ_t + 0.90.AR(1)$ (1.93)** (-4.14)* (4.49)*	NEGERI SEMBILAN
$\widehat{Un_t} = 1.61 - 0.01GZ_t + 0.53AR(1)$ (3.76)* (-0.97) (2.15)***	MELAKA
$\widehat{Un_t} = 3.78 + 0.003GZ_t + 0.70AR(1)$ (10.01)* (1.25) (3.21)***	SARAWAK
$\widehat{Un_t} = 5.43 + 0.0075GZ_t + 0.44AR(1)$ (23.58)* (1.40) (1.76)***	SABAH
$\widehat{Un_t} = 3.32 - 0.00000246GZ_t$ (17.46)* (-0.005)	PERLIS

ما بين قوسين () تمثل إحصائيــة ستودنت، * ، ** ، *** تعني ذات دلالة إحصائيــة عند مستـوى معنوية ١ %، ٥ %، ١٠ % على الترتيب.

تؤكد النماذج القياسية المقدرة وجود علاقة عكسية بين الزكاة ومعدلات البطالة في أغلب الولايات الماليزية، باستثناء بعض الولايات التي تحصلنا فيها على علاقة موجبة بين الزكاة ومعدلات البطالة، أما عن الولايات التي كانت نتائجها متوافقة مع الأسس النظرية، فإن قيمة معامل الزكاة كانت جد ضعيفة وليست لها دلالة إحصائية. فمثلا بالنسبة للإقليم

الاتحادي نجد أن ارتفاع المعـــدل السنـــوي لنمـــوالزكاة بـ ١ % سيؤدي إلى انخفاض معدلات البطالة بـ ٠,٠٠٠٩ % ، مما يدل على أن الزكاة لها أثر ضعيف في التخفيف من معدلات البطالة، ويرجع هذا إلى أن مناصب العمل التي يتم إنشاؤها في إطار صناديق الزكاة تعتبر قليلة مقارنة بالطلبات التي تتلقاها، فمثلا في الإقليم الاتحادي تم توزيع ٠,٨ مليون رنغت خلال سنة ٢٠١٤ لشراء سيارات الأجرة وتوزيعها على العاطلين عن العمل وهوما يعادل ١٧٨ شخصا مستفيدا، وفي المقابل فإن عدد العاطلين عن العمل بهذا الإقليم حسب الإحصائيات الرسمية بلغ ٢٧٧٠٠ ، أي أن الزكاة امتصت ما نسبته ٠,٦٤ %.

٣-٢-٣ أثر الزكاة على الناتج الداخلي الخام

إن تأثير الزكاة على الاستهلاك سينتقل في مراحل لاحقة إلى زيادة الناتج الداخلي الخام، وهوما سنحاول أن ندرسه الآن، حيث سيكون نموذج بانل مكونا من المتغيرات التالية:

$L(gdp_{it})$: لوغاريتم الناتج الداخلي الخام حسب الولايات بالأسعار الجارية خلال فترة زمنية ممتدة من سنة ٢٠٠٥ إلى سنة ٢٠١٥.

$L(zakat_{it})$: لوغاريتم الزكاة المحصلة سنويا حسب الولايات خلال الفترة (٢٠٠٥-٢٠١٥).

$L(gdp_{it-1})$: لوغاريتم الناتج الداخلي الخام المؤخر بسنة واحدة حسب الولايات خلال فترة زمنية ممتدة من سنة ٢٠٠٦ إلى سنة ٢٠١٥.

بعد التقدير تحصلنا على النتائج التالية:

جدول رقم (٤): نتائج تقدير أثر الزكاة على الناتج الداخلي الخام في الولايات الماليزية

المتغيرات	نموذج التأثيرات الثابتة FEM	نموذج التأثيرات العشوائية REM	نموذج بانل الديناميكي DPM
Constatnt	16.8034 (53.91)*	16.5371 (27.38)*	/
$L(zakat_{it})$	0.3828 (5.70)*	0.3973 (12.96)*	0.0993 (6.26)*
$L(gdp_{it-1})$	/	/	0.9271 (80.69)*
AR(1)	0.7512	0.7512	/
R^2	0.2490	0.2576	0.99

ما بين قوسين () تمثل إحصائية ستودنت، * تعني ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية ١ %.

إن ارتفاع الزكاة بوحدة واحدة سيؤدي إلى ارتفاع الناتج الداخلي الخام في الولايات الماليزية بـ ٠,٣٨ و٠,٣٩ وحدة في نموذجي التأثيرات الثابتة والعشوائية على الترتيب، وذلك في ظل فرضية بقاء المتغيرات الاقتصادية الأخرى الثابتة، لكن عند إدراجنا للناتج الداخلي الخام المؤخر بفترة واحدة (نموذج بانل الديناميكي)، سيؤدي ذلك إلى انخفاض معامل الزكاة، حيث إن ارتفاع الزكاة بوحدة واحدة سيؤدي إلى ارتفاع الناتج الداخلي الخام بـ ٠,٠٩٩٣ وهوما سجلناه في النموذج الديناميكي الذي يقيس لنا أثر الزكاة على الاستهلاك العائلي.

إن اختبار هوسمان يؤكد هوالآخر أن الفروقات في تأثير الزكاة على الناتج الداخلي الخام ترجع إلى عامل الزمن وعامل الأفراد (الولايات)، وهوما يدل على أن نموذج التأثيرات العشوائية هوالأفضل.

٤- الخاتمة

حاولنا من خلال هذه الورقة البحثية أن نتناول بالدراسة والتحليل جملة الآثار التي يمكن أن تحدثها الزكاة على صعيد النشاط الاقتصادي الحقيقي، وقد توصلنا إلى جملة من النتائج النظرية والتطبيقية التي سنوردها في النقاط التالية:

- يعتبر الاستهلاك العائلي أول قناة مباشرة ستمتص أثر الزكاة، كما أن تطبيق الزكاة سيؤدي إلى ارتفاع الميل الحدي للاستهلاك الكلي سواء كان ذلك في ظل دالة الاستهلاك الخطية أوغير خطية.
- إن تطبيق الزكاة سيعمل على الرفع من مستويات الاستثمار الكلي إما بطرق مباشرة كمحاربة اكتناز الأموال أوبطرق غير مباشرة عن طريق ارتفاع الطلب الكلي نتيجة ارتفاع استهلاك العائلات الفقيرة، يضاف إلى كل هذا أن المجتمعات التي تدفع الزكاة تتميز باستقرار سياسي واجتماعي سيعمل على توفير المناخ المناسب لتحفيز الاستثمار.
- تساهم الزكاة في توفير مناصب عمل جديدة، ويكون ذلك من خلال صرف مبالغ معتبرة تسمح للفقراء بخلق استثمارات جديدة تدمجهم في سوق العمل، كما أن ارتفاع الاستثمارات الكلية يتطلب يدا عاملة إضافية لتحقيق التوازنات الكلية.
- إن تحسن المؤشرات الاقتصادية السابقة، سينقل الاقتصاد إلى مستويات أعلى من الرفاهية خلال المدى الطويل، وإلى الرفع من مستوى التنمية الاقتصادية.

- عرف مسار الزكاة في ماليزيا عدة مراحل، ولعل أهم محطة هي فترة ما بعد التسعينات، حين تم اللجوء إلى خصخصة الزكاة، من خلال تكليف مؤسسات خاصة تتولى جمع الزكاة وتوزيعها، حيث اعتمدت هذه الأخيرة على التكنولوجيا وطرق الإدارة الحديثة في تسيير الزكاة وإضفاء طابع الشفافية؛ مما سمح بالرفع من مستوى تحصيل الزكاة على مستوى القطر الماليزي.
- تعتمد مؤسسات الزكاة الماليزية مجموعة من البرامج الواضحة في توزيع الزكاة، تتضمن برامج اقتصادية، اجتماعية، دعوية وتعليمية، ولكل ولاية استقلالية في وضع هيكل هذه البرامج حسب ما تمليه الأوضاع والمتطلبات والظروف الخاصة بها.
- إن إحصائيات الزكاة حسب الولايات الماليزية أظهرت تفاوتا شديدا بين الولايات الماليزية في تحصيل الزكاة، حيث تعد ولاية كوالالمبور وسلانغور أهم الولايات المساهمة في تحصيل الزكاة على المستوى الوطني، ويعود هذا إلى جملة من الأمور أهمها درجة تنظيم صناديق الزكاة ومدى وعي المواطنين بأهمية هذه الشعيرة، وارتفاع المستوى المعيشي بهاتين الولايتين، والبنية السكانية.
- أظهرت نتائج الدراسة التطبيقية أن ارتفاع الزكاة سيؤدي إلى ارتفاع الاستهلاك العائلي والناتج الداخلي الخام في ظل بقاء جميع المتغيرات الأخرى على حالها، لكن نتائج نموذج بانل الديناميكي أوضحت انخفاضا شديدا في معلمة الزكاة، وهذه نتيجة حتمية كون الزكاة لا تشكل سوى ٠,٢٤ % من إجمالي الناتج الداخلي الخام حسب إحصائيات سنة ٢٠١٦.

- يؤدي ارتفاع الزكاة إلى انخفاض معدلات البطالة لكن بنسبة جد ضعيفة في أغلب الولايات الماليزية، وهذا يرجع إلى كون مناصب العمل المفتوحة بواسطة صناديق الزكاة لا تشكل سوى ٠,٦٤ % من إجمالي اليد العاطلة عن العمل.
- إن الاختلافات في أثر الزكاة على الناتج الداخلي الخام والبطالة يرجع إلى عاملين، وهما الأفراد (الولايات) والزمن، وذلك ما أكده اختبار هوسمان.

تبعا للنتائج المتوصل إليها، يوصي الباحث بما يلي:

- إن ثقة الأفراد في صناديق الزكاة يمثل عاملا جوهريا في زيادة فعالية الزكاة، ولا يمكن ذلك إلا بجعل جميع المعاملات التي تتبناها هذه الصناديق موافقة للكتاب والسنة وإجماع علماء الأمة، مع تجنب الضبابية والغموض في العمليات التي تقوم بها.
- لا بد أن تتبنى الدول الإسلامية طرق الإدارة الحديثة والتكنولوجيا في تسيير صناديق الزكاة حتى يتسنى لها الرفع من مستوى تحصيل الزكاة.
- يمثل عنصر الشفافية مطلبا مهما في نجاح صناديق الزكاة، كما أن نشر الإحصائيات والبرامج التي ستوزع بها الزكاة سيعمل على كسب ثقة المزكين.
- إن النشاطات الدعوية تعتبر أمرا ملحا، يمكن من خلاله نشر مزيد المعلومات الشرعية حول هذه الشعيرة التعبدية.
- لا بد أن تضع الدول الإسلامية برامج تحفيزية لإدماج القطاع الاقتصادي وأرباب الأعمال في دفع زكاة أموالهم، وهوما سيؤدي إلى الرفع من مستوى وعاء الزكاة.

هذه جملة من التوصيات التي اتضحت لنا بعد إجراء هذه الدراسة، والله ولي التوفيق.

قائمة المراجع

أولا: باللغة العربية

- الحجازي ,ا .ا .(٢٠٠٤) .الزكاة والتنمية في البيئة الإسلامية .مجلة جامعة الملك عبد العزيز، ١٧ (٢)، ص ١٥-١٧.

- الساعاتي ,ع .ا.(٢٠١٣) .تشخيص الأزمة المنهجية لعلم الاقتصاد الإسلامي ,.مجلة جامعة الملك عبد العزيز ,٢٦ (١)، ص ١٢-١٥.

- النقيب ,ب. (١٩٨٥) .النموالبطالة والتضخم وجوانب من الاقتصاد الإسلامي . مجلة أبحاث الاقتصاد الإسلامي ,٣ (٠١)، ص ص ٩٦-١٠١.

- خليل ,ع .ا .,و عبدلي ,إ (٢٠١٥) .الزكاة أداة من أدوات السياسة المالية وأثرها على بعض مؤشرات النشاط الاقتصادي -نحومقاربة تحليلية وقياسية للتجربتين الجزائرية والماليزية .-مجلة الباحث، (١٥)، ص ٢٣١-٢٤٣.

- ربابعة ,ع .ا .(٢٠٠٩) .دور الزكاة في تنمية الموارد البشرية :تجربة صندوق الزكاة الأردني أنموذجا .مجلة جامعة الملك عبد العزيز، ٢٢ (١)، ص ٦١-٦٥.

- سليمان ,ع .ع(٢٠١٠) .جباية أموال الزكاة وصرفها في ماليزيا هيئة سلانغور نموذجا. رسالة مقدمة لنيل درجة الدكتوراه في معارف الوحي والتراث، الفقه وأصوله ,ماليزيا :كلية معارف الوحي والعلوم الإنسانية الجامعة العالمية الإسلامية، ص ٧٥-٨٦.

- قنطقجي ,س .م .(يونيو٢٠١٨) ، بيت للزكاة ومصلحة للضرائب والأسئلة الشائعة لصندوق النقد الدولي .مجلة الاقتصاد الإسلامي العالمية (٧٣)، ص ١٠-١٨.

- متولي ,م .م .(١٩٨٣) .التوازن العام والسياسات الاقتصادية الكلية في اقتصاد اسلامي .مجلة أبحاث الاقتصاد الإسلامي، ١ (٠١)، ص ٠٧-٠٩.

- لاغارد ,ك .(١١ نوفمبر ٢٠١٥)، إطلاق الإمكانات الواعدة للتمويل الإسلامي، مؤتمر التمويل الإسلامي، الكويت، على الرابط الإلكتروني التالي: http://www.imf.org/external/arabic/np/speeches/2015/111115a.pdf ، تاريخ التحميل: ٢٨ جويلية ٢٠١٨.

ثانيا: باللغة الأجنبية

- Ab Rahman, A., Alias, M. H., & Omar, S. M. (2012, June). Zakat Institution in Malaysia: Problems and Issues. *Global Journal AL Thaqafah, 2*(1), 37-39.
- Ahmad, F. M., Rashid, Z. A., Fuadah, J., & Aziz, M. R. (2015). The Effectiveness of Zakat in Reducing Poverty Incident: An Analysis. Asian Social Science, 11(21), 355-367.
- Ahmed, E. A., & Zainuddin, Y. B. (April 2017). EVALUATING ZAKAT INSTITUTIONS PERFORMANCE IN MALAYSIA. FGIC 1st Conference on Governance & Integrity "Innovation & Sustainability Through Governance", (pp. 290-296). Malaysia.
- Eko, S., Radiah, A. K., & Azhar, H. (2013, Jan-Mar). The Impact of Zakat on Aggregate Consumption. Journal of Islamic Economics, Banking and Finance, 9(1), 40-62.
- Ibrahim Nuhu, T., & Gapur, O. (2018). ZAKAT ADMINISTRATION: AN ANALYSIS OF THE PAST APPROACH. (T. I. Malaysia, Éd.) International Journal of Economics, Management and Accounting, 26(1), 57-90.
- MUNAWAR, I. (1985). Zakah, Moderation and Aggregate Consumption in An Islamic Economy. (K. A. University, Éd.) Journal of Research in Islamic Economics, 3(1), 46-51.

- Nik Mustapha, B. H. (1987, Aug-Sep). Zakat in Malaysia-present and Futur Status. Journal of Economic Islamic, 1(01), 55-61.
- PUSAT PUNGUTAN ZAKAT (PPZ-MAIWP). (2014). RINGKASAN LAPORAN ZAKAT 2014. Kuala lumpur.
- Yusoff, M. B. (2006). Fiscal Policy In An Islamic Economy And The Role Of Zaket. (T. I. Malaysia, Éd.) IIUM Journal of Economics and Management, 14(2), 117-145.